



الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه
شرق وجنوب شرق آسيا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٨

دراسة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية.

مقدم من الباحثة: نورهان طوسون إبراهيم أحمد.

تحت إشراف: أ. د/ محمد مطاوع

مقدمة:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب المهيمن على النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، وتحاول الحفاظ على هذه الهيمنة رغم وجود بعض الدراسات التي تشير إلى أن الفترة الحالية هي فترة انتقالية للتحويل من نظام القطب الأوحد إلى نظام متعدد الأقطاب، وتُعتبر الفترات الانتقالية شديدة الخطورة على الأمن الإقليمي والدولي معاً؛ حيث تعمل القوى المسيطرة على الحفاظ على هيمنتها، وفي نفس الوقت تسعى القوى الجديدة إلى تغيير نسق علاقات القوة في النظام الدولي، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال قوة عظمى وحيدة على المستويين العسكري والسياسي، إلا أنها ليست كذلك في العديد من المجالات الأخرى منها: التعليم، والصناعة، والاقتصاد؛ لأن هناك من يزاومها في هيمنتها على هذه المجالات، وهو الأمر الذي يعني أن هناك تحولات في هيكل النظام الدولي وموازن القوى في العالم^١.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تعطي اهتماماً كبيراً لشرق وجنوب شرق آسيا، فمنذ نهاية حرب فيتنام عندما كان الوجود العسكري الأمريكي كبيراً في المنطقة، كان يُنظر إلى المنطقة بشكل ثانوي من حيث تأثيرها على المصالح الحيوية الأمريكية، ومع ذلك فقد أظهر التاريخ مراراً وتكراراً أن المناطق الهامشية يُمكن أن تتحول إلى محورية، حيث تشهد قارة آسيا، وخاصة منطقة جنوب شرق آسيا، صعود العديد من الدول فيها وعلى رأسهم الصين. وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، نظرت إدارة جورج دبليو بوش إلى آسيا باعتبارها "الجبهة الثانية لمكافحة الإرهاب". وبشكل عام، فإن التقدم الاقتصادي الذي تشهده المنطقة، ووجود العديد من الطرق التجارية والممرات البحرية الهامة، خاصة مضيق ملقا، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه رابطة الآسيان في تعزيز النزعة الإقليمية الآسيوية، جعل واشنطن تهتم بالمنطقة بدرجة أكبر عما كانت عليه من قبل^٢.

وفي أعقاب توليه حكم الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨، سعى الرئيس باراك أوباما إلى إعادة ترتيب دوائر اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية؛ فعمل على الانسحاب تدريجياً من منطقة الشرق الأوسط، وإعادة التركيز على قارة آسيا من أجل التحكم في التطورات التي تحدث هناك خاصة في ظل تنامي مظاهر ومؤشرات تحول الثروة والنفوذ والاستثمار من الغرب إلى الشرق. وتتنظر واشنطن إلى بكين بشكل خاص على أنها قوة صاعدة ذات دور إقليمي وعالمي،

١ جمال سند السويدي، "أفاق العصر الأمريكي: السيادة و النفوذ في النظام العالمي الجديد"، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٤)، ص ٣١.

² Catharin Dalpino, "New Power Dynamics in Southeast Asia", Stanley Foundation, 2008, P. 5.

وفي نفس الوقت، تنظر الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، ويمكن أن تلعب دوراً هاماً بالنسبة لها، وتُدرّك واشنطن أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، أما بكين، فتري ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية على العالم، بل أن يكون هناك درجة من التوازن بين القوى المختلفة في العالم^٣.

عملت إدارة أوباما على التركيز على منطقة آسيا-الباسيفيك من خلال صياغة استراتيجية "التوجه نحو آسيا" Pivot to Asia التي تم الإعلان عنها عام ٢٠١١، وكانت تهدف هذه الاستراتيجية إلى الاستفادة من التقدم الاقتصادي الذي تشهده المنطقة، وخاصة الصين، والعمل على التصدي للتهديدات العسكرية الصينية في المناطق البحرية المتنازع عليها، مما يهدد حرية الملاحة الأمريكية، والنفوذ الأمريكي في المنطقة، وتهدف في الوقت نفسه إلى طمأنة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة إلى أنها لن تتركهم وحدهم يواجهون العملاق الصيني الصاعد على الساحة الدولية. وقد قامت استراتيجية التوجه نحو آسيا على ست ركائز تتراوح بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية. فقد قامت واشنطن بالدخول في شراكات اقتصادية مع دول المنطقة من أهمها اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP، كما عملت على تقوية علاقات التحالف مع دول المنطقة، والعمل على حل النزاعات الإقليمية وعلى رأسهم قضية بحر الصين الجنوبي^٤.

وتتعامل الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من الأحيان مع الصين بحذر شديد وتعمل على استغلال بعض الاضطرابات الداخلية بها، والتي تتضمن مشاكل اقتصادية، وسياسية، وبيئية، فعلى سبيل المثال، تُعاني الصين من عدم قدرتها على تغطية تكاليف الرعاية الاجتماعية، وعدم المساواة في توزيع الدخل؛ مما تسبب في حدوث فجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا كله يحد من قدرتها على تحقيق التماسك الداخلي، ويُشكّل عائقاً نحو الصعود الصيني على الساحة الدولية، وساعد ذلك واشنطن على وضع مجموعة من القيود عليها حتى لا تشكل منافساً قوياً لها في تلك المنطقة الحيوية والتي تعتبرها واشنطن قارة المستقبل^٥.

وواجهت إدارة أوباما العديد من التحديات في منطقة شرق آسيا بشكل عام، ومن ضمن هذه التحديات الملف النووي الكوري الشمالي، فقد سعى الرئيس أوباما طيلة فترة حكمه إلى جعل

٣ إيمان عبدالله عبد الخالق، "أثر العلاقات الصينية - الأمريكية على النظام الدولي منذ ٢٠٠١"، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط التالي: <http://democraticac.de/?p=34551>، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٦/١١/١٢.

٤ Joshua A. Parker and David A. Anderson, "The Reality of the So-Called Pivot to Asia", Interagency Journal Vol. 7, Issue 1, spring 2016, PP: 5-10.

٥ عبد المنعم المشاط، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية و تأثيرها على العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٠، إبريل ٢٠١٥، ص ٩٤.

بيونغ يانغ تتخلى عن أسلحتها النووية، وعملت إدارته على اتباع سياسة "الصبر الاستراتيجي" مع كوريا الشمالية، والتي تقوم على استكمال الضغط الاقتصادي والدبلوماسي عليها من خلال فرض العقوبات، بالإضافة إلى العمل على وضع شروط لإعادة الحوار بين البلدين⁶.

أما بالنسبة لإدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب، فإنها سعت إلى بقاء التفوق الأمريكي، ومواجهة الصعود الصيني بكل حزم وفقاً للشعار الذي رفعه الرئيس ترامب أثناء حملته الانتخابية "أمريكا أولاً". ولقد تحدث دونالد ترامب أثناء حملته الانتخابية عن آسيا بشيء من التطرف، حيث أشار إلى إنه لا ينوي الالتزام بالدعائم الأساسية التي سارت عليها العلاقات الأمريكية-الصينية خلال فترة حكم إدارة أوباما، والتي ركزت على: بناء تحالفات وشراكات مع الدول الآسيوية، تقوية المؤسسات الإقليمية، تعميق المشاركة الاقتصادية، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أعرب ترامب عن اعتراضه على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ورأى أنها ليست في صالح الولايات المتحدة الأمريكية⁷.

تراجع ترامب عقب توليه الرئاسة الأمريكية عن كثير من الوعود التي أطلقها أثناء حملته الانتخابية، ولكنه نفذ ما وعد به بشأن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، ورغم ذلك أبدت إدارة ترامب اهتمامها بشرق وجنوب شرق آسيا والدليل على ذلك الجولة التي قام بها الرئيس ترامب لعدد من الدول في شرق وجنوب شرق آسيا، وأعرب أثناء زيارته عن اهتمامه بالملف النووي لكوريا الشمالية، كما أكد أن انسحاب واشنطن من اتفاقية TPP لا يعني تخليها عن حلفائها في المنطقة، بل ستعمل واشنطن على إقامة اتفاقيات ثنائية مع دول المنطقة⁸.

تعمل الدراسة على التوصل إلى أوجه الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا بين الإدارات الأمريكية لجورج دبليو بوش، وباراك أوباما، ودونالد ترامب، كما تقوم بدراسة التحديات الرئيسية التي واجهت هذه الإدارات في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، ودراسة سلوك كل إدارة تجاه تلك التحديات.

⁶ Daniel Wertz and Chelsea Gannon, "A History of U.S.-DPRK Relations", The National Committee of North Korea, November 2015, P. 6.

⁷ Prashanth Parameswaran, "What Will Donald Trump's Asia Policy Look Like?", The Diplomat ,10 November, 2016, available at: <http://thediplomat.com/2016/11/what-will-donald-trumps-asia-policy-look-like/>, accessed on: 9/12/2016.

⁸ Joseph Liow, "Trump's Asia Visit: New Momentum in US-Asia Ties?", RSIS, 16 November 2017, PP: 1-3.

أولاً: المشكلة البحثية.

يتمثل موضوع الدراسة في رؤية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا باختلاف الإدارات الموجودة في البيت الأبيض سواء بين الإدارة الجمهورية أو الإدارة الديمقراطية. تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على هيمنتها في النظام الدولي، ولذلك قامت بتطوير سياستها الخارجية للتماشي مع التطورات الدولية التي تحدث ومن أهمها التطورات التي تشهدها قارة آسيا والتي تعتبرها واشنطن قارة المستقبل، ففي البداية وضعت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش هدف مكافحة الإرهاب على قمة أولوياتها بعد أحداث ١١ سبتمبر، وانصبَّ تركيزها الأكبر على منطقة الشرق الأوسط، ثم جاءت بعد ذلك إدارة الرئيس باراك أوباما التي عملت على تحويل تركيز واشنطن من الشرق الأوسط إلى شرق آسيا، وذلك من خلال استراتيجية "التوجه نحو آسيا"، واعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على مفهوم القوة الذكية، والتي هي حاصل ضرب القوة الناعمة مع القوة الصلبة، لتحسين أداء السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الخارجي ولاسيما تجاه قارة آسيا^٩.

ولقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد أوباما اهتمامًا خاصًا للصين؛ حيث اعتبرتها المنافس الاستراتيجي لها في آسيا، خاصة في ظل التطور الاقتصادي الذي حققه؛ لذلك عملت الاستراتيجية الأمريكية على التحول من سياسات الاحتواء الاقتصادي، والتي تقوم على تعزيز الشراكات الاقتصادية بهدف التقارب مع الصين الصاعدة، إلى الاحتواء العسكري للتحديات التي تواجه الإقليم، وذلك عن طريق تعزيز الوجود العسكري الأمريكي هناك، وتوسيع التحالف العسكري الإقليمي مع الدول الحليفة لها في آسيا، ورغم ذلك تحاول واشنطن أن تكون حذرة في التعامل مع بكين التي تشكل خطورة على قوتها المنفردة^{١٠}.

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة أوباما على احتواء الصين بأكثر من طريقة؛ حيث قامت بالدخول في شراكات مع العديد من دول قارة آسيا ومن أهمها عقد اتفاقية "الشراكة عبر المحيط الهادئ"، ووقعت على هذه الاتفاقية ١٢ دولة وهم: الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وبروناي، وكندا، وتشيلي، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبيرو، وسنغافورة، وفيتنام. وتضمنت هذه الشراكة إثنان من أكبر الاقتصاديات في العالم وهما: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقامت واشنطن أيضًا بعمل مفاوضات حول إبرام "شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلنطي" TTIP والتي تضم ٢٨ دولة من الاتحاد الأوروبي، وذلك كله

٩ سيد العزازی، "الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية"، المركز الديمقراطي العربي، ٤ مايو ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: <http://democraticac.de/?p=31089>، تاريخ المشاهدة: ١٠ ديسمبر ٢٠١٦.

١٠ محمد صوان، "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في جنوب شرق آسيا"، جريدة البعث، العدد ٢٤٨، ٢ مايو ٢٠١٥.

لاحتواء الصين اقتصاديًا، وهو ما سوف يساعد واشنطن على التوغل أكثر داخل القارة الآسيوية ومنع الصين من السيطرة عليها^{١١}.

أما خلال الإدارة الحالية للرئيس دونالد ترامب، فيبدو أنها تركز على منطقة "الإنديو-باسيفيك" كإطار للاستراتيجية الأمريكية في آسيا. وتتفق الاستراتيجية التي تتبعها إدارة ترامب مع استراتيجية "التوجه نحو آسيا" التي إتبعها إدارة أوباما من حيث السعي إلى الحفاظ على القيادة الأمريكية في قارة آسيا، ومركزية أجندة الأمن الإقليمي، بالإضافة إلى العمل على التصدي للسلوك الصيني والحفاظ على الهيمنة الإقليمية. وبالتالي فإن استراتيجية "الإنديو-باسيفيك" تعكس اهتمام إدارة ترامب بقارة آسيا، والسعي إلى الانخراط في القضايا الإقليمية التي تهدد المنطقة وبالتالي المصالح الأمريكية، وتتسق تلك الاستراتيجية مع شعار "أمريكا أولاً" الذي نادى به ترامب أثناء حملته الانتخابية^{١٢}.

وتتمثل المشكلة البحثية في محاولة استعراض أوجه الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا باختلاف الإدارات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٨.

ثانيًا: الأسئلة البحثية التي تجيب عنها الدراسة.

(١) السؤال البحثي الرئيسي الذي تطرحه الدراسة كما يلي:

ما هي عناصر الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٨؟

(٢) الأسئلة الفرعية:

(١) كيف تعاملت الإدارة الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش مع الصعود الآسيوي لدول شرق وجنوب شرق آسيا؟

(٢) ما الدوافع التي تقود السياسة الخارجية الأمريكية نحو إعطاء آسيا مكانة محورية؟

(٣) ما هي استراتيجية "التوجه نحو آسيا" التي سارت عليها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما؟

¹¹ Daniel S. Hamilton, "America's Mega-Regional Trade Diplomacy: Comparing TPP and TTIP", The International Spectator 49, March 2014, p. 82.

¹² Aaron Jed, "Is the 'Indo-Pacific' Construct Trump's Pivot to Asia Policy?", Center for Strategic & International Studies, 18 February 2018, available at: <https://www.csis.org/analysis/pacnet-13-indo-pacific-construct-trumps-pivot-asia-policy>, accessed on: 13/4/2018.

٤) كيف تتعامل الإدارة الأمريكية في عهد دونالد ترامب مع القضايا المثارة في دول شرق وجنوب شرق آسيا؟

٥) ما هي الدلائل التي تشير إلى أن التحول نحو آسيا سيظل محورًا رئيسًا للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة دونالد ترامب؟

ثالثًا: أهمية الدراسة.

١) الأهمية العلمية:

تأتي أهمية الدراسة من الناحية العلمية في أنها تحاول التعرف على السياسات التي تتبناها الإدارات الأمريكية المختلفة تجاه شرق وجنوب شرق آسيا، خاصة في ظل الصعود الصيني على الساحة الدولية، كما تحاول هذه الدراسة التركيز على سلوك الإدارات الأمريكية لكل من جورج دبليو بوش، وباراك أوباما، ودونالد ترامب تجاه القضايا الرئيسية في شرق وجنوب شرق آسيا، كما تعمل الدراسة على التوصل إلى مدى الاستمرارية والتغير في السياسات الخارجية الأمريكية تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا بين العامين ٢٠٠٠ - ٢٠١٨.

٢) الأهمية العملية:

ترجع الأهمية العملية للدراسة إلى أنها تتناول قضية هامة بالنسبة للنظام الدولي وهي التعامل الأمريكي مع قارة المستقبل "آسيا"، وبالتحديد شرق وجنوب شرق آسيا، في ظل بروز العديد من الأقطاب الآسيوية، على رأسها الصين التي أصبح لها دور مؤثر إقليميًا ودوليًا. وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي تحدثت عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا، إلا أن هذه الدراسة سوف تسعى إلى تتبع السياسة الخارجية عند إدارات أمريكية مختلفة تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا؛ لمعرفة مدى فاعلية هذه السياسات في بقاء الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى مهيمنة على النظام الدولي.

رابعًا: مراجعة الأدبيات السابقة.

يمكن تصنيف الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة:

أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس جورج دبليو بوش.

ثانيًا: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس باراك أوباما.

ثالثًا: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس دونالد ترامب.

أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس جورج دبليو بوش.

يندرج تحت هذا المحور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، حيث كانت معظم الدول الآسيوية في بداية صعودها. وتستعرض هذه الدراسات جانبين أساسيين هما: العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق وجنوب شرق آسيا، وبداية تهديد الصعود الصيني للهيمنة الأمريكية. وتنقسم هذه الدراسات ما بين فريق مؤيد للسياسات التي تم انتهاجها من قبل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا، وفريق منتقد لهذه السياسات.

ومن الفريق المؤيد لسياسات إدارة جورج دبليو بوش تجاه آسيا، جيمس كيلي، الذي تناول تقييم سياسات إدارة بوش تجاه آسيا خلال فترة حكمه الأولى، ومعرفة مدى التقدم الذي أحرزته هذه الإدارة تجاه آسيا التي كانت تشهد تطوراً سريعاً وملحوظاً خلال ذلك الوقت لاسيما الصين واليابان، بالإضافة إلى ذلك، قام الكاتب بذكر الإنجازات التي حققتها الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت، ولكنه لم يعط نفس القدر من الأهمية لنقاط الضعف التي واجهتها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا خلال إدارة بوش¹³.

ومن المساهمات في هذا المجال أيضاً ما تناولته، كاثرين دالينو، من تطور في العلاقات الخارجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب شرق آسيا بعد أحداث ١١ سبتمبر، مروراً بالأزمة التي تعرضت لها هذه المنطقة بين العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٥، والتي أثّرت سلباً على واشنطن، وجعلتها تلقت إلى هذه المنطقة بالتحديد، والتي خرجت منها ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى خطورة الصعود الصيني على المصالح والهيمنة الأمريكية في قارة آسيا، كما ركّزت الدراسة على تحليل ثلاث سياسات رئيسة وهي: العلاقات الأمريكية مع دول جنوب شرق آسيا المسلمة، ومواجهة التحديات المترتبة على الصعود الصيني، وتقوية العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا¹⁴.

ومن الفريق المعارض للسياسات السابقة، T. J. Pempel، الذي عرض النقاط السلبية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا في عهد جورج دبليو بوش، حيث رأي بيمبل أن الانتقادات التي طالت إدارة بوش بخصوص سياستها تجاه شرق آسيا كانت قليلة جداً؛ وذلك لأنه كان

¹³ James A. Kelly, "George W. Bush and Asia: An Assessment", (Washington D.C.: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2005), PP. 16-22.

¹⁴ Catharin Dapilino, "US Policy in Southeast Asia: Fortifying the Foundation", the Stanley Foundation (2005): PP.3-20, available at: <http://www.stanleyfoundation.org/publications/report/SEA05.pdf>, accessed on: 22/2/2017.

يعطي اهتماماً أكبر للشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب في وسط آسيا على حساب شرق وجنوب شرق آسيا، كما توضح الدراسة مدى تركيز السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش على الجانب العسكري، وإهمال الجانب الاقتصادي الذي كانت القارة، وخاصة منطقة جنوب شرق آسيا، تهتم به. عقد الكاتب مقارنة بين إدارة بوش وإدارة بيل كلينتون في التعامل مع الدول الآسيوية، واستنتج من تلك المقارنة أن إدارة كلينتون قد ساهمت في تطوير العلاقات مع عدد من الدول الآسيوية التي كان لها تأثير إيجابي على المصالح الأمريكية ولكن لم تتمكن إدارة بوش من الاستفادة منها والبناء عليها¹⁵.

ولقد أبدت إدارة بوش اهتمامها بعدد من القضايا في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ومنها: قضية مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا، والملف النووي لكوريا الشمالية.

ولقد تناولت Senia Febrica قضية مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا، وبالتحديد في سنغافورة وإندونيسيا، خلال إدارة الرئيس جورج دبليو بوش بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتستعرض الدراسة الطرق التي شاركت بها الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب داخل منطقة جنوب شرق آسيا، والتي كانت تتراوح بين الدعم المالي والاشتراك في عمليات مكافحة الإرهاب، وقد رأت إدارة بوش أن جنوب شرق آسيا تُعتبر الجبهة الثانية لمكافحة الإرهاب؛ وذلك لوجود عدد كبير من الإرهابيين بها، وعلى رأسهم تنظيم القاعدة. وتستنتج الدراسة أن الحرب ضد الإرهاب قد ساعدت واشنطن على التوغل أكثر داخل المنطقة، وساعدت أيضاً على تقوية الروابط بينها وبين عدد من دول جنوب شرق آسيا¹⁶.

وتتحدث دراسة Evans J. Revere عن واحدة من أهم التحديات التي واجهت إدارة بوش، وهي قضية الملف النووي لكوريا الشمالية، قامت دراسة إيفانز باستعراض السياسات التي اتبعتها إدارة بوش خلال فترتي حكمه، والتي وصفها على أن بها عدد من التناقضات وذلك لأن واحدة تدعو إلى التعامل بحزم مع بيونغ يانغ، والثانية تتبنى فكرة الارتباط بكوريا الشمالية، ثم يعقد الكاتب مقارنة بين سلوك إدارة كلينتون وبوش وأوباما، ليصل إلى أن هذه الإدارات الثلاث فشلت في جعل بيونغ يانغ تتخلي عن برنامجها النووي¹⁷.

من خلال استعراض الدراسات السابقة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، يبدو أن الاهتمام بقارة آسيا لم يأخذ

¹⁵ T. J. Pempel, "The Unbundling Asia", Global Asia 3, No. 4, 2008, PP: 73-81.

¹⁶ Senia Febrica, "Securitizing Terrorism in Southeast Asia: Accounting for the Varying Responses of Singapore and Indonesia", Asian Survey, Vol. 50, No. 3, PP: 569-590, 2010.

¹⁷ Evans J. Revere, "Facing the Facts: Towards a New U.S. North Korea Policy", The Brookings Institution, Center For NorthEast Asian Policy Studies, October 2013, PP: 1-24.

حقه بسبب تركيز إدارة بوش على الشرق الأوسط، كما أن أغلب الدراسات ركزت على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق وجنوب شرق آسيا بعد أحداث ١١ سبتمبر، وأغلبها تناول الجانب الأمني، وأغفل الجانب الاقتصادي إلى حد كبير، والذي يُعدّ الداعم الرئيسي للجانب الأمني.

ثانيًا: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس باراك أوباما.

يتناول هذا المحور الاستراتيجية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس باراك أوباما تجاه آسيا والمتمثلة في "التوجه نحو آسيا Pivot to Asia" باعتبارها محورًا رئيسًا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا، كما يستعرض هذا المحور تقييم استراتيجية التوجه نحو آسيا، وسلوك إدارة أوباما تجاه القضايا الرئيسية في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، كما يستعرض هذا المحور أيضًا آراء بعض المفكرين بخصوص ما إذا كانت هذه الاستراتيجية قد استهدفت احتواء الصين بالأساس أم لا.

ومن الفريق المؤيد لاستراتيجية "التوجه نحو آسيا"، Kurt Campbell الذي تحدّث في كتابه عن استراتيجية التوجه الأمريكي نحو آسيا في عهد الرئيس باراك أوباما؛ حيث استعرض منهج تصحيح المسار من الشرق الأوسط إلى آسيا بعد أن ضاع الكثير في صراعات غير مجدية في الشرق الأوسط، والتركيز على قضايا الإرهاب التي أضاعت معها الانتباه إلى قارة آسيا وصعود دولها، كما يذكر الكاتب مدى اهتمام إدارة الرئيس باراك أوباما بهذه المنطقة مقارنة بالإدارات التي سبقته. ثم يستعرض أسباب هذا التوجه والعمل على تعميق العلاقات مع الدول الآسيوية، بالإضافة إلى العائد السياسي، والعسكري، والاقتصادي منه على المصالح الأمريكية، كما تناول الكاتب دور هيلاري كلينتون كوزيرة للخارجية في إدارة أوباما في تفعيل استراتيجية التوجه نحو آسيا باعتبارها ذات أهمية ديناميكية. إذن يرى الكاتب أهمية الدور الذي لعبته الإدارة الأمريكية في عهد أوباما من أجل الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في ظل صعود العديد من الدول الآسيوية¹⁸.

ولقد أوضحت هيلاري كلينتون في مقالة لها، عندما كانت وزير للخارجية في إدارة أوباما، الجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ استراتيجية "التوجه نحو آسيا" من الناحية الدبلوماسية، والسياسية، والاقتصادية بهدف الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في القارة، وذلك إثر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط وتركيزها على تعميق الوجود الأمريكي في آسيا، لاسيما منطقة شرق وجنوب شرق آسيا؛ لذلك تتناول الدراسة فكرة أن مستقبل الولايات المتحدة

¹⁸ Kurt Campbell, "The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia", (New York: Grand Central Publishing, June 2016).

الأمريكية سيتحدد من خلال آسيا، وليس العراق أو أفغانستان، التي ظلت واشنطن تحارب فيهما بلا جدوى، وتوضّح هيلاري كلينتون المجهود المبذول من قبل الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما من أجل إقامة تحالفات اقتصادية وعسكرية مع دول القارة تصب في حساب المصالح الأمريكية¹⁹.

هناك فريق انتقد استراتيجية "التوجه نحو آسيا" التي انتهجتها الإدارة الأمريكية في عهد أوباما، فلقد قام كلاً من Catherine Putz and Shannon Tiezzi بعمل تقييم لاستراتيجية "التوجه نحو آسيا". وعلى الرغم من قيام هيلاري كلينتون بالكثير من الزيارات في إطار تنفيذ الاستراتيجية دبلوماسياً، إلا أن السياسات التي تم انتهاجها لتنفيذ هذه الاستراتيجية تعرضت للكثير من الانتقادات لكونها لم تكن بالقوة الكافية لإحداث التغيير المتوقع، ولقد تم استعراض آراء بعض النقاد الذين رأوا أن تلك السياسات لم تزد عن كونها سياسات تَلَحُّق بالتيار، ولا تُعتبر تغييراً خاصاً بإدارة أوباما؛ لأن أي إدارة كانت ستتبع نفس السياسات في ظل التقدم الاقتصادي والصعود السريع لدول هذه المنطقة، وظل هذا الانتقاد يلاحق إدارة أوباما لأنها لم تبذل المجهود المطلوب لتطبيق هذه الاستراتيجية والمحافظة على المصالح الأمريكية²⁰.

رأت مجموعة من الدراسات أن الصين هي محور استراتيجية "التوجه نحو آسيا" التي انتهجتها الإدارة الأمريكية في عهد باراك أوباما باعتبارها المنافس الاستراتيجي الأقوى في آسيا للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن كان هناك فريق معارض لذلك ويرى أن الصين وحدها ليست محور اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية في آسيا.

ومن الدراسات التي ترى أن الصين هي المحور الرئيسي للسياسة الأمريكية في قارة آسيا، دراسة لشريف شعبان مبروك، الذي تناول أهمية الصين للولايات المتحدة الأمريكية كأولوية لها في منطقة آسيا-الباسيفيك ومحاولة واشنطن احتواء بكين سواء من خلال الدخول في تحالفات مع الدول المناوئة لها في جنوب شرق آسيا لتطويقها، أو عن طريق إثارة الاضطرابات في الدول التي تمثل أهمية استراتيجية للصين، كما تعقد الدراسة مقارنة بين الظروف التي تشهدها منطقة جنوب شرق آسيا حالياً، وبين ظروف أوروبا في عام ١٩١٤، والتي أدت لحدوث الحرب العالمية

¹⁹ Hillary Clinton, "America's Pacific Century", Foreign Policy, 12 November, 2011, available at: http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/cpd/easg/easg_calendar/america_27s_pacific_century_2011.pdf, accessed on: 23/2/2017.

²⁰ Catherine Putz and Shannon Tiezzi, "Did Hillary Clinton's Pivot to Asia Work?", The Diplomat, 15 April, 2016, available at: <http://thediplomat.com/2016/04/did-hillary-clintons-pivot-to-asia-work/>, accessed on: 23/2/2017.

الأولي وكيف أن هناك تشابه بينهما، لاسيما في ظل وجود توترات بين الصين من جانب، وعدد من الفاعلين الإقليميين من جانب آخر مثل الفلبين واليابان^{٢١}.

ومن ضمن الفريق المؤيد لوجهة النظر السابقة، الكاتب تشي وانج، الذي تناول التهديد الصيني للهيمنة الأمريكية التي ظلت القوة العظمى الوحيدة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي منذ أكثر من عشرين عامًا، ويرى أن الصين تُعتبر من أقوى الدول الصاعدة التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في المسرح الدولي. ويستعرض الكاتب مؤشرات الصعود الصيني والتي تشكل تهديدًا للهيمنة الأمريكية، وما قد يترتب على ذلك من حدوث صراع ومواجهة عدائية بين الدولتين في المستقبل بسبب تقلص الفجوة بينهما؛ مما يمكن أن يؤدي إلى فترة جديدة من الحرب الباردة، ومما سبق يُمكن استنتاج محورية الصين في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا.

قام تشي بعرض آراء بعض المفكرين حول مسار العلاقات الأمريكية-الصينية، ومن ضمن هؤلاء المفكرين جون مارشيمر، الذي يرى أن الصراع والمواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لا مفر منهما، وبالنسبة لمفكرين النظرية الواقعية، فإنهم يرون أن واشنطن باعتبارها قوة عظمى سوف تسعى إلى الحفاظ على هيمنتها بأي ثمن كان؛ لهذا يسعى تشي إلى التنبؤ بمصير العلاقات الأمريكية-الصينية، ومعرفة إذا ما كان النظام الدولي سيتغير مع الصعود المتواصل للصين، أم ستجح الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على الوضع القائم^{٢٢}.

ويمكن تأييد الاتجاه الذي يرى محورية الصين في الاستراتيجية الأمريكية باعتبارها منافسًا استراتيجيًا لواشنطن، كما أن هناك تَقْلُص في الفجوة بينهما من الناحية الاقتصادية والعسكرية؛ لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP وعدم إشراك الصين فيها، بالإضافة إلى ذلك حاولت واشنطن مساندة دول أخرى مثل: الهند واليابان من أجل موازنة بكين. ويؤيد Michal Median ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يعتبر أن اتفاقية TPP تمثل صفقة قوية لاحتواء الصين، وفي نفس الوقت تُعتبر نجاحًا دبلوماسيًا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ليس فقط بسبب تكوين كتلة مضادة لبكين، ولكن أيضًا بسبب تأسيس قواعد للمشاركة التجارية التي ستمتد خارج نطاق قارة آسيا^{٢٣}.

²¹ شريف شعبان مبروك، مرجع سابق.

²² Chi Wang, "Obama's Challenge to China: (The Pivot to Asia)", Routledge: Ashgate Publishing Limited, 2014).

²³ Michal Meidan, "The TPP and China: The Elephant That Wasn't in the Room", The Diplomat, 15 October, 2015, available at: <http://thediplomat.com/2015/10/the-tpp-and-china-the-elephant-that-wasnt-in-the-room/>, accessed on: 23/2/2017.

ومن ضمن الكتابات التي رأت حرص واشنطن على ألا تترك بكين تتماهى في السيطرة على قارة آسيا وتتحكم في نزاعاتها، مقالة Renato Castro، الذي رأى أن إدارة أوباما أعطت اهتمامًا كبيرًا للنزاع الدائر حول بحر الصين الجنوبي بسبب عزمها على الحفاظ على تفوقها البحري في شرق آسيا، وفي نفس الوقت تمنع سيطرة الصين التي تستخدم قوتها الاقتصادية والعسكرية في مواجهة الدول المنافسها لها والتي تدّعي حقها أيضًا في بحر الصين الجنوبي، كما تقوم ببناء العديد من الجزر الصناعية وتقوم بعسكرتها من أجل التأكيد على سيطرتها عليه، ولكن رأي الكاتب أن واشنطن لن تسمح للصين بالانفراد في السيطرة على بحر الصين الجنوبي؛ لأنها تمتلك مصالحًا فيه، وأيضًا حتى لا تزيد القوة الصينية على حساب القوة الأمريكية^{٢٤}.

أما من أنصار الفريق المعارض الذي يرى أن استراتيجية "التوجه نحو آسيا" لا تستهدف احتواء الصين بعينها، Hugo Meijer، الذي تناول في دراسة له التحديات التي واجهت إدارة أوباما بخصوص تطبيق استراتيجية "التوجه نحو آسيا"، ثم عرض هوجو آراء بعض المفكرين بخصوص هذه الاستراتيجية، حيث ركز عدد منهم على الجانب العسكري للاستراتيجية، ويرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول احتواء الصين عسكريًا؛ لذلك عمل هوجو على إثبات خطأ مقولة أن التوجه نحو آسيا هدفه احتواء الصين، ولكن الهدف من هذه الاستراتيجية هو إعادة توجيه السياسة الأمريكية إلى آسيا باعتبارها قارة حيوية اقتصاديًا واستراتيجيًا للمصالح الأمريكية، ولذلك حاول هوجو في كتابه تصحيح الأفكار الخاطئة لهؤلاء المفكرين واستعرض الجهود الدبلوماسية الأمريكية التي بُذلت من زيارات رفيعة المستوى وغيرها لتطبيق هذه الاستراتيجية، بالإضافة للجهود في المجال العسكري والاقتصادي والاتفاقيات التي عقدتها واشنطن مع دول القارة لدعم المصالح الأمريكية^{٢٥}.

تتناول دراسة Francis Sempa مجموعة من النظريات المختلفة التي تفسر طبيعة التوجه نحو آسيا، فهناك بعض الآراء التي ترى أن استراتيجية التوجه نحو آسيا عبارة عن "Thucydides Trap" وتحذر هذه النظرية من وجود احتمال حدوث حرب بين القوي الصاعدة وبين النظام المهيمن في الوضع الراهن، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أصحاب هذا الرأي جون مارشيمر، ويرى الكاتب أنه ليس من المهم أن تركز الاستراتيجية الأمريكية على الصين باعتبارها منافسًا استراتيجيًا محتملاً يهدد الهيمنة الأمريكية على الصعيد الدولي، ثم يعرض

²⁴ Renato Castro, "The Impact of Strategic Balance in East Asia on a Small Power's Defense Policy: The Case of the Philippines in the Face of the South China Sea Dispute", in "Examining the South China Sea Disputes", Center for Strategic and International Studies, September 2015.

²⁵ Hugo Meijer, "Origins and evolution of the US Rebalance toward Asia: Diplomatic, Military, and Economic Dimensions", (United States: Palgrave Macmillan, 2015).

الكاتب الآراء المقترحة لدعم هذه الاستراتيجية من الناحية الدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية، حتى تتمكن من الاستفادة من الصعود الآسيوي بشكل عام.^{٢٦}

ومن خلال استعراض هذه الدراسات المتعلقة باستراتيجية "التوجه نحو آسيا" في عهد إدارة أوباما، يمكن رؤية مدى تركيز غالبية الدراسات على استعراض الجهود الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المبذولة من قبل الإدارة الأمريكية، وانتقاد البعض للسياسات المتبعة لتنفيذ هذه الاستراتيجية. ولكن القليل من هذه الدراسات قد تطرق إلى النتائج التي أثمرت عنها هذه الجهود ومدى فاعليتها في الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في قارة آسيا بشكل عام.

ثالثاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس دونالد ترامب.

يتناول هذا المحور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا خلال إدارة ترامب، ثم يتناول موقف إدارة ترامب من القضايا الرئيسية في شرق وجنوب شرق آسيا، كما يعمل على التعرف على مظاهر الاستمرارية والتغير في السياسات الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا بين إدارة أوباما وإدارة ترامب. لذلك يعمل هذا المحور على عرض وجه نظر لفريق يعطي مؤشرات تثبت استمرارية التوجه الأمريكي نحو آسيا وذلك لما تمثله من أهمية استراتيجية للمصلحة الأمريكية، وفريق آخر يرى أن هناك تغيّر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا.

من أنصار الفريق الذي يرى أن الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب سوف تستكمل استراتيجية "التوجه نحو آسيا" التي بدأتها إدارة أوباما، Michael Auslin ودلل على ذلك من خلال استعراض بعض المؤشرات التي تثبت ذلك، والتي منها حرص الإدارة الأمريكية الجديدة على تعميق التحالفات الإقليمية، فعندما قابل الرئيس ترامب رئيس وزراء اليابان، ورؤساء الفلبين، وكوريا الجنوبية، أكد على أنه ينوي تقوية التحالفات معهم، كما دعا رئيس الفلبين لزيارة البيت الأبيض، وتعهّد الرئيس ترامب أنه سوف يسعى إلى منع البرامج النووية في كوريا الشمالية، ويقول الكاتب أن إعلان ترامب عن نيته للانسحاب من TPP لا تعني أنه لن يستمر في التركيز على آسيا. واستناداً على هذه المؤشرات يرى الكاتب أن ترامب يسعى إلى دعم استراتيجية التوجه نحو آسيا حتى وإن تغيرت تسميتها.^{٢٧}

²⁶ Francis Sempa, "The Pivot to Asia: Sustainment or Appeasement", The Diplomat, 24 August 2016, available at: <http://thediplomat.com/2016/08/the-pivot-to-asia-sustainment-or-appeasement/> accessed on: 23/2/2017.

²⁷ Michael Auslin, "What Future for the Asia Pivot under Trump?", 14 December 2016, available at: <https://www.cfr.org/expert-roundup/what-future-asia-pivot-under-trump>, accessed on: 24/2/2017.

ويتبنى William Tow وجهة النظر السابقة أيضًا، والتي عبر عنها من خلال دراسة التغيرات التي قد تطرأ على الاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة ترامب، ثم يطرح الكاتب تساؤلًا عن هذه التغيرات، هل ستكون تغيرات تطويرية أم ستكون تطورات ثورية، وبعد ذلك يعرض آراء بعض أنصار التغيرات التطورية وأنصار التغيرات الثورية، فأنصار التغيرات التطورية يرون أن الرئيس الجديد قلق على الهيمنة الأمريكية والنظام الداخلي ويريد التركيز أكثر على المشكلات الداخلية، وهو ما سوف يُقلل الاهتمام بالخارج وبالتالي بقارة آسيا، أما أنصار المدرسة الثورية فيرون أن هناك التزامات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيا-الباسيفيك خاصة في ظل المعاهدات التي عُقدت بينهم، وهذا سيطلب إحداث المزيد من التعاون وتعميق العلاقات. وفي النهاية، يقول، ويليام توو، أن الرئيس دونالد ترامب بإمكانه أن ينجح في توظيف استراتيجية التوجه نحو آسيا إذا جمع بين المنهجين التطويري والثوري²⁸.

إذن يرى الكاتب في هذه الدراسة أن ثمة تطورات قد تطرأ على استراتيجية التوجه نحو آسيا، ولكن يرى أن هذه التطورات لن تكون بعيدة عن مضمون الاستراتيجية التي تستهدف التوغل الأمريكي في القارة من أجل الحفاظ على الهيمنة الأمريكية.

عرضت مقالة Charlotte Gao ما قاله ترامب أثناء قمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك عن حلم "الهندو-باسيفيك"، والتي تقوم على جعل الهند تلعب دور موازن للصين في منطقة آسيا-الباسيفيك، وقد أطلق بعد الخبراء على هذه الاستراتيجية "ما بعد التوجه نحو آسيا"، ثم عرضت المقالة مقارنة بين ركائز هذه الاستراتيجية وركائز استراتيجية التوجه نحو آسيا، واستنتجت الدراسة أن هذه الاستراتيجية لن تكون تغييرًا جذريًا عن استراتيجية التوجه نحو آسيا التي اتبعتها إدارة أوباما²⁹.

هناك بعض الآراء التي تؤيد وجهة النظر القائلة بأنه إذا قامت إدارة ترامب بإدخال أي تغيير على استراتيجية التوجه نحو آسيا، فإن هذا التغيير لن يكون بالتغيير الجذري حتى لو تحدث بعكس ذلك، ومن أنصار هذا الرأي أيضا Prashanth Parameswaran الذي تناول في دراسة له رؤية ترامب للسياسة الأمريكية تجاه آسيا، كما عرضت الدراسة دلالات على أن التغيير الذي سوف يحدثه دونالد ترامب في استراتيجية التوجه نحو آسيا لن يكون بالتغيير الجذري، إذ يرى الكاتب أنه على الرغم من وجود أقاويل تشير إلى نية ترامب في تقليل الاهتمام

²⁸ William Tow, "Trump and Strategic Change in Asia", Australian Strategic Policy Institute, January 2017, PP 2-10.

²⁹ Charlotte Gao, "Trump's Half-Baked Post-Pivot Strategy", The Diplomat, 14 November 2017, available at: <https://thediplomat.com/2017/11/trumps-half-baked-post-pivot-strategy/>, accessed on: 15/12/2017.

بمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وترك استراتيجية "التوجه نحو آسيا" تمامًا، فإن واقع صعود هذه الدول وتهديدها للهيمنة الأمريكية لن يترك له خيار آخر³⁰.

وعلى عكس الفريق الأول، يرى أنصار الفريق الآخر أن إدارة ترامب سوف تتبع استراتيجية مختلفة تمامًا عن تلك التي اتبعتها إدارة أوباما، ومن أنصار هذا الرأي Bara Brahmantika الذي تناول في دراسته فشل استراتيجية التوجه نحو آسيا، حيث رأي أنه تم صرف العديد من الدولارات على طائرات وقنابل وسفن وتسليح جيش أمريكي يقدم الحماية لدول آسيا؛ لذلك أعلن ترامب خلال حملته الانتخابية أنه لكي تتمكن هذه الدول من الحصول على الحماية الأمريكية، يجب عليها أن تدفع مقابل ذلك، كما أعلن أيضًا أنه ينوي إلغاء اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ في حال فوزه، وتستنتج الدراسة أنه بتطبيق هذه السياسات، فإن هذا يعني العودة إلى المنهج التقليدي في السياسة الخارجية الأمريكية، أي إعادة التركيز مرة أخرى على الشرق الأوسط بقضاياها، والتي من أهمها داعش، وملف الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي³¹.

ولكن بعد تولي ترامب الحكم، حدث تغيير في بعض تصريحاته التي أطلقها أثناء حملته الانتخابية تجاه منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وفي دراسة قام بها James Przystup و Phillip Saunders تناولت ما قامت به إدارة ترامب من صياغة سياسات تدعم الوجود الأمريكي في المنطقة، وتؤكد أنها من لعب دور رئيسي في النزاعات التي تحدث هناك مثل قضية بحر الصين الجنوبي والملف النووي لكوريا الشمالية، ثم تتحدث الدراسة عن انسحاب واشنطن من TPP وتفضيلها لعقد اتفاقيات تجارية ثنائية مع دول المنطقة على حساب الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، واستنادًا على هذه المؤشرات، تستنتج الدراسة أن إدارة ترامب ستعطي اهتمامًا كبيرًا لقارة آسيا، ولن تتخلي عنها لصالح الشرق الأوسط³².

بعد استعراض الدراسات التي تم تناولها في هذا المحور بين فريق يرى احتمالية تغيير دونالد ترامب لاستراتيجية التوجه نحو آسيا، وفريق آخر يرى احتمالية استكمال هذه الاستراتيجية، فإن المواقف القادمة لإدارة ترامب سوف تحسم الأمر. ولكن ليس هناك الكثير من الدراسات التي تناولت هذا المحور، كما أن غالبية الدراسات في هذا المجال لم تقدم تنبؤات بما سيحدث إذا تم الاستمرار أو التغيير في اتباع استراتيجية التوجه نحو آسيا، ولكن اكتفت بعض

³⁰ Prashanth Parameswaran, "What will Donald Trump's Asia Policy Look Like?", Op. Cit.

³¹ Bara Brahmantika, "Trump and the Death of Pivot to Asia Doctrine", ASEAN Studies Center, 26 January 2017, available at: <http://asc.fisipol.ugm.ac.id/trump-and-the-death-of-pivot-to-asia-doctrine/>, accessed on: 24/2/2017.

³² James Przystup and Phillip Saunders, "Asia and the Trump Administration: Challenges, Opportunities, and a Road Ahead", Washington D.C.: Institute for National Strategic Studies, No. 26, June 2017.

الدراسات بعرض أقاويل الرئيس ترامب بخصوص نيته إجراء العديد من التعديلات فيما يخص السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قارة آسيا سواء قبل توليه الرئاسة الأمريكية أو بعدها، مما جعل البعض يفسر ذلك على أنه ينوي التخلي تمامًا عن استراتيجية "التوجه نحو آسيا"، ولكن بعد مرور فترة من وجود إدارة ترامب في الحكم، ظهرت ملامح اهتمامها بقارة آسيا، والقضايا الرئيسة التي تشغلها، وظهر أيضًا حرص إدارة ترامب على مواجهة تهديد الصعود الصيني.

وما سوف تضيفه هذه الدراسة هو محاولة استعراض مدى الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٨ أي بين إدارة جورج دبليو بوش، وإدارة أوباما، وإدارة ترامب الحالية، وذلك من أجل التعرف على وضع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي وهل ستظل هي القطب الأوحّد أم ستنافسها بعض الدول الآسيوية، وخاصة الصين، في هيمنتها على النظام الدولي.

خامسًا: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

(١) الإطار النظري: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية.

سوف يتم تناول الموضوع من خلال تحليل الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا. يُعتبر Kjell Goldmann أول من أدخل تطورًا في دراسة التغير في السياسة الخارجية من خلال كتابه "الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية" عام ١٩٨٨، والذي يتناول الضغوط التي تؤثر على التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية لأي دولة، ولقد حدّد Goldmann ثلاثة أسباب رئيسة للتغير في السياسة الخارجية وهي: أن التغير في البيئة المحيطة يستدعي تغيير السياسة الخارجية، تأثير التعلم من التغذية العكسية وتعني أنه إذا كانت السياسة الخارجية التي تتبعها دولة ما تأتي بردود فعل سلبية فهذا يعني أنها يجب أن تتغير، أما إذا كانت تأتي بنتائج إيجابية فيجب الاستمرار في اتباعها، وأخيرًا التغير في السياسات الداخلية يستتبعه تغير في السياسة الخارجية، أي أن تغير صانع القرار وإحلاله لآخر ذو أفكار ومعتقدات جديدة يستدعي تغير السياسة الخارجية، إلا أن هناك عوامل تدفع إلى الاستمرار في السياسة الخارجية وتقليل أثر العوامل الدافعة للتغيير مثل: العوامل الإدارية، والسياسية، والدولية، وغيرها من العوامل^{٣٣}.

ولقد عرّف Charles Hermann السياسة الخارجية على أنها عبارة عن "خطة مصممة لحل بعض المشكلات أو لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحتاج إلى اتخاذ إجراءات تجاه

³³ Kjell Goldmann, "Change and Stability in Foreign Policy: The Problems and Possibilities of Dentente", New Jersey: Princeton University Press, 1988, P. 3.

كيانات أجنبية". ويرى أن تحليل مواقف صناع القرار يُعتبر جانباً مهماً من أجل معرفة مدى الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية التي تتبعها دولة ما، ووضّح تشارلز هيرمان أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية. التغير التكيفي: ويُقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع استمرار بقاء السياسة في نفس إطار أهدافها والأدوات السياسية كما هي. التغير البرنامجي: وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، مثل تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض بالطريقة الدبلوماسية وليس عن طريق القوة العسكرية، مع استمرار الأهداف العامة للدولة. التغير في الأهداف: ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية ذاتها وليس مجرد الأدوات. التغير في توجهات السياسة الخارجية: وهو أكثر أشكال التغير تطرفاً، فينصرف إلى تغير التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغيير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف^{٣٤}.

ويرى هيرمان أنه يمكن التمييز بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة، فعلى النطاق الداخلي، تتأثر السياسة الخارجية للدولة بالتغير الحادث في القيادة السياسية، وتغيّر النخبة الحاكمة بشكل عام، فضلاً عن التغير الإيديولوجي للدولة أو التحول نحو الديمقراطية، أما على الصعيد الخارجي، فتتأثر السياسة الخارجية بحدوث تغيرات في المجال الإقليمي للدولة، أو تغيرات في الساحة الدولية بوجه عام. ويرى هيرمان أنه إذا كان هناك احتمال كبير بأن تحتاج الأبعاد الرئيسة للسياسة الخارجية إلى تغيير كبير، فيجب على الباحثين تحسين فهمنا للظروف التي يمكن أن تؤدي لمثل هذه التغيرات^{٣٥}.

ويرى Jacob Gustavsson أن الدراسة النظرية للتغير والاستمرارية تُعتبر طريقاً فكرياً مهماً لتحسين فهم السياسة الخارجية للدول والعلاقات الدولية، وهناك العديد من الإسهامات التي قامت بدراسة التغير في السياسة الخارجية عن طريق صياغة نماذج تحليلية تقوم بتسهيل التحقيق التجريبي، ومن ضمن هذه النماذج: نماذج المرجعية، نماذج القيود الهيكلية، والنماذج الدورية؛ حيث تقوم نماذج المرجعية بتقديم أدوات تحليلية تُستخدَم في عمل دراسات إمبريقية، وتقتض أن النظرية يمكن استنتاجها من خلال التعميمات التي تصل إليها الدراسات الإمبريقية، وتركز نماذج القيود الهيكلية على تعريف العوامل التي يُمكن أن تساعد على استقرار السياسات الخارجية الموجودة، ومنع الضغوطات التي تعمل على إحداث تَغْيُرات فعلية في السياسة

³⁴ Charles Hermann, "Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy", International Studies Quarterly, Vol. 34, No. 1, March 1990, P. 5.

³⁵ Ibid, P.20.

الخارجية، وتؤيد النماذج الدورية دراسة فترات زمنية طويلة للكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تغير في السياسة الخارجية³⁶.

ويؤيد David Huxsoll هيرمان في أن التغير في السياسة الخارجية يحدث نتيجة للتغيرات في هيكل النظام الدولي والتي تُهدد موقف ووضع دولة ما في النظام الدولي، أيضًا يمكن للتغيرات الداخلية في دولة ما أن تؤثر على تغيير السياسة الخارجية لها مثل أن يأتي صناع قرار جدد لصنع السياسة الخارجية، فتأتي معهم معتقدات ومصالح جديدة إلى جانب تعريف جديد للمصلحة الوطنية، كما يؤثر التغير الذي يحدث في عملية صنع القرار على تغيير السياسة الخارجية لدولة ما، فالتغير الذي يحدث في الدور الذي تلعبه البيروقراطية والهياكل الحكومية يمكن أن يساعد على الاستمرار في السياسات الخارجية المتبعة أو يشجع على حدوث تغيير فيها³⁷.

وبتطبيق ما سبق على موضوع الدراسة، يمكن ملاحظة حدوث بعض التغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد جورج دبليو بوش بعد أحداث ١١ سبتمبر، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على محاربة الجماعات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة ومحاربة الدول التي عُرف عنها أو مشتبه في امتلاكها لأسلحة نووية، وبعد دخول واشنطن في حروب مكافحة الإرهاب وجدت أنها وضعت تكلفة كبيرة على عاتقها لم تستطع معها مباشرة السياسات التي كان من المفترض اتباعها مع الدول الصاعدة في شرق وجنوب شرق آسيا وفي مقدمتهم الصين، التي استغلت انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب في العراق وأفغانستان وراحت تطور قدراتها العسكرية والاقتصادية حتى أصبحت منافسًا قويًا يهدد الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية³⁸.

عندما تولي الرئيس باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية أعلن أنه " أول رئيس باسيفيكي"، ورأي أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش لم تُعطِ الاهتمام الكافي للقضايا الإقليمية في آسيا خصوصًا في ظل الصعود الآسيوي الذي بات يهدد الهيمنة الأمريكية؛ لذلك وضعت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما استراتيجية "التوجه نحو آسيا" من أجل لعب دور حيوي في هذه القارة التي باتت قضاياها تؤثر على النظام الدولي، وبذلك حدث تغير في السياسة

³⁶ Jacob Gustavsson, "The Politics of Foreign Policy Change, Explaining the Swedish Reorientations on EC Membership ", (Sweden: Lund University, March 1998), pp. 18-20.

³⁷ David B. Huxsoll, "Regimes Institutions and Foreign Policy Change", Doctoral Dissertations, Louisiana: Louisiana State University, May 2003, pp. 36-37.

³⁸ Melvyn Leffler, "September 11 in Retrospect: George W. Bush's Grand Strategy, Reconsidered", Foreign Affairs, September/October 2011, available at: <https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-08-19/september-11-retrospect>, accessed on: 28/5/2017.

الخارجية الأمريكية في عهد أوباما عن تلك التي كانت تنتهجها إدارة جورج دبليو بوش حيث تحول التركيز من الشرق الأوسط إلى شرق وجنوب شرق آسيا للحفاظ على المكانة الأمريكية، ومنع الصين من أن تسيطر على هذه المنطقة الحيوية³⁹.

أما بالنسبة للرئيس الحالي دونالد ترامب، فعلى الرغم مما قاله أثناء حملته الانتخابية من أنه ينوي أن يستخدم الشدة والحزم مع العديد من الدول الآسيوية وعلى رأسهم الصين، مما كان يوحي بأنه سوف يُغيّر السياسة الخارجية التي كانت تتبعها الإدارة الأمريكية في عهد أوباما، إلا أنه وبعد مرور أكثر من عام على توليه الحكم لم يُنفذ الكثير من تهديداته، بل على العكس استمر في اتباع كثير من السياسات التي اتبعتها إدارة أوباما، كما جعل ملف كوريا الشمالية على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، ولكنه انسحب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ؛ لأنه رأي أنها تضر بالمصلحة الأمريكية. ومع الوقت ستتضح ملامح السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة ترامب تجاه شرق وجنوب شرق آسيا أكثر فأكثر، وتتضح أوجه الاستمرارية والتغير في سياسته الخارجية مقارنةً بسابقيه⁴⁰.

ومن خلال دراسة السياسة الخارجية الأمريكية لهذه الإدارات يمكن التوصل لمدى الاستمرارية والتغير في سياساتهم تجاه شرق وجنوب شرق آسيا وأسباب الاستمرارية وأسباب التغير وتأثير البيئة الدولية وضئاع القرار على ذلك من أجل الحفاظ على الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

(٢) الإطار المفاهيمي للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى عدد من المفاهيم الهامة وهي: الهيمنة، التوجه نحو آسيا، ومفهوم القوة.

(١) الهيمنة:

لقد ظهر مصطلح الهيمنة لأول مرة في كتابات الإيطالي أنطونيو جرامشي عام ١٩٢٦، ولقد عرّفها على أنها نظام التحالف الطبقي، حيث إن الطبقة المهيمنة تمارس السيطرة السياسية على الطبقات الأدنى منها عن طريق كسب خضوع الطبقات الأدنى منها لها. ويحتوي التعريف المتطور لمفهوم الهيمنة على جانبين: الأول: افتراض أن الطبقة المهيمنة تأخذ مصالح الطبقات الأدنى منها التي تمارس عليها السيطرة في الاعتبار، والثاني: يتضمن القيادة الاقتصادية للطبقة المهيمنة، وبالتالي فإن الهيمنة تتضمن الدور القيادي من الناحية السياسية،

³⁹ Kenneth Liberthal, "The American Pivot to Asia", *Brookings*, 21 December 2011, available at: <https://www.brookings.edu/articles/the-american-pivot-to-asia/>, accessed on: 28/5/2017.

⁴⁰ Benjamin Lee, "Trump's First 100 Days in Asia", *The Diplomat*, 28 April 2017, available at: <http://thediplomat.com/2017/04/trumps-first-100-days-in-asia/>, accessed on: 28/5/2017.

والاقتصادية والأخلاقية والفكرية من جانب الطبقة المُسيطرَة على الطبقات الأدنى منها، وبالنسبة لجرامشي، فإن الدولة تمارس هيمنتها عن طريق الجمع بين المنظمات الخاصة مثل: الكنائس، والاتحادات العمالية، وغيرها، وبين المنظمات العامة مثل: الجيش، والشرطة، والقضاء^{٤١}.

يرجع مفهوم الهيمنة إلى عصر الإغريق، إذ تم تعريفه على أنه سيطرة مدينة أو شعب ما على شعوب أخرى. تُعرّف الهيمنة في مجال العلاقات الدولية على أنها القدرة على قيام فاعل سياسي بتشكيل قواعد النظام الدولي؛ لأنه يمتلك قدرات ساحقة تُمكنه من السيطرة على النظام الدولي عن طريق وسائل قسرية وغير قسرية، وغالبًا ما يكون هذا الفاعل كيانًا سياسيًا واحدًا، أي دولة واحدة مثل بريطانيا في القرن التاسع عشر، أو الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين والقرن الواحد وعشرين. ولقد عرّف Barney Jones الهيمنة على أنها: "القدرة على احتلال موقع السيطرة في أي نظام"، كما عرّفها العديد من المحللين السياسيين على أنها تعني السيطرة والتفوق من قبل دولة عظمى^{٤٢}.

وبتطبيق ذلك على موضوع الدراسة، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بكل الإمكانيات التي جعلتها هي القطب الأوحّد الذي يسيطر على النظام الدولي، وذلك لأنها تمتلك نفوذًا في الإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية جعلتها تلعب دور الدولة المهيمنة، وبالتالي تُسيطر على النظام الدولي. وتسعى واشنطن للحفاظ على هذه الهيمنة والتفوق الدولي في ظل التهديدات التي تواجهها بسبب صعود العديد من الدول الآسيوية في شرق وجنوب شرق آسيا.

٢) التوجه نحو آسيا "Pivot to Asia":

يعني مفهوم التوجه "Pivot" بشكل عام، التحول من استراتيجية ما كانت قائمة إلى استراتيجية أفضل، أي أنه يمثل أداة تساعد على الانتقال من أوضاع متدهورة إلى أوضاع أفضل تساعد على تحقيق التقدم والتنمية. ووفقًا لهذا التعبير، فإن "Pivot" يُمثّل خريطة طريق تساعد على إعادة بناء الظروف والحياة بشكل أفضل، ويُستخدم هذا المصطلح في العديد من المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية^{٤٣}.

⁴¹ Valeriano Ramos, "The Concepts of Ideology, Hegemony, and Organic Intellectuals in Gramsci's Marxism", ed. Paul Saba, No. 28, March/April 1982, available at: <https://www.marxists.org/history/erol/periodicals/theoretical-review/1982301.htm>, accessed on: 16/2/2017.

⁴² Philip Cerny, "Dilemmas of operationalizing Hegemony", in "Hegemony and Power: Consensus and Coercion in Contemporary Politics", ed. Mark Haugaard and Howard H. Lentner, (Oxford: Lexington Books, 2016), p. 68.

⁴³ Adam Markel, "Pivot: The Art and Science of Reinventing your Career and Life", (New York: ATRIA Books, 2016), P. 2-4.

وسوف يتم التركيز هنا على الناحية السياسية لمفهوم "التوجه" من وجهة النظر الأمريكية؛ لأن هذا هو موضوع الدراسة. في عام ٢٠١٢، أطلقت هيلاري كلينتون أثناء توليها منصب وزير الخارجية في إدارة أوباما مبدأً جديدًا نحو السعي للحفاظ على الهيمنة الأمريكية، وذلك عن طريق إعادة ترتيب بعض السياسات التي تعمل على تحويل الأولوية الأمريكية من الشرق الأوسط إلى آسيا، فلقد كانت هي الداعم الرئيسي للتوجه نحو آسيا وتوطيد العلاقات معها بشكل استراتيجي، حتى أن أولى زياراتها كوزيرة للخارجية كانت لمجموعة من الدول الآسيوية، كما اقترحت كلينتون أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تركز مواردها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية لخدمة مصالحها في آسيا، والحد من الصعود الصيني وتأثيرها الإقليمي على القارة^{٤٤}.

وتعني استراتيجية "التوجه نحو آسيا" أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعميق التحالف العسكري الإقليمي مع دول القارة حتى تتمكن من مواجهة وتطوير كلاً من الصين وروسيا التي تسعى أيضاً لتقوية علاقاتها مع العديد من الدول الآسيوية، كما تقوم استراتيجية "التوجه نحو آسيا" على الالتزام المستمر بتوظيف الأدوات الدبلوماسية، والتي لا تقتصر على إرسال الدبلوماسيين فقط ولكن المسؤولين أيضاً في مختلف المجالات، وذلك بهدف مواكبة التغيرات السريعة في قارة آسيا، وتعتمد هذه الاستراتيجية على عقد اتفاقيات تجارية ومعاهدات عسكرية مع دول القارة حتى تضمن الحفاظ على هيمنتها عالمياً، والسيطرة على حلفائها من الناحية الإقليمية^{٤٥}.

يتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية في رغبة الإدارة الأمريكية في خلق بيئة أمنية مستقرة قائمة على الانفتاح الاقتصادي، والتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات؛ ولذلك عملت على تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية منها: تقوية التحالفات الأمنية العسكرية، وتعميق العلاقات الاقتصادية مع الدول الصاعدة، والارتباط بالمؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، والتوسع في التجارة والاستثمار، وتعزيز التواجد العسكري ذو الانتشار الواسع، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات، وإقامة علاقات مستقرة وبناءة مع الصين، والمساعدة في بناء هيكل اقتصادي إقليمي.

وتستهدف استراتيجية التوجه نحو آسيا عدداً من دول آسيا-الباسيفيك مثل: اليابان، وكوريا الجنوبية، والفلبين، وتايلاند كنقاط ارتكاز لها من أجل تعميق وجودها في القارة. وسعت

⁴⁴ Trefor Moss, "America's Pivot to Asia: A Report Card", The Diplomat, 5 May, 2013, available at: <http://thediplomat.com/2013/05/americas-pivot-to-asia-a-report-card/>, accessed on: 17/2/2017.

⁴⁵ Ibid.

واشنطن لتجاوز هذا الحد والوصول إلى نطاق أوسع من الدول الآسيوية لتشمل الصين، والهند، وسنغافورة، وماليزيا، ونيوزيلندا، وفيتنام، ومنغوليا، وبروناي، وجزر المحيط الهادئ^{٤٦}.

(٣) القوة:

يعد مفهوم القوة أحد المفاهيم الرئيسة في العلاقات الدولية. وتُعرّف القوة على أنها: القدرة على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، ويُعرّفها روبرت داهال بأنها القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما لم ينووا القيام به، والتعريف التقليدي للقوة هو امتلاك المصادر الحيوية والتي تشمل: السكان، والأرض، والموارد الطبيعية، وحجم الاقتصاد، والقوات العسكرية، والاستقرار السياسي^{٤٧}. وهناك صور عديدة للقوة منها: القوة الصلبة، والقوة الناعمة، والقوة الذكية.

القوة الصلبة هي القوة بمعناها التقليدي والتي تتمثل في: القوة العسكرية والاقتصادية، وهي تعني القوة المُوجَّهة والقسرية، التي غالباً ما تكون لحظية ومادية، والقوة الصلبة تُركّز على الهدف نفسه، وتعتمد على الإكراه أو الحوافز المادية^{٤٨}. أما القوة الناعمة: فلقد أطلق جوزيف ناي مصطلح القوة الناعمة عام ١٩٨٠، ويشير إلى اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة يختلف عن الوسائل التقليدية، فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في السياسة الدولية لأن غيرها من الدول ترغب في أن تتبعها، وهي بذلك تختلف عن القوة الصلبة التي تجبر غيرها على تنفيذ ما تريد بالإكراه. ويرى ناي أن الدولة الناجحة هي التي تجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة^{٤٩}.

وتشتمل القوة الناعمة على القوة الإلكترونية التي يُعرّفها ناي على أنها "القدرة على استغلال الموارد والمعلومات الإلكترونية الخاصة بالفضاء الإلكتروني لتحقيق منافع مرغوبة، والتأثير على الأحداث داخل الفضاء الإلكتروني أو خارجه في الواقع العملي"، ومن هذا التعريف يتبيّن أن القوة الإلكترونية لها علاقة بالإنترنت، وتكنولوجيا الهاتف المحمول، وغير ذلك من الموارد التي تتواجد في الفضاء الإلكتروني^{٥٠}.

وهناك القوة الذكية التي يُعرّفها جوزيف ناي على أنها: "نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معاً، ولكن وفقاً لاستراتيجية محددة تجمع بينهما". ولقد جمعت الولايات المتحدة

⁴⁶ Hillary Clinton, "America's Pacific Century", Op. Cit.

⁴⁷ سيد العزازي، مرجع سابق.

⁴⁸ Christopher Hill, "Implementation: translating decisions and Capabilities into actions", (New York: Palgrave Macmillan, 2003), P.130.

⁴⁹ Joseph S. Nye, "Soft Power", Foreign Policy, No. 80, Twentieth Anniversary (Autumn, 1990), P.166, available at: <http://www.jstor.org/stable/1148580>, accessed on: 11/12/2016.

⁵⁰ Joseph S. Nye, "Diffusion and Cyber Power: In the Future of Power in the 21st Century", (New York: Public Affairs Press, 2011), P.112.

الأمريكية بنجاح بين القوة الصلبة والقوة الناعمة أثناء الحرب الباردة، ويرى ناي أن واشنطن إذا أرادت أن تبقى فاعلة يجب عليها أن تمزج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، فلا يجب الاعتماد على أدوات القوة الصلبة وتجاهل القوة الناعمة، ولا يجب الاعتماد على القوة الناعمة بدون أدوات القوة الصلبة⁵¹.

وبالتطبيق على موضوع الدراسة، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم القوة بأشكالها المختلفة لكي تحافظ على مكانتها الدولية، فمثلاً، قامت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما بعقد اتفاقيات مع مجموعة من الدول الآسيوية ومن أهمها اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ من أجل تطويق الصين والحد من زيادة نفوذها في القارة، وهذا يُمثّل شكلاً من أشكال القوة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية، كما يُمثّل قيام الإدارات الأمريكية بتبادل الزيارات مع العديد من الدول الآسيوية، واستخدام الدبلوماسية، وتقديم الدعم لهم شكلاً من أشكال القوة الناعمة.

يساعد الربط بين هذه المفاهيم على تشكيل منظومة تؤطر الموضوع، فبالنظر إلى موضوع الدراسة، يمكن ملاحظة أن لكل إدارة من الإدارات الثلاث استراتيجية تقوم باتباعها فيما يتعلق بشرق وجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص، فمثلاً الاستراتيجية الأمريكية التي اتبعتها إدارة أوباما كانت تقوم على "التوجه نحو آسيا"، وكان الهدف منها هو الإبقاء على الهيمنة الأمريكية في قارة آسيا، بل والنظام الدولي بأكمله ومنع التهديد الذي يشكله الصعود الصيني، كما توظف السياسة الخارجية الأمريكية القوة بأشكالها المتعددة لتنفيذ استراتيجيتها، والإبقاء على هيمنتها في آسيا. ومن ضمن أشكال القوة التي تعتمد عليها واشنطن بشكل كبير هي القوة الذكية التي تدمج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة.

سادساً: منهج الدراسة.

سيتم استخدام منهج نسق السياسة الخارجية لدراسة هذا الموضوع، حيث تستند السياسة الخارجية إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تتفاعل مع بعضها اعتماداً على خصائص الدولة محل التحليل. ويتضمن هذا النسق ثلاثة متغيرات، أولاً: المتغيرات الموضوعية، وهي المتغيرات التي توجد في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية وتكون مستقلة عن صانع السياسة الخارجية، وهناك نوعان من هذه المتغيرات: المتغيرات الداخلية، وهي تلك التي تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، ولا تنشأ نتيجة للتفاعل مع وحدات أخرى، والمتغيرات الخارجية،

⁵¹ Joseph S. Nye, "Smart Power", Huffington Post, 25 May, 2011, available at: http://www.huffingtonpost.com/joseph-nye/smart-power_b_74725.html, accessed on: 12/12/2016.

وهي تلك التي تنشأ من البيئة الخارجية للوحدة الدولية خارج نطاق ممارستها لسلطتها، أو تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي والتفاعلات الدولية، والموقف الدولي. ثانيًا: المتغيرات النفسية، والتي تتعلق بفهم صانع السياسة الخارجية للمتغيرات الموضوعية، فإذا لم يُدرك صانع السياسة الخارجية وجود متغير موضوعي معين، فإن ذلك المتغير لا يُنتج أثرًا في السياسة الخارجية للوحدة الدولية. ثالثًا: المتغيرات الوسيطة، وهي المتغيرات التي تتداخل في التأثير على شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة⁵².

إلى جانب ما سبق، فإن التغذية العكسية لتطبيق السياسة الخارجية تساعد على تحديد مدى نجاح أو فشل السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها والمحافظة على المصلحة الوطنية؛ مما يؤثر في إدراكات صانع السياسة الخارجية، فإذا كانت التغذية العكسية إيجابية، فسوف يجعل صانع القرار يستمر في اتباع نفس السياسة الخارجية، أما إذا كانت التغذية العكسية سلبية، فيمكن أن تدفع صانع القرار إلى تعديل سياسته الخارجية في ضوء الخبرة العملية⁵³.

وبالتطبيق على موضوع الدراسة، يمكن رؤية التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش نتيجة لأحداث ١١ سبتمبر، وما ترتب على ذلك من التركيز على منطقة الشرق الأوسط، ومحاربة الإرهاب، وإهمال منطقة شرق وجنوب شرق آسيا؛ مما ساعد أكثر على صعود العديد من الدول وعلى رأسهم الصين، التي باتت تهدد الهيمنة الأمريكية. إذًا، فالتغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا كان بسبب التغيرات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى دور صناع القرار الأمريكيين. أما في عهد الرئيس باراك أوباما، فعمل على إعادة التركيز على قارة آسيا بدلاً من الشرق الأوسط من خلال اتباع استراتيجية التوجه نحو آسيا؛ وذلك لأنه رأى أن قارة آسيا هي قارة المستقبل، وأن صعود دول مثل الصين واليابان أصبح يُهدد الهيمنة الأمريكية، خاصة في ظل تقلص الفجوة في كثير من المجالات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وبذلك حدث تغير في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل كبير تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا. أما في عهد الرئيس دونالد ترامب، فبالرغم من أنه تولى الرئاسة الأمريكية حديثًا، إلا أن ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا بدأت تتضح إلى حد ما من خلال اهتمامه بالعديد من القضايا التي تشغل شرق وجنوب شرق آسيا، وتؤثر على المصالح الأمريكية. ويتضح وجود قدر من الاستمرارية مع إدارة أوباما في الاهتمام بالمنطقة حتى وإن اختلفت السياسات المتبعة في بعض الأحيان.

⁵² محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٩٨، ص ١٤١.

⁵³ المرجع السابق، ص ١٤١.

سابعًا: تقسيم الدراسة.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة على النحو التالي:

الفصل الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا في عهد جورج دبليو بوش (٢٠٠٠-٢٠٠٩).

المبحث الأول: سلوك إدارة جورج دبليو بوش تجاه شرق وجنوب شرق آسيا.

المبحث الثاني: مؤشرات الصعود الصيني وتهديد الهيمنة الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٦).

المبحث الأول: استراتيجية التوجه نحو آسيا في ظل إدارة باراك أوباما.

المبحث الثاني: سلوك إدارة أوباما تجاه شرق وجنوب شرق آسيا.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس دونالد ترامب.

المبحث الأول: استراتيجية التوجه نحو آسيا في ظل إدارة دونالد ترامب.

المبحث الثاني: سلوك إدارة ترامب تجاه شرق وجنوب شرق آسيا.

المبحث الثالث: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا.

الخاتمة.

الفصل الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا في

عهد جورج دبليو بوش (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

تعتبر دول شرق وجنوب شرق آسيا من الدول الهامة للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أنها شريك اقتصادي وسياسي هام لها، كما أنها تتمتع بأهمية جيوسراتيجية كبيرة؛ نظرًا لوجود العديد من الممرات والمضايق البحرية الأكثر أهمية في العالم بها، ومن أهمها مضيق ملقا، الذي يمر به قرابة نصف التجارة العالمية، بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر منطقة جنوب شرق آسيا مركزاً حيوياً للنشاط السياسي، والعسكري، والاقتصادي لكل من: الصين، واليابان، ومؤخرًا الهند، وبالتالي، فإن وجود عدم استقرار في هذه المنطقة الحيوية سوف يترتب عليه عواقب وخيمة على منطقة شرق آسيا بصفة عامة، وهو الأمر الذي يُشكّل مصدر تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية التي توجد في تلك المنطقة^{٥٤}.

بعد مرور أكثر من ربع قرن على الحرب الأمريكية في جنوب شرق آسيا، والتي كان لها تأثير كبير على جيل كامل، لا تزال المنطقة تشكل تحدياً معقداً للإدارات الأمريكية المتعاقبة في البيت الأبيض. وتنبُع أهمية منطقة جنوب شرق آسيا من حقيقة أن بها ما يقرب من ٥٢٥ مليون شخص، ويبلغ الناتج القومي الإجمالي بها أكثر من ٧٠٠ مليار دولار، وتُعتبر هذه المنطقة الشريك التجاري الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في تجارتها الدولية، كما أنها موطن لأعداد متزايدة من الديمقراطيات الناشئة. وتشهد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا العديد من الصراعات، والتي تطلبت المزيد من الاهتمام من قِبَل صناع القرار في واشنطن^{٥٥}.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة جورج دبليو بوش تجاه شرق وجنوب شرق آسيا خلال الفترة الأولى والثانية من حكمه. وسيتم استعراض أهم القضايا والتحديات التي واجهت الإدارة الأمريكية في المنطقة خلال فترتي حكمه، والتي من أهمها دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا، والتعامل الأمريكي مع الأزمة النووية لكوريا الشمالية، والارتباط الأمني والاقتصادي بدول شرق وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى ذلك، سيتم تناول مظاهر الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية خلال حكم إدارة جورج دبليو بوش للولايات المتحدة الأمريكية.

⁵⁴ Robert Kerrey and Robert A. Manning, "A Policy Agenda for the New Administration", United States of America, Council on Foreign Relations, 2001, p. 6.

⁵⁵ Walter Lohman, "Guidelines for U.S. Policy in Southeast Asia", The Heritage Foundation, 20 March 2007, available at: <http://www.heritage.org/asia/report/guidelines-us-policy-southeast-asia>, accessed on: 18/9/2017.

المبحث الأول: سلوك إدارة جورج دبليو بوش تجاه شرق وجنوب شرق آسيا

عقب انتهاء الحرب الباردة، حدثت العديد من التغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة على الساحة الدولية، وطالت هذه التغيرات شرق وجنوب شرق آسيا؛ حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب العسكري من هذه المنطقة، بالإضافة إلى رحيل قواتها من جنوب فيتنام عام ١٩٧٥، وبعد تلك الفترة لم تلعب الإدارات الأمريكية المتلاحقة دورًا مؤثرًا في المنطقة إلا فيما يتعلق ببعض الأزمات السياسية التي يمكن أن تؤثر على مصالحها، وأيضًا لضمان الوصول للأسواق الآسيوية، إلا أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، الذي وصف منطقة جنوب شرق آسيا بأنها "الجبهة الثانية لمكافحة للإرهاب"، اتخذت واشنطن بعض الخطوات لإعادة بسط نفوذها مرة أخرى على هذه المنطقة، وهذا يعني أن دول شرق وجنوب شرق آسيا قد عانت من الإهمال الأمريكي لفترة طويلة، وأن أحداث ١١ سبتمبر أعادت الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة مرة أخرى^{٥٦}.

كان المنظور الأمني هو المنظور المهيمن على فكر الإدارة الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش تجاه منطقة شرق وجنوب شرق آسيا؛ لذلك كان يتبع استراتيجية "فَرِّق تَسُدْ" بين دول المنطقة؛ لتجنب صعود دولة واحدة مهيمنة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، كما حرصت واشنطن على خلق علاقات جيدة مع الدول الآسيوية لتعزيز وجودها في المنطقة بدلاً من أن تكون علاقات هذه الدول مع بعضها البعض علاقات متماسكة وقوية، وكان لنهج إدارة الرئيس جورج دبليو بوش "الحرب ضد الإرهاب"، للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، أثر آخر على دول شرق وجنوب شرق آسيا؛ حيث قامت الرؤية الجديدة للأمن القومي على التقليل من قيمة التهديدات الأمنية القديمة، والتحالفات لصالح الائتلافات التي تستهدف محاربة الدول المارقة والشبكات الإرهابية^{٥٧}.

يُمكن تقسيم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا خلال إدارة جورج بوش إلى مرحلتين: تتمثل المرحلة الأولى في السياسة الخارجية الأمريكية قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١، بينما تتمثل المرحلة الثانية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١. ففيما يتعلق بالمرحلة الأولى، أي قبل أحداث ١١ سبتمبر، كانت إدارة جورج دبليو بوش تعمل على تحسين العلاقات مع العديد من الدول الآسيوية فيما عدا الصين التي رأت أنها منافس

⁵⁶ Diane K. Mauzy and Brian L. Job, "U.S. Policy in Southeast Asia: Limited Re-engagement after Years of Benign Neglect", *Asian Survey*, Vol. XLVII, NO. 4, July/August 2007, P. 622.

⁵⁷ John Jkenberry, " American hegemony and East Asian order", *Australian Journal of International Affairs*, Vol. 58, No. 3, September 2004, P. 360.

استراتيجي لها، كما كانت تؤكد واشنطن دائماً على علاقات التحالف مع دول أخرى مثل: اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، وتحافظ على علاقات الصداقة مع دول مثل: سنغافورة، وتايوان، وكان يُعتبر التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أساس السلام والأمن والازدهار في تلك المنطقة من المنظور الأمريكي^{٥٨}.

أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية، أي بعد أحداث ١١ سبتمبر، فقد حدثت بعض التغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، فعلى الرغم من أن تلك الأحداث قد ساعدت الإدارة الأمريكية على إبرام المزيد من الشراكات والتحالفات، إلا أنها وضعت العديد من الضغوطات على كثير من الحكومات الآسيوية في علاقاتها الثنائية مع واشنطن؛ حيث كانت منطقة جنوب شرق آسيا تضم أكثر من ٢٥٠ مليون مسلم، ومع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، رأى العديد من المسلمين من سكان المنطقة أن هذه الحرب كانت تستهدف المسلمين خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة المشاعر المعادية لواشنطن وخلق معارضة للأحادية الأمريكية، ليس فقط بين المسلمين، ولكن أيضاً بين غير المسلمين^{٥٩}.

ولقد تناولت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢، خلال فترة حكم إدارة بوش الأولى، السياسات التي سعت واشنطن لاتباعها تجاه بعض دول جنوب شرق آسيا. ففيما يتعلق بالهند، أجرت واشنطن بعض التحولات في العلاقات الثنائية معها استناداً إلى قناعة أمريكية مفادها بأن المصالح الأمريكية تتطلب إقامة علاقة استراتيجية قوية ومتينة مع الهند، ورأت الإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية والهند يشكلان أكبر الديمقراطيات في العالم، وأنهما ملتزمان بالحرية السياسية التي تحميها الحكومة التمثيلية في كلٍ منهما. وبالتوازي مع توجه واشنطن نحو الحرية الاقتصادية، تقوم الهند بإتباع نفس التوجه الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، يوجد اهتمام مشترك بين البلدين فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وجعل قارة آسيا مستقرة على المستوي الاستراتيجي. وفيما يتعلق بالصين، نصت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على أن العلاقات بين البلدين جزء مهم من الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق الاستقرار والسلام والازدهار في منطقة آسيا-الباسيفيك، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بالصعود السلمي للصين، خاصة مع وجود العديد من المصالح المشتركة بين البلدين التي تتمثل أهمها في الحرب ضد الإرهاب، وتعزيز الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية^{٦٠}.

⁵⁸ Chan Heng Chee, "George W. Bush and Asia: Retrospect and Prospect", (Washington D.C.: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2005), P. 94.

⁵⁹ Ibid, P. 97.

⁶⁰ The National Security Strategy of the United States of America. Washington: George W. Bush, 2002, P.27.

ووضعت إدارة جورج دبليو بوش من خلال وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢ أربعة أهداف رئيسة لها في منطقة جنوب شرق آسيا: تمثل الهدف الأول في تعزيز التحالف الأمريكي مع اليابان؛ لأن اليابان تقترب من كونها قوة طبيعية متوافقة مع المصالح الأمريكية، بينما تمثل الهدف الثاني في عدم التأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي تم الاتفاق عليها خلال الفترة الثانية من ولاية الرئيس كلينتون، مع بذل جهد مواز لبناء علاقة أمنية قوية مع تايوان، بما في ذلك السماح لمزيد من بيع الأسلحة لهم، في حين تُمثّل الهدف الثالث في إعادة تعريف الاستراتيجيات العسكرية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية للحد من نقاط الضعف المفترضة للقوات الأمريكية، وتعزيز القدرة على تقديم القوة العسكرية الأمريكية من أجل مواجهة أي مخاطر، أما الهدف الرابع، فتُمثّل في تأجيل جهود إدارة كلينتون لتسريع التطبيع مع كوريا الشمالية^{٦١}.

انصب تركيز الإدارة الأمريكية خلال الفترة الثانية من حكم بوش على هدفين رئيسيين تجاه جنوب شرق آسيا، تمثل الهدف الأول في الحصول على الدعم والمساندة من الدول الآسيوية ضد الجماعات الإرهابية الإسلامية المحلية التي ترتبط بتنظيم القاعدة، بينما تجسّد الهدف الثاني في تعزيز الاتفاقيات الحرة الثنائية، بهدف توسيع التجارة وتقوية العلاقات مع الدول ذات الأهمية الاستراتيجية، ولذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية علاقتها برابطة الآسيان، حيث اقترح الرئيس جورج دبليو بوش مبادرة "تعزيز الشراكة بين الآسيان والولايات المتحدة الأمريكية" عام ٢٠٠٥، ونصت المبادرة على وضع إطار للتعاون في قطاعات متعددة ومن أهمها القطاع الاقتصادي والأمني^{٦٢}.

وجاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٦ متسقة مع الأهداف التي وضعتها إدارة بوش خلال الفترة الثانية لحكمه، وأكدت على أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة باسيفيكية لها مصالح حيوية في شرق وجنوب شرق آسيا، كما أكدت على أن الحفاظ على استقرار المنطقة وازدهارها سيتم من خلال تدعيم الشراكات القوية مع دول المنطقة، بالإضافة إلى دعم التكامل الاقتصادي من خلال توسيع التجارة والاستثمار، والعمل على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولذلك أبدت إدارة بوش حرصها على تحقيق درجة أكبر من الحرية الاقتصادية، وأنها ستعمل على توسيع نطاق الحرية السياسية لجميع شعوب المنطقة، بما في ذلك الشعوب التي تعاني في ظل النظام القمعي في بورما. وأكدت الإدارة الأمريكية أنها ستعمل بشكل وثيق مع حلفائها

⁶¹ Ibid, P. 28.

⁶² Richard P. Cronin, "The Second Bush Administration and Southeast Asia", (The Henry L. Stimson Center, 2007), P.8.

وأصدقائها الرئيسيين بما فيهم ماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والحرية السياسية^{٦٣}.

وقد ركزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على الصعود الصيني ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي في آسيا بأكملها، فقد رأت إدارة جورج دبليو بوش أن الصين أصبحت لاعبًا دوليًا هامًا، لذلك يجب عليها أن تتصرف كلاعب مسئول قادر على القيام بالالتزامات التي يفرضها النظام الدولي، ويجب عليها التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الوفاء بتلك الالتزامات. وقد أعلنت واشنطن دعمها لطريق الإصلاح الذي تتبعه بكين لأنه سيصب في صالح احتياجات وتطلعات الشعب الصيني، ويترتب على تلك الإصلاحات دعم الديمقراطية والحرية السياسية في الصين، وهذا بدوره سوف يسهم في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي. كما أكدت الوثيقة على ضرورة حل الخلافات بين الصين وتايوان بطرق سلمية وعن طريق التعاون بينهما دون اللجوء للعنف، ولهذا سوف تعمل الاستراتيجية الأمريكية على دعم الصين لتحقيق هذه الأهداف بشكل سلمي، وبما يتناسب مع مصالح شعبها^{٦٤}.

ولقد ركزت استراتيجيتا الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ على استخدام الأدوات العسكرية من أجل تحقيق عدد من الأهداف الأمريكية منها: محاربة الإرهاب، والقاعدة وحلفائها، وتقوية التحالفات الأمريكية للقضاء على الإرهاب الدولي والتعاون لمنع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، والحفاظ على الازدهار الاقتصادي والتميز العسكري، والمساعدة على إلحاق القوى العظمى، خصوصًا الصين والهند بالنظام العالمي الجديد، والحد من نفوذها، وتعزيز الوجود العسكري في المحيط الهادئ^{٦٥}.

ورأي فرانسيس فوكوياما أن من المهام الرئيسة التي واجهت إدارة بوش الثانية، هي ضرورة ابتكار هيكل أمني مناسب لشرق آسيا؛ حيث تواجه واشنطن العديد من المشاكل بما فيها الأزمة النووية لكوريا الشمالية، والتوتر بين الصين وتايوان، بالإضافة إلى الإرهاب الإسلامي في جنوب شرق آسيا؛ لذلك كان يرى فوكوياما أنه من الممكن خلق إطار مؤسسي قوي للمنطقة على المدى القصير، عن طريق تحويل المحادثات السداسية حول كوريا الشمالية إلى منظمة دائمة تضم خمس قوى تجتمع بشكل منتظم لبحث مختلف القضايا الأمنية في المنطقة، وعلى المدى

⁶³ The National Security Strategy of the United States of America. Washington: George W. Bush, March 2006, P. 41.

⁶⁴ Ibid, PP: 41-42.

^{٦٥} مروة محمد عبد الحميد، "التغير والاستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر"، المركز الديمقراطي العربي، ١٩ يناير ٢٠١٦، يوجد على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=26157>، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٧/٩/٢١.

الطويل، يمكن لواشنطن أن تربط الحوار الأمني بمننديات اقتصادية متعددة الأطراف مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مجموعة الآسيان+٣ التي تشكلت في أعقاب الأزمة الاقتصادية الآسيوية، والتي تشمل دول الآسيان بالإضافة إلى الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية^{٦٦}.

ومما سبق، يتضح أن إدارة جورج دبليو بوش قد واجهت العديد من التحديات في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا منها: مكافحة الإرهاب الإسلامي في جنوب شرق آسيا، والأزمة النووية لكوريا الشمالية، والعمل على إبرام اتفاقيات اقتصادية مع دول المنطقة من أجل الاستفادة من تقدمها الاقتصادي. وسوف يتم تناول هذه القضايا بشيء من التفصيل.

أولاً: مكافحة الإرهاب الإسلامي في جنوب شرق آسيا.

تُعتبر قضية مكافحة الإرهاب الإسلامي في جنوب شرق آسيا من أهم التحديات التي شغلت إدارة الرئيس بوش خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر؛ ففي بداية الحملة ضد الإرهاب التي أطلقتها إدارة بوش، قال الرئيس بوش أنه لا يمكن لأي دولة أن تكون على الحياد من الصراع الدائر ضد الإرهاب، فإما أن تكون مع الولايات المتحدة الأمريكية أو ضدها، ولقد تراوحت مشاركة واشنطن في الحرب ضد الإرهاب داخل منطقة جنوب شرق آسيا بين الدعم المالي، والاشتراك في عمليات مكافحة الإرهاب. وقد رأت إدارة بوش أن جنوب شرق آسيا تُعتبر الجبهة الثانية لمكافحة الإرهاب نظراً لوجود عدد كبير من الإرهابيين بها، وعلى رأسهم تنظيم القاعدة التي حرصت واشنطن على ملاحقته للقضاء عليه^{٦٧}.

قامت واشنطن بدايةً بتطبيق سياسة المساعدات المالية لدول جنوب شرق آسيا مع دولة الفلبين؛ حيث قدمت للحكومة الفلبينية مساعدات تقدر بحوالي ١٠٠ مليون دولار للمساعدة في التدريبات العسكرية، وشراء المعدات العسكرية، ودعم القوات المسلحة الفلبينية، كما كتفت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الثنائية مع سنغافورة؛ فمنذ أن وقّع الرئيس بوش ورئيس الوزراء لي هسين لونغ اتفاقية الإطار الاستراتيجي في يوليو ٢٠٠٥، تقدمت العلاقات الدفاعية بين البلدين، وفتحت المجال لمزيد من التعاون في مجالات أخرى تكنولوجية وسياسية متعلقة بالمجال العسكري، أما في حالة إندونيسيا، فقد حاولت واشنطن ضمان إلزامها في الحرب العالمية ضد الإرهاب، كما تعهّد المسؤولون بإعادة المساعدات العسكرية لها، وتقديم حوالي

⁶⁶ Francis Fukuyama, "Re-Envisioning Asia", *Foreign Affairs*, January-February 2005, available at: <https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/2005-01-01/re-envisioning-asia>, accessed on: 21/9/2017.

⁶⁷ Senia Febrica, "Securitizing Terrorism in Southeast Asia: Accounting for the Varying Responses of Singapore and Indonesia", *Op. Cit.*, P. 572.

٦٥٧,٤ مليون دولار في شكل مساعدات مالية لتوعية المدنيين الإندونيسيين بالمسائل الدفاعية وتمويل الإصلاح القانوني والقضائي وغير ذلك من الإصلاحات^{٦٨}.

ونتيجةً لما قامت به واشنطن مع دول جنوب شرق آسيا من أجل مكافحة الإرهاب، أصدرت دول رابطة الآسيان في نوفمبر ٢٠٠١ إعلان العمل المشترك لمكافحة الإرهاب، وألزم هذا الإعلان الدول الأعضاء في رابطة الآسيان بمنع جميع أشكال الأعمال الإرهابية، وتعزيز الآليات الوطنية لمكافحة الإرهاب، وكذلك تعزيز التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. وعلى الرغم من موافقة دول رابطة الآسيان على ضرورة مكافحة الإرهاب، إلا أنه كان هناك انقسام كبير بين هذه الدول فيما يتعلق بدور واشنطن في مكافحة الإرهاب، وأيضًا كان هناك خلاف حول الآليات التي يجب الإعتماد عليها من أجل مكافحة الإرهاب^{٦٩}.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الآسيان بتوقيع معاهدة مكافحة الإرهاب في ١ أغسطس ٢٠٠٢، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني، وسد الثغرات القانونية التي يمكن أن يستغلها المتطرفون، وبموجب هذه المعاهدة، وعدت واشنطن بأنها ستزيد المساعدات التقنية واللوجستية للدول الأعضاء في المعاهدة من أجل القضاء على الإرهاب الدولي. وقد أكد وزير الخارجية في ذلك الوقت، كولن باول، للشعوب الآسيوية أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تبحث عن قواعد أو أماكن لإرسال قوات عسكرية^{٧٠}.

لقد رأى العديد من المسلمين الذين يعيشون في جنوب شرق آسيا أن الحرب العالمية ضد الإرهاب التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية هي حرب عالمية ضد الإسلام، مما أثار غضب العديد من المسلمين؛ لذلك عندما زار الرئيس بوش إندونيسيا في أكتوبر ٢٠٠٣، قام رجال الدين المسلمين بالتحدث مع الرئيس الأمريكي حول السياسة الخارجية الأمريكية ورؤيتها للمسلمين باعتبارهم إرهابيين مما أثار مشاعر معادية للمجتمع الإسلامي العالمي، بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الرؤية أحد أسباب الهجمات الإرهابية التي تستهدف المصالح الأمريكية. ونتيجة لذلك، بات من الصعب على حكومات دول جنوب شرق آسيا الدخول في شراكة أمنية علنية مع الولايات المتحدة الأمريكية خوفًا من النقد المحلي الذي قد يلحق بهم من الشعوب التي تنتقد السياسة الأمريكية وتعاملها مع المسلمين على أنهم إرهابيون^{٧١}.

⁶⁸ Ibid, P. 573.

⁶⁹ Ibid, P. 573.

⁷⁰ Nayan Chanda, "SouthEast Asia After September 11", Washington: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2002, PP: 125-126.

⁷¹ Amitav Acharya and Arabinda Acharya, "The Myth of the Second Front: Localizing the 'War on Terror' in Southeast Asia", The Washington Quarterly, Vol. 30, Autumn 2007, PP. 85-86.

ومن مظاهر اهتمام إدارة بوش خلال الفترة الثانية بمكافحة الإرهاب في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، أنه في قمة الآسيان في يناير ٢٠٠٧، قام قادة دول الآسيان بتوقيع أول اتفاقية لهم لمكافحة الإرهاب، وكان التركيز الرئيسي على تبادل المعلومات الاستخباراتية لتتبع المشتبه بهم والموافقة على تسليمهم، ولقد تم صياغة التعاون بينهم عن طريق التأكيد على أن الإرهاب لا يجب أن يتعلق بدين محدد، ولا بجنسية، ولا بحضارة أو جماعة إثنية. ولقد تعهدوا أيضًا على العمل على إعادة تأهيل وإدماج الإرهابيين المدنيين في المجتمع.^{٧٢}

جاءت قضية مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا على قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بوش خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، مما دفعه لتقوية العلاقات مع دول المنطقة من أجل الحصول على المساعدة في الحرب الأمريكية العالمية ضد الإرهاب.

ثانيًا: الأزمة النووية لكوريا الشمالية.

يمثل الملف النووي لكوريا الشمالية أحد أهم التحديات التي واجهت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش. وصف الرئيس بوش كوريا الشمالية على أنها أحد دول "محور الشر" جنبًا إلى جنب مع العراق وإيران، وأدان النظام الحاكم لبيونغ يانغ باعتباره واحدًا من أكثر الأنظمة تهديدًا للسلام والاستقرار العالمي، وذلك بعدما تم اكتشاف أن كوريا الشمالية تمتلك برنامجًا لتخصيب اليورانيوم، وكان من المتوقع أن تكون كوريا الشمالية على قائمة الغزو الأمريكي بعد العراق ولكن لم يحدث ذلك.^{٧٣}

خلال فترتي حكم إدارة بوش، تم اتباع نوعين مختلفين من السياسات تجاه كوريا الشمالية تصل إلى حد التناقض، تميزت السياسة الأولى بالشدة وعدم الاستعداد للتعامل مع بيونغ يانغ، بالإضافة إلى إظهار العداء المفرط للنظام، أما السياسة الأخرى، فجاءت خلال الفترة الثانية من حكم إدارة بوش، وكانت تعتمد على فكرة التواصل والاتصال بالنظام في كوريا الشمالية، واستخدام الدبلوماسية والصفقات. وكان هناك انقسام في إدارة بوش بين معسكر مؤيد لضرورة الحوار مع نظام بيونغ يانغ، وإقناعها بالإقلاع عن برنامجها النووي، وبين معسكر معارض لسياسة الحوار ومن بين هؤلاء المعارضين نائب الرئيس الأمريكي، ديك تشيني، الذي صرّح أن واشنطن لا تتفاوض مع الشر ولكن عليها أن تهزمه.^{٧٤}

⁷² Diane K. Mauzy and Brian L. Job, "U.S. Policy in Southeast Asia: Limited Re-engagement after Years of Benign Neglect", Op. cit., P. 639.

⁷³ James E. Goodby, "North Korea: The Problem That Won't Go Away", Brookings, 1 May 2003, available at: <https://www.brookings.edu/articles/north-korea-the-problem-that-wont-go-away/>, accessed on: 20/9/2017.

⁷⁴ Evans J. Revere, "Facing the Facts: Towards a New U.S. North Korea Policy", Op. Cit., P. 6.

على الرغم من إعلان الرئيس بوش عن رفضه لنهج الرئيس كلينتون تجاه كوريا الشمالية، إلا أن السياسات الأمريكية في عهده بقي بها قدر كبير من الاستمرارية، فعلى سبيل المثال، قامت إدارة كلينتون بعقد ما يسمى بالإطار المتفق عليه "Agreed Framework" في أكتوبر ١٩٩٤، والذي كان يستهدف تجميد الأسلحة النووية في كوريا الشمالية. وجاءت إدارة جورج دبليو بوش لإستكمال المفاوضات حول الإطار المتفق عليه، ولكن خروج كوريا الشمالية من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT أدى إلى إفشال الإطار المتفق عليه، ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر حدث تغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه نظام بيونغ يانغ واتبعت إدارة بوش سياسات أكثر حزمًا تجاه كوريا الشمالية، وصرّح الرئيس بوش بأن سلوك الدول المارقة، والتي من ضمنها كوريا الشمالية، يجب تغييره ولكي يتم تغيير هذا السلوك غير المقبول منها، يجب تغيير النظام بأكمله^{٧٥}.

وفي أغسطس عام ٢٠٠٣، قامت إدارة بوش بالدخول في مفاوضات متعددة الأطراف في شكل محادثات سداسية تضم الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية، والصين، واليابان، وروسيا، وذلك بعد رفض إدارة بوش الدخول في محادثات ثنائية مباشرة مع كوريا الشمالية، وكان الهدف من هذه المحادثات هو حل الأزمة النووية، والعديد من القضايا الأخرى المتعلقة بكوريا الشمالية. ومثّلت المحادثات السداسية الجانب الدبلوماسي من السياسة الأمريكية في التعامل مع كوريا الشمالية، كما أرادت واشنطن من وراء هذه المحادثات أن تُعلن للعالم أنها ليست الدولة الوحيدة التي تشعر بالقلق من الملف النووي لكوريا الشمالية^{٧٦}.

وفي سبتمبر ٢٠٠٥، أنتجت المحادثات السداسية التزامًا من نظام بيونغ يانغ بالتخلي عن برنامجهِ النووي، وجددت واشنطن وعودها بأنه يمكن تطبيع العلاقات بين البلدين في نهاية المطاف، بالإضافة إلى الاتفاق على آلية يمكن من خلالها مناقشة استبدال هدنة الحرب الكورية باتفاق للسلام الدائم^{٧٧}.

وفي فبراير ٢٠٠٧، توصلت المحادثات السداسية إلى اتفاق يتضمن تقديم الدعم الاقتصادي والدبلوماسي لكوريا الشمالية في مقابل تجميد أنشطتها النووية، وأعقب ذلك إبرام اتفاق في أكتوبر ٢٠٠٧، والذي وضع خططًا محددة لتنفيذ ما تم الإتفاق عليه، والتأكيد على تعهّد واشنطن برفع العقوبات الاقتصادية عن كوريا الشمالية، بالإضافة إلى حذف بيونغ يانغ من

⁷⁵ Andrew Derewiany, "U.S. Foreign Policy Toward North Korea: 1945 to Present", Bachelor's Thesis, University of Central Florida: The Burnett Honors College, 2011, P. 35.

⁷⁶ Jinwook Choi, "The Second Term Bush Administration and the North Korean Nuclear Crisis", *Pacific Focus*, Vol. XX, No. 1, Spring 2005, P. 272.

⁷⁷ Evans J. Revere, "Facing the Facts: Towards a New U.S. North Korea Policy", Op. Cit., P. 7.

القائمة الأمريكية كدولة راعية للإرهاب، ولكن حدثت خلافات بين البلدين فيما يتعلق ببرتوكول التنفيذ مما أدى إلى إيقاف هذا الاتفاق حتى انطلاق الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٨.^{٧٨}

انتهت إدارة بوش بكثير من العلامات التي تشير إلى أن كوريا الشمالية تتحرك بعيداً عن الالتزامات التي قطعتها في سبتمبر ٢٠٠٥ وفي فبراير ٢٠٠٧. وأظهر نظام بيونغ يانغ عام ٢٠٠٦ وجود قدرات نووية أولية لديه، كما بدأ المسؤولون في كوريا الشمالية يخبرون محاورهم الأمريكيين بأنه يتعين على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تتعامل مع كوريا الشمالية باعتبارها "دولة نووية"^{٧٩}.

ورأي بعض المحللين للسياسة الخارجية الأمريكية التي اتبعتها إدارة جورج دبليو بوش تجاه الملف النووي لكوريا الشمالية، أن الرئيس بوش لم يثق في نظام بيونغ يانغ وكان يعطي أولوية أكبر لمحاربة الإرهاب في أفغانستان والعراق، كما أنه أبدي تردداً كبيراً للدخول في محادثات مع كوريا الشمالية، وكان يُفضل اتباع سياسة الضغط عن طريق العقوبات. وكان الرئيس بوش يأمل في تغيير النظام في بيونغ يانغ، ولكنه لم يمتلك سياسات واضحة لتنفيذ هذا الغرض. وعندما اكتشفت المخابرات الأمريكية في عام ٢٠٠٢ أن كوريا الشمالية تقوم بمجهودات كبيرة لتخصيب اليورانيوم، استغل الرئيس بوش هذه الفرصة من أجل إلغاء الإطار المتفق عليه بدلاً من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع ما تقوم به بيونغ يانغ، وجاء رد كوريا الشمالية على إدارة بوش بقيامها بالانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وقامت بمضاعفة جهودها في تطوير الأسلحة النووية والصاروخية.^{٨٠}

وفي عام ٢٠٠٦، قامت كوريا الشمالية بإجراء أول اختبار نووي، مما جعل السياسات الخارجية والأمنية لإدارة بوش في مأزق كبير، وبدلاً من قيام إدارة بوش باتباع سياسات صارمة تجاه ما فعلته بيونغ يانغ، فضّلت اتباع مزيج من سياسة التحفيز والضغط. وعلى الرغم من وجود بعض التقدم فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق نووي، إلا أن هذا التقدم كان سطحيًا، ولم يُنقذ على أرض الواقع، وفي نهاية المطاف فشلت جهود إدارة بوش بسبب خلافها مع كوريا الشمالية فيما يتعلق بكيفية التوصل إلى حل يرضي الطرفين فيما يتعلق بالملف النووي.^{٨١}

⁷⁸ Emma Chanlett, "North Korea: U.S. Relations, Nuclear Diplomacy, and Internal Situation", *Congressional Research Service*, 17 January 2017, P. 10.

⁷⁹ Evans J. Revere, "Facing the Facts: Towards a New U.S. North Korea Policy", Op. cit., P. 8.

⁸⁰ David Straub, "The Obama Administration's North Korea Policy: An Assessment", Stanford University: The Korean Studies Program, 10 February 2012, P. 4.

⁸¹ Ibid, P. 5.

مما سبق، يتضح أن إدارة جورج دبليو بوش لم تتجح خلال فترتي حكمه الأولى والثانية في التصدي للبرنامج النووي في كوريا الشمالية، فعلى الرغم من اختلاف السياسات التي اتبعتها الإدارة بين الشدة واستخدام خطابات شديدة اللهجة من مسؤولين أمريكيين رافضين الارتباط بكوريا الشمالية، وآخرين مؤيدين للدبلوماسية وسياسة الحوار معها، إلا أن كلتا السياستين لم تقلحا في التوصل لحل الأزمة النووية لنظام بيونغ يانغ. ولم يتوصل التفاوض الأمريكي من خلال المحادثات السادسة إلى جعل بيونغ يانغ تتراجع عن أنشطتها النووية، بل استمرت كوريا الشمالية في تطوير برنامجها النووي والصاروخي.

ثالثاً: الارتباط الاقتصادي والأمني بدول شرق وجنوب شرق آسيا.

اهتمت إدارة جورج دبليو بوش بعقد اتفاقيات تجارية ثنائية مع العديد من الدول، وإقامة مناطق للتجارة الحرة؛ لأنها ستعود بالنفع على المصالح الاقتصادية الأمريكية؛ لذلك دخلت في العديد من المحادثات الثنائية مع دول مثل: تايلاند، وسنغافورة، والفلبين، وماليزيا، وكوريا الجنوبية من أجل عقد اتفاقيات للتجارة الحرة، بالإضافة إلى الاستفادة منها من الناحية الاستراتيجية. وكان الدافع وراء حرص إدارة بوش على عقد اتفاقيات تجارية مع دول جنوب شرق آسيا، هو أن المنطقة مجتمعة هي رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية⁸².

فمثلاً وافقت واشنطن خلال إدارة بوش على عقد محادثات ثنائية مع سنغافورة حول إبرام اتفاقية للتجارة الحرة من أجل مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية أيضاً، ففي عام ٢٠٠٠، كانت سنغافورة الشريك التجاري الحادي عشر من حيث الثقل مع واشنطن، كما أنها تُعتبر نقطة الدخول للأسواق في منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك لأن الاقتصاد في سنغافورة يعتبر هو الأكثر تحراً من بين جميع البلدان الآسيوية. وقد دعمت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة الجانب الأمني بين البلدين؛ حيث قامت سنغافورة بإتاحة العديد من الموانئ والمرافق الجوية للقوات البحرية والجوية الأمريكية، واتخذت تعاونها مع الجيش الأمريكي أشكالاً أخرى، وقد صرّح السفير السنغافوري في واشنطن، تومي كوه، بأن اهتمام سنغافورة بواشنطن يتجاوز المصالح التجارية والاقتصادية؛ حيث تود سنغافورة ترسيخ الوجود الأمريكي في منطقة آسيا-الباسيفيك، كما تُعتبر سنغافورة اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة رمزٍ لاستمرار الالتزام الأمريكي في المنطقة وتعزيز السلام والاستقرار بها⁸³.

⁸² Richard P. Cronin, "The Second Bush Administration and Southeast Asia", Op. cit., P. 8.

⁸³ Stephan Hoadley, "U.S. Free Trade Agreements in East Asia: Politics, Economics, and Security Policy in the Bush Administration", Südostasien aktuell: journal of current Southeast Asian affairs, 2007, P. 60.

أما بالنسبة لدولة مثل تايلاند، فعلى الرغم من أنها ليست شريكاً رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، إلا إنه كان لدي واشنطن مصالح كبيرة جعلتها تدخل مع تايلاند في محادثات حول اتفاقية للتجارة الحرة عام ٢٠٠٣، فمن ضمن المصالح الاقتصادية لواشنطن: تخفيض التعريفات الجمركية لتايلاند على السلع الزراعية، وتقليل الحواجز غير الجمركية، وتحرير الاستثمار، وتعزيز الملكية الفكرية، وغير ذلك من المصالح، وبالإضافة إلى ذلك، تدعيم اتفاقية التجارة الحرة مع بانكوك لخدمة المصالح الاستراتيجية لواشنطن. كما يوجد تاريخ طويل للعلاقات الأمنية بين البلدين، فمنذ عام ١٩٥٤، كانوا شركاء في منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا SEATO، كما كانت القواعد الجوية في تايلاند تستضيف القوات الجوية الأمريكية خلال حرب فيتنام. وعلى الرغم من أن هذه الروابط كانت في منتصف السبعينيات، إلا أن التعاون العسكري بين البلدين ظل مستمرًا، وقد أعلن الرئيس جورج دبليو بوش عن دعمه لرئيس الوزراء التايلاندي، ثاكسين شيناواترا، بسبب قوة سياساته الدفاعية ومكافحة الإرهاب، وكذلك لقيامه بالتحريض الاقتصادي^{٨٤}.

ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا في عهد الرئيس بوش أن إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع ماليزيا سوف يدعم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية على حد سواء؛ حيث توجد العديد من رؤوس الأموال الأمريكية فيها، خاصة في مجال الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، وكانت واشنطن تهدف إلى تجنب التعريفات الجمركية الماليزية، والتي تبلغ أربع أضعاف التعريفات الأمريكية. أما من الناحية الأمنية، فإن العلاقات في عهد الرئيس بوش قد شهدت تقاربًا استراتيجيًا وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة، بالإضافة إلى قيام ماليزيا بشراء الأسلحة والمعدات الدفاعية من الولايات المتحدة الأمريكية^{٨٥}.

وعلى الرغم من تفضيل إدارة جورج دبليو بوش للإتفاقيات الثنائية، إلا أنه خلال الفترة الثانية من حكمها عملت على تعميق الإرتباط بمنطقة جنوب شرق آسيا أكثر من قبل عن طريق الشراكات متعددة الأطراف. لذلك شاركت واشنطن في العديد من المنتديات متعددة الأطراف مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك Asia-Pacific Economic Cooperation، ومنتدى الآسيان الإقليمي. ولقد نجحت القوات التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشرها بالإضافة إلى التحالفات التي أقامتها في المنطقة في جعل واشنطن أكثر ارتباطًا وتأثيرًا في القضايا الأمنية المتعلقة بمنطقة آسيا-الباسيفيك. ويعتبر النهج متعدد الأطراف التي بدأت تتبعه إدارة بوش ذو أهمية حيوية لواشنطن من أجل التعامل مع التحديات الجديدة التي واجهتها مثل

⁸⁴ Ibid, P. 61.

⁸⁵ Ibid, P. 64.

الحرب ضد الإرهاب، وقضية منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من القضايا التي جعلت واشنطن تعمل على تعميق ارتباطها الاقتصادي والأمني بدول المنطقة^{٨٦}.

وبذلك يتضح حرص إدارة جورج دبليو بوش على إبرام إتفاقيات للتجارة الحرة من أجل تعميق الارتباط مع دول شرق وجنوب شرق آسيا اقتصاديًا واستراتيجيًا. كما كانت إدارة بوش خلال الفترة الأولى من حكمه تميل إلى الدخول في اتفاقيات ثنائية مع دول المنطقة، أما خلال الفترة الثانية من حكمه، بدأت واشنطن المشاركة في المنتديات متعددة الأطراف من أجل مواجهة التحديات التي واجهتها، ولعب دور الأكبر من الناحية الأمنية والاقتصادية في منطقة آسيا-الهادئ مع الحفاظ على ما أبرمته من اتفاقيات ثنائية.

نخلص مما سبق إلى أن الاهتمام الأمريكي بشرق وجنوب شرق آسيا في عهد إدارة الرئيس جورج دبليو بوش قد تزايد بعد أحداث ١١ سبتمبر؛ حيث وصف الرئيس بوش المنطقة بأنها "الجبهة الثانية لمكافحة الإرهاب"؛ لذلك عملت إدارة بوش على تحسين علاقتها مع دول المنطقة من أجل مساعدة واشنطن في حربها ضد الإرهاب من ناحية، ولمواجهة الصعود الصيني الذي يهدد الهيمنة الأمريكية من ناحية أخرى، وواجهت إدارة بوش العديد من التحديات في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، فإلى جانب حربها ضد الإرهاب خاصة في جنوب شرق آسيا، شكّل الملف النووي لكوريا الشمالية تحدٍ كبير لواشنطن وعملت إدارة بوش على مواجهة هذا التحدي بالعديد من الطرق ما بين الشدة والتحفيز من أجل إقناع كوريا الشمالية بالعدول عن برنامجها النووي، ولكن لم تنجح إدارة بوش في تحقيق أهدافها، كما عملت واشنطن خلال إدارة بوش على تعميق ارتباطها الأمني والاقتصادي بدول شرق وجنوب شرق آسيا من أجل لعب دور فعّال في القضايا التي تهدد المنطقة من ناحية، ومن ناحية أخرى للاستفادة من التقدم الاقتصادي الذي تشهده دولها.

⁸⁶ Shinichi Ogawa, "The United States-The Bush Administration Makes a Course Correction", East Asian Strategic Review 2008, April 2008, P. 188.

المبحث الثاني: مؤشرات الصعود الصيني وتهديد الهيمنة الأمريكية في

عهد جورج دبليو بوش.

شهدت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة؛ أدى هذا التطور إلى تهديد الهيمنة الأمريكية في المنطقة ويعزي ذلك إلى العديد من الأسباب والتي من أبرزها الصعود الصيني، فخلال الثلاثين عاماً المنصرمة، وضعت الصين معايير جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والمستدامة، والتي جعلتها لاعباً رئيساً في الاقتصاد العالمي وقوة حاسمة في شرق آسيا بل وفي قارة آسيا بأكملها. ويتشابه صعود الصين مع صعود الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الماضي على المسرح الدولي؛ لذلك ترى واشنطن أن الصين تهدد الأحادية الأمريكية على الرغم من نفي بكين ذلك وتأكيداً أنها لا تنوي أن تكون قوة مهيمنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو بديلاً عنها، ولكنها تسعى للعب دور إقليمي ودولي من أجل تحقيق ازدهار اقتصادي لشعبها وباقي الشعوب في دول المنطقة^{٨٧}.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قوة مهيمنة بسبب ما تمتلكه من قوة اقتصادية، وعسكرية، وتأثير سياسي لا يوجد له مثيل لدى أي دولة أخرى في العالم، وكان النظام العالمي الأمريكي يتميز بالديمقراطية الليبرالية والنظام الاقتصادي الرأسمالي. وبعد ذلك، شهد القرن ٢١ تغيرات سياسية واقتصادية جذرية على المستوى العالمي، كما ظهر منافسون دوليون جدد للولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز هؤلاء المنافسين، جمهورية الصين الشعبية والتي شكّلت تهديداً جديداً للهيمنة الأمريكية على الاقتصاد والتجارة العالمية^{٨٨}.

شهدت الصين نمواً اقتصادياً وعسكرياً غير مسبوق بعد إعلان الصين دولة شيوعية عام ١٩٤٩؛ حيث اعتمدت الصين في البداية على الاقتصاد المخطط الذي تقوم فيه الدولة بالتحكم في الأنشطة الاقتصادية. وفي عام ١٩٧٨، أدخلت بكين بعض الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت تقليل سيطرة الدولة على الاقتصاد، وزيادة الاستثمار الأجنبي، وزيادة الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى دعم القطاع الزراعي والاستثماري في المناطق الريفية. وبفضل العولمة، تمكنت الصين من الاندماج في الاقتصاد الدولي، مما أدى إلى تسارع وتيرة النمو والتطور داخل الاقتصاد الصيني^{٨٩}.

⁸⁷ Ron Huiskens, "Rising China: Power and Reassurance", The Australian National University, ANU E Press, 2009, PP.1-2.

⁸⁸ Abdul Salaam Khan, "Is Growing China A Real Challenge To The U.S. Power?", *International Journal of Humanities and Social Science*, Vol. 5, No. 10, October 2015, P. 189.

⁸⁹ Ibid, P. 192.

ويمكن القول بأن هناك ثلاثة مؤشرات كبرى تؤكد على استمرار الصعود الصيني خلال فترتي حكم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وهي: المؤشر الاقتصادي، والمؤشر العسكري، والمؤشر السياسي.

أولاً: المؤشر الاقتصادي .

يُعتبر الصعود السريع للصين، كدولة اقتصادية كبيرة خلال ثلاثة عقود، واحداً من أنجح الإنجازات الاقتصادية في العصر الحديث؛ فمنذ عام ١٩٧٩، بدأت الصين تضع سياسات للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى حوالي ١٠% سنوياً، ووفقاً لمجموعة من التقارير التي أعدها بنك التنمية الدولي، أشارت إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للصين من ١٣% عام ٢٠٠١ إلى ٢٠% عام ٢٠٠٦، وعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة، إلا أن الفارق بين الدولتين أصبح ينكمش، مما شكّل خطراً على واشنطن وأعطى بكين قوة دفع على طريق الصعود وتجاوز الاقتصاد الأمريكي في المستقبل^{٩٠}.

ومما يثبت أيضاً القوة الاقتصادية للصين، ما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، حيث شهدت الصين في العقد السابق للأزمة المالية العالمية فائزاً تجارياً كبيراً مع الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم. وفي عام ٢٠٠٨، تجاوز فائض الحساب الجاري للصين ١٠% من ناتجها المحلي الإجمالي، ولذلك لم يتأثر اقتصاد الصين بشكل كبير عندما حدثت الأزمة المالية العالمية، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الصادرات الصينية ما بين ١٥%-١٨%، مما تسبب في فقدان ٢٣ مليون فرد لوظائفهم، إلا أن حوالي ٩٨% من الصينيين قد وجدوا وظائف بعد التعافي السريع للاقتصاد، وبذلك انخفضت نسبة البطالة حوالي ٤%^{٩١}.

وكان السبب وراء تعافي الاقتصاد الصيني بسرعة من آثار الأزمة المالية العالمية، هو قيام الحكومة الصينية بتطبيق "حزمة التحفيز الاقتصادي"^{٩٢} التي تبلغ ٥٨٦ مليار دولار، وبالإضافة إلى ذلك، قامت بتخفيف السياسات النقدية لزيادة الإقراض البنكي، وقد مكّنت هذه

^{٩٠} Sheena Chestnut and Alastair Iain Johnston, "Is China Rising?" in "Is China Changing the Rules of the Game?", (New York: Palgrave Macmillan, 2009), P. 245.

^{٩١} Jeffrey J. Schott and Sean Miner, "US-China Trade Relations: Projecting the Path Forward", Peterson Institute for International Economics", 2015, P.7.

^{٩٢} حزمة التحفيز الاقتصادي : هي عبارة عن ٤ ترليون يوان (أي ما يعادل ٥٨٦ مليار دولار) خصصها مجلس الدولة الصيني للتطبيق خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ من أجل تخفيض آثار الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على الاقتصاد الصيني، ومن أجل تمويل مشروعات البنية التحتية للصين.

السياسات الحكومية الصينية من مواجهة الآثار الحادة للأزمة المالية العالمية، والتي كان من ضمنها انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الصينية^{٩٣}.

وقد أرجع مجموعة من الاقتصاديين النمو الاقتصادي السريع الذي حققته الصين إلى عاملين رئيسيين: يتمثل العامل الأول في الاستثمار الرأسمالي على نطاق واسع (بتمويل من المدخرات المحلية الكبيرة والاستثمار الأجنبي)، بينما ينطوي العامل الثاني على نمو الانتاجية بشكل سريع، كما لعبت الإصلاحات الاقتصادية دورًا كبيرًا في زيادة كفاءة الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الكبير الذي ساعد على زيادة الإنتاج، وزيادة الموارد اللازمة للاستثمار^{٩٤}.

ظلت الصين في عهد إدارة الرئيس جورج دبليو بوش هي ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى أن حجم العجز التجاري الكبير والمتنامي لواشنطن مع الصين قد بلغ ٢٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وذلك التقدم الاقتصادي لبكين جعل منها عدوًا منافسًا لواشنطن يهدد هيمنتها الدولية^{٩٥}.

ثانيًا: المؤشر العسكري.

يشكل الجيش الصيني جزءًا هامًا من الاستراتيجية الأمنية لبكين، ويرى قادة الصين أن استخدام القوات المسلحة يمثل أداة أساسية من أدوات القوة التي يضمن بها الحزب الشيوعي أن سيطرته قوية على الحكم، كما أنه يعمل على حماية الحدود والدفاع عن الأراضي الصينية. ولذلك كانت الصين دائمًا حريصة على الاستفادة من نموها الاقتصادي من أجل دعم المجال العسكري عن طريق بناء جيش قادر على حماية أراضيها. وكانت بكين تقوم بالعديد من العمليات العسكرية خارج حدودها، فعلى سبيل المثال قامت عام ٢٠٠٢ بإرسال أساطيلها في الخارج لإظهار علمها واكتساب الألفة مع العمليات المفتوحة التي تتم في المحيط الهادئ، كما زادت الصين من المشاركة في عمليات السلام العالمية^{٩٦}.

^{٩٣} Wayne M. Morrison, "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", *Congressional Research Service*, 15 September 2017, P.1.

^{٩٤} Ibid, P. 7.

^{٩٥} Kerry Dumbaugh, "China-U.S. Relations: Current Issues and Implications for U.S. Policy", *CRS Report for Congress*, 24 March 2005, P. 8.

^{٩٦} "The Military Power of the People's Republic of China 2005", *Annual Report to Congress*, United States of America: Department of Defense, 2005, PP. 12-13, available at: <https://www.globalsecurity.org/military/library/report/2005/d20050719china.pdf>, accessed on: 28/9/2017.

وأكدت الحكومة الصينية على أن زيادة الميزانية العسكرية يعد انعكاسًا للنمو الاقتصادي، وأن هذه الزيادة تهدف إلى تحسين رواتب الجنود، وتظل هذه الميزانية تشكل نسبة صغيرة من الميزانية التي تخصصها الولايات المتحدة الأمريكية للجيش الأمريكي. ولقد كانت الميزانية العسكرية لعام ٢٠٠٦ المخصصة للجيش الصيني ٤٢,٦٣٥ مليار دولار، أما في عام ٢٠٠٧ فقد زادت إلى ٥٢,٠٦٤ مليار دولار، وزادت أيضًا في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٦١,١٥٨ مليار دولار. وقد أرجعت الصين هذه الزيادة المطردة في الميزانية العسكرية إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، وأعلنت أنها لا تهدف من وراء زيادة الإنفاق العسكري تهديد أي دولة أخرى، بل تعتبر ذلك التقدم يصب في صالح الصعود السلمي لبكين، والدليل على أن الصين كانت لا تتوي تهديد النظام الدولي القائم، أنها عملت على تحسين علاقتها مع العديد من الدول وعلى رأسهم روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعاونت مع روسيا من أجل إنشاء منظمة شنغهاي^{٩٧}، كما عملت على تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق دعمها للحرب ضد الإرهاب وفي التعامل مع الملف النووي لكوريا الشمالية^{٩٨}.

ومن المؤشرات التي تؤكد الصعود العسكري للصين، قيام الحكومة الصينية بتقديم الدعم المالي لمراكز الأبحاث الخاصة بالدفاع والتنمية، والذي قُدِّر بحوالي ٣-٤ مليار دولار سنويًا، كما حصل الجيش الصيني على دخل إضافي من صادرات الأسلحة والذي يمثل عائدًا إضافيًا خارجًا عن الميزانية الرسمية للجيش الصيني، كما تقوم بكين ببيع أسلحة لبعض الدول النامية مثل باكستان، وبورما، وتايلاند، وعلى الرغم من كونها لاعبًا صغيرًا نسبيًا في السوق العالمي لتصدير الأسلحة، إلا أنها كانت تحصل على عائد يتراوح ما بين ٤٠٠ مليون إلى ١,٢ مليار دولار سنويًا خلال فترة التسعينات^{٩٩}.

قبل عام ٢٠٠٢، كانت القيادة الصينية تضع التحديث الاقتصادي في المقام الأول لمصلحتها القومية، أما التحديث العسكري فكان خاضعًا للتحديث الاقتصادي، ولكن بعد ذلك تم وضع التحديث العسكري على قدم المساواة مع التحديث الاقتصادي كما هو موضح في تقرير الدفاع القومي الصيني لعام ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ والذي ركز على ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على بيئة سلمية ومستقرة، والدليل على تحقيق بكين للتوازن بين الجانب الاقتصادي

^{٩٧} منظمة شنغهاي: هي منظمة دولية حكومية، تأسست في ١٥ يونيو عام ٢٠٠١ في شنغهاي. تضم هذه المنظمة كلا من كازاخستان والصين وقيرغيزيا وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان، بينما تتمتع الهند وإيران ومنغوليا وباكستان بوضع مراقبين فيها. تتمثل الأهداف الرئيسية لمنظمة شنغهاي للتعاون في تعزيز الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين البلدان الأعضاء فيها، ودعم التعاون الفعال بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعلمية - التقنية، وكذلك في مجالات التعليم وصناعة الطاقة والنقل والسياحة وحماية البيئة وغيرها، وفي العمل على دعم السلام والأمن، والاستقرار في المنطقة، والمضي قدمًا نحو إقامة نظام سياسي، واقتصادي، دولي جديد ديمقراطي، وعادل، ورشيد.

^{٩٨} Sean Chen and John Feffer, "China's Military Spending: Soft Rise or Hard Threat?", *Asian Perspective*, Vol. 33, No. 4, 2009, pp. 49-51.

^{٩٩} Ibid, P. 13.

والجانب العسكري، الزيادة الكبيرة في الإنفاق الدفاعي من عام ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وقد أشار المزيد من الإنفاق على تحديث الدفاع الصيني إلى نية بكين في تسريع تنفيذ استراتيجيات عسكرية وحربية جديدة من أجل بناء جيش التحرير الشعبي بشكل متقدم من أجل مواجهة أي مخاطر مستقبلية قد تتعرض لها الصين^{١٠٠}.

ثالثاً: المؤشر السياسي.

نجحت الصين في تحسين علاقتها مع جيرانها الإقليميين والعديد من القوى الدولية، مما أضاف إلى القوة الصينية، وعزز من عملية صعودها وتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الصعود. فبالنسبة للقوى الدولية، يمكن النظر إلى العلاقات الصينية-الروسية، فالصين تربطها علاقة قوية بروسيا، وبالتحديد فيما يتعلق بالقضايا الأمنية وموارد الطاقة، ويتضح ذلك أيضًا من خلال اللقاءات المنتظمة بين القيادات الروسية والصينية أثناء منتدى منظمة شينغهاي للتعاون. وفي ٢ فبراير ٢٠٠٥، أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وعضو مجلس الدولة الصيني، تانغ جيا شيوان، أن روسيا والصين سيبدأن في إجراء مشاورات أمنية منتظمة، بالإضافة إلى عقد مناورات عسكرية مشتركة، كما اعتبرت الصين أن روسيا هي شريكها الأساسي في التعاون الاستراتيجي^{١٠١}.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من وجود بعض التوتر في العلاقات بينهما، إلا أنه في ٨ ديسمبر ٢٠٠٤ عقدت الصين والاتحاد الأوروبي اجتماعهم السنوي السابع في لاهاي، والذي صدر عنه بيان من قبل رئيس المفوضية الأوروبية السابق، خوسيه مانويل باروسو، والذي بموجبه صرّح أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الصين شريكًا استراتيجيًا، وأن تطوير وتعزيز العلاقات بينهما يعتبر من أهم أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ لذلك سعى الاتحاد الأوروبي إلى رفع حظر توريد الأسلحة المفروض ضد الصين منذ عام ١٩٨٩، وكانت ألمانيا وفرنسا من المؤيدين الرئيسيين لرفع الحظر، ولكن كان هناك اعتراض أمريكي قوي، حيث رأت واشنطن أن الجيش الصيني سوف يكون مجهزًا بأسلحة دفاعية وتكنولوجية أوروبية متطورة مما قد يؤدي إلى تهديد القوات التايوانية والأمريكية الموجودة في آسيا^{١٠٢}.

¹⁰⁰ Andrew. Yang, "The Military of the People's Republic of China: Strategy and Implementation", Chinese Council of Advanced Policy Studies, No. 17, May 2008, P. 192.

¹⁰¹ "Russia, China Tighten Security Consultations", China Daily, 2 February 2005, available at: http://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2005-02/03/content_414721.htm, accessed on: 5/10/2017.

¹⁰² Kerry Dumbaugh, "China-U.S. Relations: Current Issues and Implications for U.S. Policy", P.11.

ومن ضمن العلاقات الإقليمية التي عملت الصين على تحسينها، علاقتها مع اليابان. فقد شهدت العلاقات الصينية-اليابانية تحسناً ملحوظاً بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما منذ عام ١٩٧٢، ولكن حدث توتر في العلاقات مرة أخرى بعد منتصف التسعينيات، وأيضاً خلال عام ٢٠٠٤ حدثت خلافات بشأن بعض القضايا مثل تايوان والتطور العسكري للصين والتعاون العسكري بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أثار هذا التوتر على مصالح الدولتين في شرق آسيا، وانعكس على العديد من دول المنطقة؛ لذلك عملت الدولتان على إنهاء هذا الخلاف الذي أضر بمصالحهما في المنطقة، وحدث تحسن في العلاقات الصينية-اليابانية، عندما قام رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، بزيارة الصين في أكتوبر ٢٠٠٦ وقيام رئيس مجلس الدولة الصيني، ون جيا باو، بزيارة اليابان في أبريل ٢٠٠٧، ولقد توصل الطرفان إلى ضرورة التغلب على الخلافات السياسية بينهما، وتعزيز العلاقات الثنائية، واستئناف الحوار بين القادة، وتسريع التشاور من أجل حل نزاع بحر الصين الشرقي^{١٠٣} بهدف تحقيق التنمية المشتركة التي تخدم المصالح الاستراتيجية المشتركة^{١٠٤}.

ومن ضمن العلاقات الإقليمية التي عملت الصين على تحسينها أيضاً، علاقة بكين مع الدول العشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (رابطة الآسيان)، فقد اهتم الكثير من المحللين بالعلاقة التي تربط الصين بدول الآسيان والتي يمكن أن تشكل تكتلاً يهدد وجود الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي في المنطقة، فلقد انتقلت العلاقة بين الصين ورابطة الآسيان من التوتر بسبب الصراعات الإيديولوجية، ومن بعدها النزاعات الإقليمية، إلى التعاون وخاصة في المجال الاقتصادي. ومن مظاهر التعاون، وصول تجارة الصين مع الآسيان إلى حوالي ٧٥% من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠١، كما وقّعت الصين والآسيان على الاتفاق الإطاري للتعاون الاقتصادي الشامل في نوفمبر ٢٠٠٢ من أجل إقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما في غضون عشر سنوات (ACFTA)، والتي أتاحت الفرصة لأعضاء الآسيان للدخول إلى الأسواق الصينية، ونصت أيضاً على تخفيض الرسوم الجمركية بين الصين ودول الآسيان بحلول عام ٢٠١٠^{١٠٥}.

ومن مظاهر التعاون أيضاً بين الصين والآسيان، تشكيل رابطة الآسيان+٣ والتي تضم الدول الأعضاء في رابطة الآسيان بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وتأسست

^{١٠٣} قضية بحر الصين الشرقي: هو نزاع بين الصين واليابان حول حق امتلاك السيادة على جزر دياويو وبالتالي نزاع على امتداد مناطق الاستغلال الاقتصادي التابعة لكلا منهما، أي المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهي منطقة بحرية تمارس عليها الدولة حقوقاً خاصة باستغلال الموارد البحرية، وتشكو اليابان من تنقيب الصين عن الغاز الطبيعي والنفط في بحر الصين الشرقي بالقرب من جزيرة أوكيناوا في منطقة تحتوي على ٢٠٠ مليار م^٣ من الغاز و ٢٥ مليار طن من النفط. وتصر الصين على أن الجرف القاري هو حدودها الإقليمية مما يضعها على حافة جزيرة أوكيناوا، بينما تصر اليابان على أن الحدود الإقليمية يجب أن تنتصف بينهما.

^{١٠٤} Ron Huysken, "Rising China: Power and Reassurance", Op.cit., PP.45-46.

^{١٠٥} Alice Ba, "China and ASEAN: Renavigating Relations for a 21st Century", *Asian Survey*, July/August, 2003, P. 623.

رابطة الآسيان+٣ عام ١٩٩٧ كإطار إقليمي غير رسمي من أجل مواجهة الأزمة المالية التي تعرضت لها القارة، ولكن بعد ذلك تحولت إلى إطار إقليمي ذي طابع مؤسسي من أجل تعميق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة^{١٠٦}.

توجد بعض الخلافات الأمنية التي تظهر من وقت لآخر بين الصين ودول رابطة الآسيان والتي تشغل المنطقة بأكملها، ومن ضمنها النزاع حول بحر الصين الجنوبي، ولحل هذه النزاعات تم إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي رسمت طريقاً أفضل بين الطرفين. وقد قامت الصين في أكتوبر عام ٢٠٠٣ بالتوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون، والتي تهدف إلى حل النزاعات الإقليمية بطرق سلمية، وأصدر الطرفان إعلاناً مشتركاً بشأن الشراكة الاستراتيجية بينهما من أجل تحقيق السلام والازدهار^{١٠٧}.

وعلى الرغم من حرص الصين على إقامة علاقة شاملة مع رابطة الآسيان ككل، إلا أنها حرصت على إقامة علاقات ثنائية مع دول الرابطة أيضاً، ومن بين هذه الدول بورما، حيث تحتل بورما موقعاً متميزاً في قارة آسيا؛ مما جعل لها أهمية جيوسياسية بالنسبة للصين لأن بورما تمكن الصين من الوصول للمحيط الهندي بالإضافة إلى الشرق الأوسط الغني بالنفط، ومما يعزز العلاقات بين الصين وبورما، ما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من عقوبات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في بورما مما خلق حالة من التوتر في العلاقات بينهما والذي صب في مصلحة الصين التي تعمل على تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية مع بورما ولا تهتم بملف حقوق الإنسان؛ لذلك قامت الصين بإقراض بورما ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ بعد العقوبات التي فرضتها عليها واشنطن بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي تتم فيها^{١٠٨}.

ترتبط الصين بعلاقات قوية أيضاً مع تايلاند، فمن بين جميع دول الآسيان، فإن تايلاند هي أكثر دولة تحافظ على العلاقات الودية مع الصين، والدليل على ذلك أنه وفقاً لاستطلاع رأي حدث في تايلاند عام ٢٠٠٣، رأي ٧٦% من التايلانديين أن الصين هي الصديق الأقرب لهم في مقابل ٩% قالوا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الصديق الأقرب لهم، ويرجع هذا التحول من واشنطن إلى بكين إلى عدة أسباب على رأسها مساعدة الصين لتايلاند في أزمتها

¹⁰⁶ Nazia Hussain, "Sino-ASEAN Relations: Implications of a rising China for ASEAN ", Center for Development and Peace Studies, P.9, available at: <http://www.cdpsindia.org/pdf/China-ASEAN.pdf>, accessed on: 11/10/2017.

¹⁰⁷ Ibid, P. 8.

¹⁰⁸ Wayne M. Morrison, "China-Southeast Asia Relations: Trends, Issues, and Implications for the United States", CRS Report for Congress, April 2006, P.23.

المالية عام ١٩٩٧ بعد تخلي واشنطن عنها، كما أن عدم وجود نزاعات إقليمية بين بكين وبانكوك، بالإضافة إلى الروابط الثقافية بينهما، ساعد على تعزيز التعاون بين البلدين^{١٠٩}.

الصعود الصيني وتهديد الهيمنة الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش:

بالنظر إلى المؤشرات السابقة، يمكن تصور مدى تأثير الصعود الصيني اقتصاديًا واستراتيجيًا على الهيمنة الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش. حيث لعبت الصين دورًا بارزًا فيما يتعلق بالقضايا العالمية مثل الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، وغيرها من القضايا التي جعلتها تفرض سيطرتها على جيرانها في القارة الآسيوية. وعلى الرغم من قبول واشنطن للصعود السلمي للصين وانضمامها للعديد من المنظمات الإقليمية مثل رابطة الآسيان^٣ ومدى تأثير ذلك على تحقيق الاستقرار والازدهار في منطقة آسيا-الباسيفيك، إلا أنها كانت لديها مخاوف بشأن هذا الصعود خاصة فيما يتعلق بالتطور العسكري الذي شهدته الصين. ولقد تعرض الرئيس جورج دبليو بوش للهجوم من منافسه الانتخابي، جون كيري، بسبب زيادة العجز التجاري مع الصين خلال فترة حكمه الأولي والذي وصل إلى ١٦٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وما ترتب على ذلك من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الأمريكي. كما انتقده كيري بسبب تهاونه فيما يتعلق بتلاعب الصين بقيمة عملتها، وانتهاكها لحقوق الملكية، والعديد من الممارسات التجارية غير العادلة التي قامت بها الصين، مما أثر سلبيًا على الاقتصاد الأمريكي^{١١٠}.

ولذلك ستظل الصين هي المنافس الأهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة، وذلك بسبب ما تشكله من تحدٍ للقوة الأمريكية من الناحية الجيوسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأيدولوجية. وتؤثر كل هذه التحديات على النظام الدولي الذي تحكمه الأحادية القطبية بقيادة واشنطن، خاصة في ظل النجاح الاقتصادي الكبير الذي أعطى الصين قوة هائلة، مما جعلها الأمة الأكثر قدرة على السيطرة على القارة الآسيوية، وبالتالي تقويض الأهداف الجيوسياسية الأمريكية في المنطقة التي تعمل على جعلها بعيدة عن سيطرة أي دولة أخرى. ولكن ترى واشنطن أن بكين تعمل على أن تحل محلها في المنطقة، كما تعمل على إضعاف نظام التحالف الأمريكي مع الدول الآسيوية وإضعاف صداقية واشنطن لدي شعوب المنطقة، كما تقوم الصين بتعزيز قدراتها العسكرية من أجل ردع التدخل الأمريكي في قارة آسيا^{١١١}.

¹⁰⁹ Ibid, P.25.

¹¹⁰ Arabinda Acharya, "The Second Bush Presidency Priorities and Issues for Asia", Singapore: Institute of Defense and Strategic Studies, January 2005, P. 3.

¹¹¹ Robert D. Blackwill and Ashley J. Tellis, "Revising U.S Grand Strategy toward China", *Council on Foreign Relations*, No. 72, March 2015, PP. 5-19.

وكان هناك انقسام في الآراء حول كيفية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الصعود الصيني في عهد إدارة جورج دبليو بوش؛ فقد رأى فريق من السياسيين الأمريكيين، ومنهم مساعد وزير الخارجية الأمريكي، روبرت زوليك، أن صعود الصين يعتبر صعودًا سلميًّا لا يستهدف تهديد الهيمنة الأمريكية ولكن يحاول تعديل الوضع القائم في النظام الدولي دون تغييره حتى يتمكن من لعب دور أكبر وتحقيق مصالحه المشروعة، وعلى عكس الفريق الأول، كما يرى فريق آخر، ومنهم نائب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، ريتشارد تشيني، أن الصين تسعى إلى تغيير النظام الدولي بأكمله والقضاء على الأحادية الأمريكية التي تسيطر عليه حتى تتمكن من تحقيق مصالحها، ووفقًا لهذه الآراء يكون أمام القوة المهيمنة على النظام الدولي المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية خيارين: إما اتباع سياسة الاحتواء أو سياسة الارتباط.¹¹²

ففي حالة أن الصين تستهدف تغيير الوضع القائم في النظام الدولي، فيجب على القيادة الأمريكية اتباع سياسة الإحتواء لتوازن هذه القوة إما عن طريق زيادة إمكانيات وقدرات وقوة واشنطن ليصبح الفارق بينها وبين بكين كبير أو عن طريق الدخول في تحالفات مع دول تشعر بنفس التهديد من الصعود الصيني. أما في حالة إذا كان الصعود الصيني يتسم بكونه صعود سلمي لا يستهدف تغيير الوضع القائم في النظام الدولي، فيجب اتباع سياسة الارتباط، والتي تشجع القوة الصاعدة على قبول قواعد النظام الدولي القائم الذي يساعدها على تحقيق مصالحها بنجاح. وتقوم سياسة الارتباط على أساس تحفيز ومكافأة الدولة الصاعدة وليس التهديد حتى تتمكن من التأثير في سلوكها وتضمن عدم تهديد الوضع القائم في النظام الدولي.¹¹³

عندما تولي الرئيس جورج دبليو بوش حكم الولايات المتحدة الأمريكية، كان يميل إلى اتباع سياسة الإحتواء تجاه الصين، لذلك كان دائمًا يعتبرها "منافسًا استراتيجيًا" لواشنطن على عكس الرئيس بيل كلينتون الذي كان يعتبرها "شريكًا استراتيجيًا". إلا أن أحداث ١١ سبتمبر جاءت لتغير هذا التفكير الذي كان يميل إلى احتواء الصين لتجعله يميل إلى التعاون معها، حيث أصبح التهديد الواضح لواشنطن يتمثل في الإرهاب الدولي، الذي أصبح يشكل خطرًا كبيرًا على الأمن القومي الأمريكي، وليس بكين في حد ذاتها. ولقد أعربت بكين عن دعمها لواشنطن في حربها ضد الإرهاب لذلك قامت بالتصويت في مجلس الأمن يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ لصالح القرار رقم ١٣٦٨ المتعلق بمحاربة الإرهاب.¹¹⁴

¹¹² Baohui Zhang, "American Hegemony and China's US Policy", *Asian Perspective*, Vol. 28, No. 3, 2004, PP. 102-103.

¹¹³ Ibid, P. 103.

¹¹⁴ Shirley Kan, "US-China Counterterrorism Cooperation: Issues for US Policy", *Congressional Research Service*, 7 May 2009, P. 1.

ولكن بالنظر إلى السياسات التي اتبعتها الرئيس بوش تجاه الصعود الصيني، يمكن ملاحظة أنها كانت مزيجاً من سياسات الاحتواء والارتباط "Congagement"، فهذه السياسة تجمع بين مزايا سياسات الارتباط ومزايا سياسات الاحتواء، حيث إنها تعمل على الاستفادة من النمو العالمي الذي يمكن أن يحدث من الصعود الصيني على المدى الطويل، وفي نفس الوقت تمنع التحديات التي يمكن أن يشكلها الصعود الصيني على الولايات المتحدة الأمريكية. لذا تهدف هذه السياسة إلى التعاون مع بكين، وفي نفس الوقت تبقى واشنطن مستعدة لأي احتمال يمكن أن يهدد هيمنتها على النظام الدولي؛ لذلك يري بعض المحللين أن الرئيس بوش فضّل اتباع سياسة المزج بين الاحتواء والارتباط لتستفيد واشنطن من التعاون السياسي مع الصين، بالإضافة إلى الاستفادة من نموها الاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى فرض استراتيجية التحوط على التطور العسكري الذي كانت تقوم به الصين عن طريق دخول الولايات المتحدة الأمريكية في تحالفات عسكرية مع دول في منطقة شرق آسيا لتوازن الصعود العسكري للصين¹¹⁵.

ويمكن تقييم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا خلال إدارة بوش بالنظر إلى ما توصلت إليه إدارته خلال فترتي حكمه فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية في المنطقة بالإضافة إلى تأثير الصعود الصيني على الهيمنة الأمريكية. يري جيمس كيلى، المساعد الأسبق لوزير الخارجية لشئون شرق آسيا والمحيط الهادئ، أن الإدارة الأمريكية قد حافظت على سياسة نشطة تتميز بالارتباط مع العديد من دول شرق وجنوب شرق آسيا، وعلى الرغم من ذلك، اعتقد بعض المحللين السياسيين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعمل على الانسحاب من هذه المنطقة؛ نظراً لانشغالها بحرب العراق ومنطقة الشرق الأوسط، إلا أن جيمس كيلى رأى عكس ذلك، وأن واشنطن خلال إدارة بوش قد شاركت بكثافة في المنطقة¹¹⁶.

ويظهر التقدم الذي أحرزته إدارة بوش من خلال تقوية علاقات التحالف مع العديد من دول المنطقة ومن أبرزهم اليابان الذي يعد التحالف معها إنجازاً كبيراً للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، كما قامت الإدارة الأمريكية بتحسين العلاقات مع الصين بعد أن كان الرئيس بوش يعتبرها منافساً استراتيجياً وليس شريكاً استراتيجياً كما كان يقول عنها الرئيس كلينتون من قبل، بالإضافة إلى الارتباط الاقتصادي التي عملت الإدارة الأمريكية على تطويره من خلال فتح أسواق جديدة في المنطقة لعرض السلع والخدمات الأمريكية. كما دعمت الولايات المتحدة

¹¹⁵ Peter Rudolf, "The United States and the Rise of China: The Strategy of Bush Administration", Berlin: SWP Research Paper, April 2006, P.13.

¹¹⁶ James A. Kelly, "George W. Bush and Asia: An Assessment", Op. Cit., PP: 16-17.

الأمريكية نشر الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان في دول المنطقة التي كانت شعوبها تتعرض لانتهاكات جسيمة¹¹⁷.

يمثل التعامل مع كوريا الشمالية أحد أهم الأخطاء الجوهرية التي وقعت فيها إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، والدليل على ذلك، تطور القدرات النووية لكوريا الشمالية بشكل كبير أكثر مما كانت عليه في بداية تولي الرئيس بوش للحكم. قامت إدارة بوش بالاستعانة بالصين فيما يتعلق بملف كوريا الشمالية على الرغم من اختلاف السياسات الصينية عن السياسات الأمريكية تجاه بيونغ يانغ، ولم تؤدِ المحادثات السداسية النتائج المرجوة فيما يتعلق بعدول كوريا الشمالية عن تطوير سلاحها النووي¹¹⁸.

ومن ضمن السياسات التي أثرت سلباً على دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، ما اشتهرت به الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأولى من حكم الرئيس جورج دبليو بوش من اتباع سياسة الأحادية الأمريكية بشكل صارم، وأدى ذلك إلى زيادة المشاعر المعادية لواشنطن بين شعوب المنطقة، وأثر ذلك بشكل كبير على تعاون حكومات تلك الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب، كما رفضت العديد من شعوب المنطقة السياسات الأمريكية في محاربة الإرهاب؛ لأنها كانت تركز فقط على المصالح الأمريكية، وزادت الحرب الأمريكية ضد العراق من مشاعر الكراهية داخل شعوب دول شرق وجنوب شرق آسيا¹¹⁹.

لقد أظهرت السياسات التي اتبعتها إدارة بوش تجاه شرق وجنوب شرق آسيا خليطاً من الاستثمارية والتغير مع سابقه من الإدارات الأمريكية المختلفة. وبشكل عام، فإن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية متشابهة إلى حد كبير مع الإدارات الأمريكية السابقة، فهي تعكس في الواقع درجة عالية من الاستثمارية مع الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية، ومع ذلك فقد تم إضافة هدف جديد إلى الأجندة الأمنية وهو مكافحة الإرهاب¹²⁰.

هناك مجموعة من السياسات التي تم الاستمرار في اتباعها تجاه قارة آسيا خلال الإدارة الأمريكية لجورج دبليو بوش، وهناك سياسات تم تغييرها. ومن السياسات التي استمرت الإدارة

¹¹⁷ Ibid, PP.22, 25.

¹¹⁸ Robert M. Hathaway, "George Bush's Unfinished Asian Agenda", *American Diplomacy*, 2005, available at: http://www.unc.edu/depts/diplomat/item/2005/0406/hath/hathaway_asia.html, accessed on: 19/9/2017.

¹¹⁹ Amitav Acharya and See Seng Tan, "Betwixt Balance and Community: America, ASEAN, and the Security of Southeast Asia", *International Relations of the Asia-Pacific*, Vol. 6, No. 1, 2006, pp. 48-49.

¹²⁰ Harry Harding, "Change and Continuity in the Bush Administration's Asia Policy", Washington D.C.: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2005, P. 31.

الأمريكية في اتباعها والتي تتشابه إلى حد كبير مع المصالح الأمريكية في المنطقة التي تم تحديدها على مدى السنوات الثلاثين الماضية ما يلي:

تتمثل السياسة الأولى في اعتبار آسيا منطقة استراتيجية ذات أهمية كبيرة، ولذلك كان من الضروري أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على توازن إيجابي للقوة لمنع أي قوة إقليمية أو تحالف إقليمي من السيطرة على القارة، بينما تتعلق السياسة الثانية باعتبار آسيا منطقة ديناميكية بها اقتصاديات نابضة بالحياة؛ لذلك استهدفت واشنطن تعزيز الازدهار الإقليمي، ومن ثمّ تعزيز الوصول إلى الأسواق الآسيوية للمُصدِّرين والمستثمرين والمستهلكين الأمريكيين، أما السياسة الثالثة، فتتجسد في خطورة منطقة آسيا، حيث يوجد بها العديد من الصراعات الإقليمية الساخنة، وكان الهدف الأمريكي هو ردع اندلاع الأعمال القتالية ومع الوقت تعمل على حل الصراعات في المناطق التي تعاني منها، واستهدفت واشنطن من وراء ذلك كله تحقيق الاستقرار في قارة آسيا لمنع أي تغيير في ميزان القوى في غير صالحها^{١٢١}.

بالرغم من وجود بعض مظاهر الاستمرارية في اتباع بعض السياسات الأمريكية خلال إدارة جورج دبليو بوش تجاه آسيا، إلا أن هناك بعض السياسات التي طرأ عليها التغيير ومنها: اتخاذ شكل تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الإنسان شكل روتيني، فقد كان يتم إدانة الوقائع التي يحدث فيها انتهاك جسيم لحقوق الإنسان، ولكن ما كانت تقوم به إدارة بوش هو مجرد التهديد بفرض مجموعة من العقوبات الجديدة، وكان التركيز الأكبر في ظل إدارة بوش على محاولة إيجاد طرق جديدة للتنمية الاقتصادية أكثر من العمل على الإصلاح السياسي. وعلى الرغم من قيام إدارة بوش في منتصف الفترة الرئاسية الأولى بتحسين العلاقات مع الصين اعتمادًا على سجل حقوق الإنسان كشرط للتعاون معها، إلا أن هذا الشرط قد تم التخلي عنه في عام ٢٠٠٤^{١٢٢}.

تتمثل أهم التغيرات في السياسة الأمريكية تجاه آسيا في عهد بوش في إعادة النظر في عمليات نشر القوات الأمريكية في المنطقة، فأكثر من عَقْد من الزمن، كانت واشنطن ملتزمة بنشر مئة ألف جندي موزعين في المنطقة للحفاظ على القوة الأمريكية هناك، ولكن رأى بوش أنه يجب تقليص عدد الجنود والتخلي عن هذه السياسة تمامًا مع بعض دول المنطقة، إلا أن أبرز تغيير في الأهداف السياسية خلال إدارة بوش تمثل في إضافة مواجهة الإرهاب كهدف رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ولقد اعتقد البعض أن

¹²¹ Ibid, PP. 32-33.

¹²² Ibid, P. 34.

الجماعة الإرهابية التي قامت بتنفيذ هذه العملية مصدرها من الشرق الأوسط وليس لها علاقة بقارة آسيا، ولكن لاحقاً تم اكتشاف أن القاعدة لها جذور في آسيا أيضاً^{١٢٣}.

نخلص مما سبق إلى أن الصعود الصيني شكل تهديداً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة جورج دبليو بوش، وذلك لما تتمتع به من نمو اقتصادي كبير جعلها من أقوى اقتصاديات العالم، بالإضافة إلى التطور العسكري للجيش الصيني المتمثل في التسليح المتطور وزيادة ميزانية إنفاقها العسكري بشكل ملحوظ. وشهدت الصين أيضاً في تلك الفترة تطوراً ملحوظاً على الجانب السياسي فيما يتعلق بتحسين علاقاتها مع الدول الإقليمية وعلى رأسهم دول رابطة الآسيان، ومع القوى الدولية وعلى رأسهم روسيا والاتحاد الأوروبي، وتتحوف واشنطن من ذلك الصعود؛ مما أدى إلى ظهور تيار داخل الإدارة الأمريكية ينادي باحتواء الصين وتيار آخر ينادي بالارتباط معها، ولكن عمل الرئيس بوش على الجمع بين الاحتواء والارتباط للاستفادة من المزايا المترتبة على كل منهما.

خاتمة الفصل:

بعد استعراض السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، يتضح أن الإدارة الأمريكية قد واجهت العديد من التحديات في المنطقة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر. وتمثلت أهم هذه التحديات في محاربة الإرهاب الإسلامي في جنوب شرق آسيا والتي وصفتها واشنطن بالجهة الثانية لمكافحة الإرهاب، والملف النووي لكوريا الشمالية، بالإضافة إلى حرص واشنطن على تقوية العلاقات الاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة، والتي كانت تحرص من ورائها على الحصول على منافع استراتيجية أيضاً. كما شكّل الصعود الصيني تهديداً كبيراً على الهيمنة الأمريكية في المنطقة، فلقد عملت الإدارات الأمريكية السابقة على منع صعود منافس آخر يهدد هيمنتها وهذا ما سعت إدارة بوش إلى الحفاظ عليه، لذلك عمل على اتباع مزيج من سياسة الاحتواء والارتباط تجاه الصين للاستفادة من هذا الصعود، وفي نفس الوقت منعه من تهديد الهيمنة الأمريكية. اختلفت آراء الباحثين والسياسيين الأمريكيين حول مدى اهتمام الرئيس بوش بمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا، فقد رأى البعض أنه قد أهمل المنطقة بسبب اهتمامه بالشرق الأوسط وحرب العراق، بينما رأى البعض الآخر أنه قد اهتم بالمنطقة، ودعم العلاقات مع الحلفاء التقليديين لواشنطن وفي مقدمتهم اليابان والهند وكوريا الجنوبية. ولقد كان هناك قدر من الاستمرارية مع الإدارات الأمريكية السابقة فيما يتعلق بالسياسات المتبعة تجاه شرق وجنوب شرق آسيا حتى مع حدوث بعض مظاهر التغير.

¹²³ Ibid, P. 35.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا

في عهد الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٦)

جاء الرئيس باراك أوباما إلى الحكم على أنه أول رئيس باسيفيكي يسعى إلى إعادة بناء علاقات قوية مع دول جنوب شرق آسيا، وكان أوباما مقتنعاً بأن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش قد أعطت القليل من الاهتمام إلى القضايا الإقليمية الآسيوية؛ لذلك رأى أنه يجب على واشنطن أن تستعيد مكانتها في قارة آسيا. وفي أول زيارة للرئيس أوباما إلى قارة آسيا، وبالتحديد في اليابان، وعد أن إدارته ستعمل على تدعيم وتقوية القيادة الأمريكية في هذه القارة ذات المصالح الحيوية لواشنطن. ولقد تسارعت جهود الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك في ظل ازدياد الصعود الصيني الذي يهدد الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وساعد انخفاض الوجود العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان عام ٢٠١١ في إفراح الطريق أمام واشنطن للتركيز على القارة الآسيوية، ولم يكن هدف إدارة أوباما تحدي الصين، ولكن كانت تهدف إلى التأكيد على علاقة التعاون بينهما والتأكيد على الحضور الأمريكي القوي في منطقة آسيا-الباسيفيك^{١٢٤}.

وقعت العديد من القضايا الآسيوية على قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارة الرئيس باراك أوباما منها: النزاع الإقليمي حول بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، والتحديث العسكري للجيش الصيني خلال العقدين السابقين والذي ظل من أهم القضايا الأمنية التي تشغل إدارة أوباما، بالإضافة إلى الشراكات الاقتصادية والتطورات السياسية والعديد من القضايا التي كانت تتطلب الاهتمام الأمريكي؛ لذلك اتبع الرئيس أوباما استراتيجية التوجه نحو آسيا "Pivot to Asia"، والتي تم صياغتها بواسطة العديد من المسؤولين في الإدارة الأمريكية، ومنهم وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون ومستشار الأمن القومي السابق توم دونيلون، وهدفت هذه الاستراتيجية إلى تركيز الموارد الاقتصادية، والعسكرية، والدبلوماسية الأمريكية على قارة آسيا من أجل الحفاظ على الهيمنة الأمريكية فيها والاستفادة من مواردها، وأيضاً الاستفادة من صعود العديد من الدول فيها خاصة في جنوب شرق آسيا عن طريق تعميق العلاقات الاقتصادية والأمنية بمثل هذه الدول^{١٢٥}.

¹²⁴ Kenneth Lieberthal, "The American Pivot to Asia: Why President Obama's Turn to the East is Easier Said than Done", *Foreign Policy*, 21 December 2011, available at:

<http://foreignpolicy.com/2011/12/21/the-american-pivot-to-asia>, accessed on: 21/10/2017.

¹²⁵ Sabrina Tsai, "Obama's Second Term in the Asia-Pacific Region: Reflecting on the Past, Looking to the Future", *Project 2049 Institute*, September 2013, P. 3.

المبحث الأول: استراتيجية التوجه نحو آسيا في ظل إدارة باراك أوباما

اتخذ الرئيس الأمريكي باراك أوباما، قرارًا بعد فوزه بالانتخابات الأمريكية في عام ٢٠٠٨ بإعادة النظر في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، ووجد أنه يوجد خلل في توزيع القوى الأمريكية في العالم، حيث إنها تتركز على نحو غير ملائم في أوروبا والشرق الأوسط وتغفل مناطق عدة من العالم ذات أهمية كبيرة للمصالح الأمريكية. وردًا على ذلك الخلل في توزيع القوة الأمريكية في العالم، أعلنت هيلاري كلينتون عام ٢٠١١، وزيرة الخارجية الأمريكية في الفترة الأولى من إدارة أوباما، أن واشنطن تنوي زيادة نفوذها في منطقة آسيا-الباسيفيك. وتمثل الهدف الرئيسي لهذه السياسة الأمريكية الجديدة في تكريس المزيد من الجهود للتأثير على عملية التنمية التي تشهدها منطقة آسيا-الباسيفيك، خاصة في ظل الصعود الصيني. وأكدت كلينتون أنه في ظل الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان، فإن واشنطن ستعمل بشكل مستمر من أجل الحفاظ على مصالحها واستمرار هيمنتها على العالم^{١٢٦}.

وارتكازًا على هذه الرؤية، أكد الرئيس باراك أوباما في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٠ على أهمية التحالف مع الدول الآسيوية وخصوصًا اليابان، وكوريا الجنوبية، والفلبين، وتايلاند كحجر أساس للأمن والازدهار في منطقة آسيا-الباسيفيك. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من اليابان وكوريا الجنوبية ذات أهمية كبيرة في معالجة القضايا الإقليمية والعالمية، فضلاً عن دورهما في تجسيد وتعزيز قيم الديمقراطية الأمريكية في النظام العالمي؛ ولذلك تحرص واشنطن على تحديث العلاقات الأمنية مع البلدين من أجل مواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة في القرن الحادي والعشرين، كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع جميع حلفائها في منطقة آسيا-الباسيفيك من أجل خلق أجندة أمنية تُركّز على حماية الأمن الإقليمي، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وفي ظل النمو الاقتصادي التي تشهده قارة آسيا، عملت واشنطن على تعميق ارتباطها بالمنطقة عن طريق المنظمات الإقليمية، والدخول في حوارات مثمرة وعقد اتفاقيات تجارية تخدم المصالح الاقتصادية للجانبين^{١٢٧}.

ولقد صاغت إدارة أوباما استراتيجية للتعامل مع قارة آسيا والتي سميت "استراتيجية التوجه نحو آسيا" Pivot to Asia، ولقد فسر العالم كلمة "Pivot" على أنها تعني عودة واشنطن للمنطقة مرة أخرى، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كدولة باسيفيكية لم تترك المنطقة من قبل

¹²⁶ Chris Mills, "The United States' Asia-Pacific Policy and the Rise of the Dragon ", Centre for Defense and Strategic Studies: Indo-Pacific Strategic Papers, August 2015, P.1.

¹²⁷ "The National Security Strategy of the United States of America", Washington: Barack Obama, May 2010, PP. 42-43.

لكي تعود لها. ولقد حرصت الإدارات الأمريكية السابقة في فترة ما بعد الحرب الباردة على تعميق الارتباط الأمريكي بدول القارة والحرص على التواجد الأمريكي في منطقة آسيا-الباسيفيك، أما الرئيس أوباما، فقد أراد أن يتبع نهجًا مميزًا غير اعتيادي للتعامل مع منطقة آسيا-الباسيفيك معتمدًا في ذلك على خبرته التي استمدها من العيش والسفر إلى العديد من دول المنطقة قبل أن يصبح رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية. ولقد أرادت إدارة أوباما من خلال اتباع هذه الاستراتيجية أن تختلف عن الإدارات السابقة عليها من حيث: الالتزام بإنهاء الصراعات في أفغانستان والعراق، وإعطاء أولوية تركيز القوة والموارد الأمريكية على منطقة آسيا-الباسيفيك، كما طرحت إدارة أوباما خطة عمل لدعم النفوذ الأمريكي من خلال تعميق التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة وبذل جهودًا أكبر لتعزيز حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، بالإضافة إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في آسيا-الباسيفيك^{١٢٨}.

كان هناك خمسة دوافع كبرى جعلت إدارة الرئيس أوباما تتخذ من التوجه نحو آسيا أولوية للسياسة الخارجية الأمريكية، تمثل الدافع الأول في طمأنة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا باستمرار الالتزام الأمريكي بحمايتهم وحماية مصالحهم، بينما تمثل الدافع الثاني في ربط واشنطن بهذه المنطقة التي تشهد نموًا اقتصاديًا كبيرًا مما يضمن بقاءها في وسط التقدم الاقتصادي والسياسي الذي تشهده المنطقة، في حين تجسّد الدافع الثالث في دفع السياسة الأمريكية بعيدًا عن الشرق الأوسط، خاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق في أواخر ٢٠١١، وتخفيض عدد القوات الأمريكية في أفغانستان، أما الدافع الرابع، فتمثل في التصدي للصعود الصيني المتزايد في المنطقة منذ عام ٢٠٠٨، والذي يعتبر تطورًا غير مسبوق للقوة الصينية، ويرجع ذلك إلى التصورات الصينية التي رأت أن هناك تراجعًا في القوة الأمريكية مما يفسح لها الطريق لتصبح قوة مهيمنة، في حين تمثل الدافع الخامس في الحاجة إلى إعطاء الأولوية للمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، خاصة في ظل تناقص الموارد وتدابير التقشف الناجمة عن الركود التي تتبعها الحكومة الأمريكية، بالإضافة إلى التخوف من الموارد المحدودة على المدى البعيد^{١٢٩}.

لقد قدم محللون في السياسة الخارجية الأمريكية تفسيرين مختلفين لاستراتيجية التوجه نحو آسيا التي صاغتها إدارة أوباما؛ فقد ركّز التفسير الأول على الجانب الاقتصادي؛ حيث رأى أصحاب هذا التفسير رغبة واشنطن في حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة والاستفادة من

¹²⁸ Bates Gill, "The Pivot, Past and Future", Australian National University: Strategic and Defence Studies Centre, 30 November 2016, PP: 1-2.

¹²⁹ Filip Sebok, "The US Pivot to Asia: A Tool to Contain China?", Bachelor's Thesis, Masaryk University: Faculty of Social Studies, 2014, P. 14.

النمو الاقتصادي الهائل الذي تشهده دول آسيا-الباسيفيك، والذي يمكن أن يساعد الاقتصاد الأمريكي على استعادة وضعه مرة أخرى، أما التفسير الثاني، فكان يركز على الجانب العسكري، حيث أكد على ضرورة حماية واشنطن لمصالحها العسكرية والدفاعية في المنطقة، وقد رأى أصحاب هذا التفسير أن إدارة أوباما قد استهدفت أيضًا احتواء وردع الصعود الصيني، بالإضافة إلى مواجهة التهديدات الناشئة من دول أخرى مثل كوريا الشمالية، والتي تهدد الاستقرار والسلام الإقليمي، وبالتالي النظام الدولي بأسره¹³⁰.

تعتبر المقالة التي كتبها هيلاري كلينتون بعنوان "America's Pacific Century" في مجلة السياسة الخارجية عام ٢٠١١، بمثابة توضيح شامل ومُفَصِّل لاستراتيجية التوجه نحو آسيا خلال إدارة أوباما، والتي أوضحت فيها أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذه الاستراتيجية هو الحفاظ على الهيمنة الأمريكية وتأمين مصالحها في آسيا، فقد أكدت كلينتون أن مستقبل السياسة في العالم سوف يتحدد في آسيا وليس في العراق أو أفغانستان، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون في قلب الأحداث في آسيا، وترتكز النوايا الأمريكية تجاه آسيا على تعميق الارتباط بدول القارة من أجل المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لواشنطن، والتي تضعها إدارة أوباما على قمة أولوياتها. فمن الناحية الاقتصادية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فتح أسواق جديدة لها في آسيا من أجل زيادة فرص التجارة والاستثمار، ومن الناحية الاستراتيجية، فإن ارتباط واشنطن بمنطقة آسيا-الباسيفيك يمكنها من الحفاظ على الأمن والسلام هناك وعلاج القضايا التي تهدد الأمن الإقليمي مثل الدفاع عن حرية الملاحة البحرية في بحر الصين الجنوبي والتصدي لمحاولات تطوير أسلحة نووية في كوريا الشمالية. وأكدت كلينتون على أن الارتباط الأمريكي بالقارة لا يصب في صالح الولايات المتحدة الأمريكية فقط ولكنه يصب أيضًا في صالح آسيا بأكملها، حيث إنها تحتاج إلى واشنطن باعتبارها القوة الوحيدة التي تمتلك شبكة من التحالفات القوية في المنطقة، كما أنها قامت بحماية الأمن القومي في المنطقة لعقود وتعتبر أيضًا شريكًا تجاريًا واستثماريًا ذو أهمية كبيرة لدول شرق وجنوب شرق آسيا¹³¹.

وأوضحت كلينتون أيضًا أن الرئيس أوباما قد قام بجهود متعددة من أجل الحفاظ على الدور الأمريكي في آسيا، وكانت كلينتون بدورها كوزيرة للخارجية الأمريكية -آنذاك- تقوم بمساعدته لتنفيذ استراتيجية التوجه نحو آسيا، حتى أنها كسرت جميع التقاليد المتعارف عليها وتوجهت في أول رحلة رسمية لها للخارج إلى آسيا في فبراير ٢٠٠٩، وقامت بزيارة سبع دول آسيوية. وأثناء هذه الرحلة، تمكنت كلينتون من رؤية التحولات السريعة التي تشهدها المنطقة

¹³⁰ Angel Cruzcruz, "The strategic shift to the Asia-Pacific", *Master's Thesis*, University of Phoenix: Naval Postgraduate School, 2014, PP: 2-3.

¹³¹ Hillary Clinton, "America's Pacific Century", Op. Cit.

والتي جعلتها ترى الارتباط الوثيق بين مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومستقبل منطقة آسيا-الباسيفيك، كما رأت كلينتون أن التحول الاستراتيجي في المنطقة يتناسب مع الجهود الأمريكية المبذولة لتأمين واستدامة القيادة الأمريكية العالمية، ولكي تتجسّد استراتيجية التوجّه نحو آسيا، كان من الضروري الحصول على توافق الآراء بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول أهمية منطقة آسيا-الباسيفيك بالنسبة للمصالح الوطنية الأمريكية، والهيمنة الأمريكية العالمية¹³².

تتمحور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا، والمتمثلة في استراتيجية التوجّه نحو آسيا على ستة ركائز أساسية وهي: تقوية التحالفات الأمنية، تعميق العلاقات مع القوى الصاعدة، التعاون مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، توسيع التجارة والاستثمار، وتوسيع الوجود العسكري في القارة، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، كان هناك التباس في وصف هذه السياسات بين كونها محور "Pivot" أو إعادة توازن "Rebalancing"، ولكن ظلّ استخدام كلا المصطلحين قائماً لوصف السياسة الأمريكية تجاه آسيا، وأسهمت هذه السياسات في تخوف الصين من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رأت بكين أن هدف واشنطن من هذه السياسات هو احتوائها، وهو ما نفته واشنطن، وأكدت على أنّ الهدف من التركيز الأمريكي على آسيا-الباسيفيك بالتحديد هو الأهمية الجيوستراتيجية المتزايدة لدول هذه المنطقة والتي تخدم المصالح الأمريكية¹³³.

وسوف يتم تناول الركائز الست الرئيسة للاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بالتوجّه نحو آسيا وخاصة منطقة جنوب شرق آسيا بشيء من التفصيل.

الركيزة الأولى: تقوية التحالفات الأمنية.

تعتبر تقوية التحالفات الأمريكية في جنوب شرق آسيا من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا؛ لذلك سعت إدارة الرئيس أوباما إلى إقامة شراكات جديدة وتعزيز تحالفاتها مع دول المنطقة من أجل الحفاظ على المكانة الأمريكية في آسيا. ففي ٢٢ يوليو عام ٢٠٠٩، أي قبل الإعلان عن استراتيجية التوجّه نحو آسيا رسمياً، وقّعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون على اتفاقية بموجبها تنضم واشنطن إلى معاهدة الصداقة والتعاون مع دول جنوب شرق آسيا، ومن ناحية أخرى، وقع وزراء خارجية دول الآسيان على اتفاقية تتضمن تمديد معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا استكمالاً لانضمام واشنطن لها. ولقد أقرّ الموقعون على هذه المعاهدة حرصهم على تعزيز السلام الدائم والصداقة بين الدول الأطراف، وأيضاً على تعزيز

¹³² Ibid.

¹³³ Chris Mills, "The United States' Asia-Pacific Policy and the Rise of the Dragon", Op. cit., P.1.

التعاون في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والتقنية، والعلمية. ويُعتبر انضمام واشنطن إلى هذه المعاهدة خطوة رمزية للانخراط بطريقة أكثر عمقاً في منطقة جنوب شرق آسيا، والتعاون مع دول الآسيان فيما يخص القضايا الإقليمية متعددة الأطراف، وقد عكس ذلك قناعة الرئيس أوباما الذي يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون لها علاقات قوية وحضور قوي في جنوب شرق آسيا^{١٣٤}.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإعلان عن استراتيجية التوجه نحو آسيا إلى تطوير علاقات ثنائية مع دول القارة، خاصة دول جنوب شرق آسيا مثل: تايلاند، والفلبين، وكوريا الشمالية، وفيتنام. فبالنسبة إلى تايلاند، تم إعلان بيان الرؤية المشتركة التايلاندية-الأمريكية فيما يتعلق بالتحالف الدفاعي عام ٢٠١٢، والذي صدر أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكي، ليون بانيتا، في نوفمبر عام ٢٠١٢ إلى بانكوك، وركز البيان على الشراكة من أجل الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، ودعم الاستقرار في منطقة آسيا-الباسيفيك وما وراءها، بالإضافة إلى بناء العلاقات والتنسيق والتعاون بين البلدين. وبالمثل في حالة الفلبين، فبعد إزالة القواعد الأمريكية الكبيرة التي كانت توجد هناك، انتقلت علاقة التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين للتركيز أكثر على مكافحة الإرهاب بعد هجمات ١١ من سبتمبر، وبعد ظهور أولويات وتحديات جديدة، كان لابد من بذل مزيد من الجهود لجعل هذا التحالف يتكيف مع الأوضاع الجديدة بطرق مقبولة للطرفين، وجاءت البداية العملية لذلك مع عقد الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين لأول اجتماع بينهما ٢٠١٢ (لوزراء الخارجية والدفاع لكلا الجانبين) في يناير ٢٠١٢، والذي مهد إلى مزيد من التعاون بين البلدين من ناحية نشر قوات أمريكية في الفلبين، والقيام بتدريبات عسكرية مشتركة^{١٣٥}.

تُعتبر اليابان أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في قارة آسيا، ولذلك حرصت إدارة أوباما على تحديث العلاقات الأمريكية-اليابانية، وظهر ذلك من خلال مراجعة المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في ٢٧ من أبريل عام ٢٠١٥^{١٣٦}، والتي كانت تهدف إلى تعزيز التحالف الأمريكي-الياباني من أجل مواجهة التحديات الأمنية الناشئة في القرن الواحد والعشرين، كما تم الاتفاق على طرق أخرى لتعزيز التعاون الأمني بين

¹³⁴ Hillary Clinton, "Beginning a New Era of Diplomacy in Asia", *US Department of State*, 18 February 2009, available at: <https://2009-2017.state.gov/secretary/20092013clinton/rm/2009a/02/119422.htm>, accessed on: 23/10/2017.

¹³⁵ Satu P. Limaye, "Southeast Asia in America's Rebalance to the Asia-Pacific", *Yusuf Ishak Institute: Southeast Asian Affairs*, 2013, PP. 42-43.

¹³⁶ المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي: تم صياغتها لأول مرة عام ١٩٧٨ من أجل وضع إطار للتعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وقد تمت مراجعتها مرتين عام ١٩٩٧ و ٢٠١٥.

واشنطن وطوكيو، مثل التعاون فيما يخص النظام الدفاعي للصواريخ الباليستية، والاستخدام العسكري للفضاء، ولقد أكد وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، آش كارتر، أن مراجعة المبادئ التوجيهية الدفاعية تُعتبر خطوة هامة لدعم استراتيجية التوجه نحو آسيا. وتُعتبر الصيغة الجديدة للمبادئ التوجيهية الدفاعية بين البلدين ردًا غير مباشرٍ لتنامي القوة العسكرية للصين التي ظهرت بشكل واضح في نزاعها حول بحر الصين الجنوبي^{١٣٧}.

الركيزة الثانية: توسيع الوجود العسكري.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما إلى توسيع وجودها العسكري في قارة آسيا لمواجهة التحديات الهائلة التي تواجهها في المنطقة، وكان ذلك عن طريق تعزيز التعاون مع حلفائها التقليديين وإقامة شراكات جديدة مع دول أخرى، وكانت إدارة أوباما ترى أن التوزيع الواسع للقوات الأمريكية يُعتبر أفضل لواشنطن، فبدلاً من الاعتماد على القواعد العسكرية الكبيرة والدائمة في عدد من الدول الآسيوية -كما كان يوجد في اليابان وكوريا الجنوبية- عملت إدارة أوباما على تقليل عدد القوات الأمريكية، ونُشر الوحدات العسكرية بمختلف أنواعها في مناطق مختلفة من دول جنوب شرق آسيا. وتضمنت التدابير الرامية إلى الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة تدعيم القوات البحرية الأمريكية عن طريق عقد اتفاقيات لعمل مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة، والاتفاق على وسائل أخرى تقرب بين أنظمة الجيش الأمريكي وباقي الجيوش الأخرى في دول جنوب شرق آسيا. وسعت إدارة أوباما إلى بناء نظم أمنية تتميز بالمرونة بدلاً من الصلابة التي كانت عليها أثناء الحرب الباردة^{١٣٨}.

كما تضمن البعد العسكري لاستراتيجية التوجه نحو آسيا، تعزيز قدرات الدول الحلفاء عن طريق تقوية القدرات الأمنية المستقلة للدول الشركاء الرئيسيين؛ لذلك عملت واشنطن على تقديم آليات مساعدة للنظم الأمنية الخاصة بهم والتعاون معهم في المجالات الأمنية المختلفة ومنها مكافحة الإرهاب. ولقد أعرب كلاً من البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكية عن رغبتهما في زيادة التدريبات المشتركة مع الحلفاء التقليديين والشركاء العسكريين الجدد وذلك من أجل التأكيد على القدرة الجماعية لتأمين المصالح المشتركة؛ لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنشيط التحالفات الرئيسة لها في المنطقة وخاصةً مع اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية، وأيضاً

¹³⁷ Laura Srpova, "The U.S.-Japan Alliance: Key Building Stone of Obama's Pivot to Asia?", Master's Thesis, Charles University: Faculty of Social Sciences", 2018, PP: 36-37.

¹³⁸ Mark E. Manyin and others, "Pivot to the Pacific? The Obama Administration's Rebalancing toward Asia", *Congressional Research Service*, 28 March 2012, P.11.

مع حليفها الاستراتيجي المُقَرَّب "سنغافورة"، بمعنى آخر، سعت إدارة أوباما إلى توسيع قاعدة حلفائها العسكريين في المنطقة عما كانت عليه خلال إدارتي جورج دبليو بوش^{١٣٩}.

ولقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، ليون بانيتا، أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سوف يتمركز حوالي ٦٠% من القوات البحرية الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك. وهناك أمثلة عديدة تشير إلى قيام واشنطن بتوسيع وجودها العسكري في دول جنوب شرق آسيا منها: موافقة سينغافورة على الاستمرار في نشر ما يمكن أن يصل إلى أربعة سفن قتالية ساحلية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية في قاعدة تشانجي البحرية. وبالنسبة إلى الفلبين، فبناءً على معاهدة الدفاع المشترك بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٥١، تم تعزيزه بتوقيع اتفاقية للتعاون الدفاعي بين واشنطن ومانيلا في أبريل ٢٠١٤، والذي دعا إلى زيادة وجود ما يصل إلى ٥٠٠ عسكري أمريكي وتعزيز أنشطة التعاون الأمني في الفلبين^{١٤٠}.

الركيزة الثالثة: توسيع التجارة والاستثمار.

يعتبر الجانب الاقتصادي المتمثل في التجارة والاستثمار من أهم جوانب استراتيجية التوجه الأمريكي نحو آسيا. وتشير الاتجاهات التاريخية والتوقعات المستقبلية إلى أن منطقة آسيا-الباسيفيك في تطور اقتصادي مستمر. كما تسعى المنطقة إلى تحقيق تكامل اقتصادي كبير بوتيرة تتجاوز أجزاء أخرى من العالم. ومن هذا المنطلق اتخذت واشنطن خطوات هامة من أجل توسيع التجارة والاستثمار في هذه المنطقة، حيث عملت على تقوية علاقاتها الاقتصادية مع دول الآسيان والتي نتج عنها وصول حجم التجارة بينهما إلى ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٥. وزادت حجم تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الآسيان أثناء إدارتي الرئيس أوباما حتى تجاوزت ٥٥%. كما ساعد زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى توفير حوالي ٥٠٠ ألف فرصة عمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد لعبت الشركات الأمريكية دورًا هامًا كونها مصدر أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر لدول الآسيان، حيث تجاوز حجم الاستثمار الأمريكي عام ٢٠١٦ في دول الآسيان ٢٢٦ مليار دولار وذلك يعتبر ضعف ما كان عليه عام ٢٠٠٨، أيضًا بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الآسيان في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤. ولقد اتخذت الحكومة الأمريكية بعض الخطوات التنظيمية لتسهيل العلاقات التجارية بينها وبين دول آسيا-الباسيفيك ولتعزيز النمو الاقتصادي المشترك^{١٤١}.

¹³⁹ Ibid, P. 12.

¹⁴⁰ Joshua A. Parker and David A. Anderson, "The Reality of the So-Called of the So-Called Pivot to Asia", Op. Cit., P. 9.

¹⁴¹ Hang Nguyen, "The Obama Administration and Southeast Asia: Dynamics of a New Engagement", *Indian Journal of Asian Affairs*, Vol. 29, No. 1/2, June-December 2016, P. 44.

تلعب دبلوماسية الطاقة دورًا هامًا في السياسة الاقتصادية لدول آسيا-الباسيفيك وواشنطن. في نوفمبر ٢٠١٢، أطلقت إدارة أوباما بالاتفاق مع بروناي وإندونيسيا، الشراكة الشاملة للطاقة المُستدامة بين الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا-الباسيفيك، والتي تم تمويلها بحوالي ٦ مليارات دولار أمريكي من أجل خلق إطار لتدعيم وتوسيع واستخدام الطاقة، ولتحقيق التعاون البيئي؛ لضمان إمداد المنطقة بطاقة نظيفة وآمنة^{١٤٢}.

وقد توسعت العلاقات التجارية بين واشنطن ودول الآسيان بشكل كبير خلال إدارة أوباما من خلال عقد اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) في فبراير ٢٠١٦، والتي تُعد واحدة من أكبر الإنجازات التي حقّقها الرئيس أوباما. وتُعتبر هذه الشراكة اتفاقًا رفيع المستوى للتجارة الحرة، والذي شارك فيه أربع من دول الآسيان (بروناي، وماليزيا، وسنغافورة، وفيتنام) وكانت هذه الشراكة تهدف إلى تعميق العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الأطراف. وقبل ذلك في نوفمبر عام ٢٠١٢، أطلق الرئيس أوباما والقادة العشر لدول الآسيان مبادرة المشاركة الاقتصادية الموسّعة (E3)، والتي تهدف إلى توسيع العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الآسيان، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة للدول الأعضاء^{١٤٣}.

الركيزة الرابعة: التعاون مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف.

يُعتبر سعي الولايات المتحدة الأمريكية للانضمام إلى المؤسسات الآسيوية متعددة الأطراف من أهم ركائز استراتيجية التوجه نحو آسيا؛ ولذلك سعت واشنطن للانضمام إلى المنتدى الإقليمي للآسيان (ARF)، وهو عبارة عن حوار أمني دوري بين ٢٧ دولة، والانضمام إلى قمة شرق آسيا (EAS). ورأت إدارة أوباما أن المؤسسات الإقليمية تُمثّل فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأهداف التي وضعها مستشار الأمن القومي، توماس دونيلون، والتي تعمل على تشكيل الإطار الأمني والتنمية الاقتصادية في المنطقة، والاحتفاظ بدور مركزي في المناقشات المتعلقة بقضايا عديدة مثل الأمن البحري، وتحرير التجارة والاستثمار في جميع أنحاء

¹⁴² Kurt Campbell and Brian Andrews, "Explaining the US 'Pivot' to Asia", Chatham House, August 2013, P. 6, available on: https://kritisches-netzwerk.de/sites/default/files/explaining_the_us_pivot_to_asia_-_kurt_campbell_and_brian_andrews_-_the_asia_group_-_august_2013_-_9_pages_0.pdf, accessed on: 25/10/ 2017.

¹⁴³ The White House, "Fact Sheet: Unprecedented US-ASEAN Relations", 12 February 2016, available at: <https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/02/12/fact-sheet-unprecedented-us-asean-relations>, accessed on: 26/10/2017.

المنطقة، علاوة على ذلك، يُفضّل قادة جنوب شرق آسيا، أن تكون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا لها علاقة قوية ومرتسخة بالمنظمات الإقليمية متعددة الأطراف^{١٤٤}.

لقد اتبعت إدارة أوباما مجموعة من السياسات التي عمّقت المشاركة الأمريكية في المنظمات الإقليمية الآسيوية، منها توقيع معاهدة الصداقة والتعاون (TAC) مع رابطة الآسيان عام ٢٠٠٩، وأدى ذلك إلى حضور الرئيس أوباما قمة شرق آسيا في نوفمبر عام ٢٠١١، وقد سعت واشنطن إلى تعميق التعاون الإقليمي بشأن منع انتشار الأسلحة النووية والتأهب للكوارث من خلال مشاركتها في العديد من المجالات متعددة الأطراف ذات الصلة بالأمن الإقليمي، كما دعمت واشنطن الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بمبادرات تيسير التجارة من خلال منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك. وقد سعت الإدارة الأمريكية إلى الحصول على تمويل من صندوق الدعم الاقتصادي؛ لتقديم المساعدات اللازمة لدول رابطة الآسيان في المجال التعليمي، وبرامج مكافحة الفساد، وغير ذلك من المجالات^{١٤٥}.

وفي فبراير عام ٢٠١٦، دعا الرئيس أوباما قادة الآسيان إلى ساني لاندز، حيث أعلن عن مبادرة "US-ASEAN Connect"، والتي هدفت إلى تأسيس شبكة من المحاور عبر المنطقة من أجل دعم التنسيق الاقتصادي في الصناعة والابتكار والسياسة الاقتصادية بين دول الآسيان وواشنطن، وتُظهر هذه القمة أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة لم يعد يقتصر في المقام الأول على القضايا الأمنية التقليدية^{١٤٦}.

الركيزة الخامسة: تعميق العلاقات مع القوى الصاعدة.

أكدت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما على ضرورة بناء، أو إعادة بناء العلاقات مع الدول الصاعدة في جنوب شرق آسيا كأحد ركائز استراتيجية التوجه نحو آسيا؛ لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعميق علاقتها مع فيتنام ولاوس وكمبوديا وتايلاند وماليزيا وميانمار، وغيرهم من الدول في جنوب شرق آسيا؛ حيث تتمتع هذه الدول بأهمية استراتيجية لدى واشنطن. وجاءت زيارة الرئيس باراك أوباما الأولى لميانمار وكمبوديا، بالإضافة إلى زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، إلى لاوس كأول زيارة لوزير خارجية أمريكي بعد ٥٧ عامًا، لتؤكد على نية واشنطن في تقوية العلاقات مع الدول التي لم تحظَ بالاهتمام الأمريكي لفترة طويلة. وتعتبر إدارة أوباما أن تقوية العلاقات الأمريكية مع دول البر الرئيسي في جنوب

¹⁴⁴ Mark E. Manyin and others, "Pivot to the Pacific? The Obama Administration's Rebalancing toward Asia", Op. cit., P. 17.

¹⁴⁵ Ibid, P. 18.

¹⁴⁶ Athiyya Husniyah, " Exercising Diplomacy in Southeast Asia: In Pursuit of the Pivot to Asia", University of Washington: Jackson School of International Studies, 2016, P. 215.

شرق آسيا بمثابة إنجاز كبير للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بالنظر لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية كبيرة تجعلها مجالاً للتنافس بين واشنطن وبكين^{١٤٧}.

تُعد ماليزيا شريكاً رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في قارة آسيا، وقد عملت واشنطن على تقوية العلاقات الثنائية بينهما أكثر عن طريق عقد "شراكة شاملة" بين البلدين في إبريل عام ٢٠١٤. وقد أصبحت ماليزيا فيما بعد عضواً في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، كما قامت البلدان بعمل جهود كبيرة لمكافحة التهديد الإرهابي لداعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، ولقد قامت فيتنام أيضاً بتوقيع "شراكة شاملة" مماثلة مع واشنطن كإطار للتعاون لا تقتصر على القضايا الاقتصادية والأمنية، ولكن تشمل أيضاً مجالات أخرى مثل: الثقافة، والسياحة، والرياضة^{١٤٨}.

أما بالنسبة للصين، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين العلاقات معها بعدة طرق، من ضمنها قيام اثنين من كبار المسؤولين في البيت الأبيض، وهما: نائب مستشار الأمن القومي، توماس دونيلون، ورئيس المجلس الاقتصادي الوطني، لورانس سامرس، عام ٢٠١١ بتقديم "خارطة طريق" تحت الصين على إدارة النزاعات المتزايدة في المنطقة، والعمل على إقامة علاقات ثنائية وإقليمية مستقرة. وقد عملت خارطة الطريق على تقديم خطوات مُقترحة للتصدي إلى القضايا التي تضعف الدعم السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع الصين، وعلى رأسها المسائل التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وعرض العملة الصينية بأقل من قيمتها، وغير ذلك من القضايا الخلافية بين واشنطن وبكين، وبالتالي، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين علاقاتها مع الصين بدلاً من الدخول في صدام معها، والاستفادة من صعودها الاقتصادي^{١٤٩}.

الركيزة السادسة: دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يُعتبر دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان من ركائز استراتيجية التوجه نحو آسيا التي حرصت عليها إدارة الرئيس أوباما؛ لذلك عملت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما على تجديد العلاقات الأمريكية مع النُظم السلطوية من البر الرئيسي في جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز التغيير السياسي في هذه النُظم بعد سنوات من فرض العقوبات والعزلة عليها، والتي فشلت في

¹⁴⁷ Joshua Kurlantzick, "The Pivot in Southeast Asia: Balancing Interests and Values", *Council on Foreign Relations*, January 2015, P. 4.

¹⁴⁸ David Han, "US-ASEAN Relations: Uncertainty and Opportunity", *Nanyang Technological University: RSIS*, No. 50, March 2016, P. 2.

¹⁴⁹ Douglas Paal, "The United States and Asia in 2011 Obama Determined to Bring America "Back" to Asia", *Asian Survey*, Vol. 52, No. 1, January/February 2012, P. 7.

تحفيز أي إصلاح؛ لذلك كان يجب اتباع طريقة جديدة في التعامل مع هذه النظم تقوم على التفاعل مع النُخب العسكرية والسياسية في دول جنوب شرق آسيا من أجل القضاء على الثقافة السياسية الاستبدادية الموجودة في هذه الدول¹⁵⁰.

ومن أمثلة دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار استراتيجية التوجه نحو آسيا، ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية مع فيتنام في إطار الشراكة الشاملة بينهما؛ حيث سلّطت إدارة أوباما الضوء على "تعزيز احترام حقوق الإنسان" باعتبارها جانبًا حيويًا من جوانب الشراكة. وبالمثل حدث ذلك في ميانمار عام ٢٠١٤، عندما قام أحد كبار ضباط الجيش الأمريكي، الجنرال أنطوني كروتشفيلد، بزيارة ميانمار ومعه توم مالينوسكي، مساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، وأصرّا على أن تهدف العلاقات العسكرية المتنامية بين واشنطن وميانمار إلى غرس ثقافة احترام الحقوق بين القوات المسلحة الميانمارية. وأوضح مالينوسكي في مؤتمر صحفي أن الغرض من هذه المشاركة، كان التحدث إلى الجيش حول أهمية حقوق الإنسان وسيادة القانون والسيطرة المدنية. ومن كل ما سبق يتضح أن استراتيجية التوجه نحو آسيا لم تقتصر فقط على الجانب الاستراتيجي والاقتصادي، ولكن اهتمت أيضًا بحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية في قارة آسيا، ولا سيما في منطقة جنوب شرق آسيا من أجل تعميق الارتباط الأمريكي بدول المنطقة¹⁵¹.

وتأكيدًا على ما سبق، جاءت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٥ لتدعم جهود الإدارة الأمريكية في آسيا، وتؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وستظل قوة باسيفيكية، وأن القيادة الأمريكية ستظل تلعب الدور الرئيسي في تشكيل مسار المنطقة على المدى الطويل من حيث تعزيز الأمن والاستقرار، وتسهيل التجارة عبر نظام السوق المفتوح، وتأكيد احترام حقوق وحرّيات الإنسان العالمية. ولتنفيذ تلك الرؤية، عملت واشنطن على تنويع علاقاتها الأمنية مع دول القارة، وتحسين وجودها الدفاعي في المنطقة، كما عملت على تحديث تحالفاتها مع دول القارة وعلى رأسهم اليابان، وكوريا الجنوبية، والفلبين، بالإضافة إلى ذلك، التزمت الإدارة الأمريكية بالارتباط بالمؤسسات الإقليمية في القارة مثل رابطة الآسيان، وقمة شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك، وذلك من أجل نشر القيم الأمريكية، والعمل على حل المنازعات التي تحدث هناك. كما عملت واشنطن مع شركائها الآسيويين من أجل دعم النمو الاقتصادي العالمي، وكانت الشراكة عبر المحيط الهادئ هي الأساس الذي ينظم هذا التعاون الاقتصادي. ولقد أكدت إدارة أوباما مرة أخرى على ترحيبها بالصعود السلمي

¹⁵⁰ Joshua Kurlantzick, "The Pivot in Southeast Asia: Balancing Interests and Values", Op. cit., P.8.

¹⁵¹ Ibid, P. 8.

للصين، وعلى أنها تعمل على تطوير علاقات بناءة معها بما يصب في صالح تعزيز الأمن والازدهار في آسيا والعالم بأسره^{١٥٢}.

ونُخَلِّصُ مما سبق بمدى أهمية قارة آسيا، ومنطقة جنوب شرق آسيا -على وجه الخصوص- بالنسبة للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما؛ لذلك جعلت إدارة أوباما منطقة جنوب شرق آسيا على قمة سُلَّم أولويات الأجندة الأمريكية، وعملت على صياغة استراتيجية "التوجه نحو آسيا"، والتي تقوم على ست ركائز سعت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما إلى تحقيقها. تقوم الركيزة الأولى على تقوية التحالفات الأمنية مع دول جنوب شرق آسيا، وتعتمد الركيزة الثانية على توسيع الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة للدفاع عن مصالحها، بينما تقوم الركيزة الثالثة على تحسين العلاقات التجارية بين واشنطن ودول جنوب شرق آسيا، وكانت الشراكة عبر المحيط الهادئ من أبرز إنجازات الإدارة الأمريكية في المنطقة في عهد أوباما، أما الركيزة الرابعة، فتعتمد على زيادة الارتباط الأمريكي بالمنظمات الإقليمية متعددة الأطراف، وتقوم الركيزة الخامسة على تعميق العلاقات مع الدول الصاعدة، والتي تمثل أهمية استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرًا عملت الركيزة السادسة على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى النظم الاستبدادية في المنطقة عن طريق نشر القيم الأمريكية. وسعت إدارة أوباما من خلال هذه الركائز إلى الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في شرق وجنوب شرق آسيا، خاصة في ظل الصعود الصيني الذي يهدد مصالحها.

¹⁵²The National Security Strategy of the United States of America. Washington: Barack Obama, February 2015, P. 24.

المبحث الثاني: سلوك إدارة أوباما تجاه شرق وجنوب شرق آسيا

عملت إدارة الرئيس أوباما على تعميق ارتباطها بمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا؛ للحفاظ على المصالح الأمريكية والإبقاء على النفوذ الأمريكي؛ ولذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع مشاركتها الاقتصادية في منطقة آسيا-الباسيفيك بالاعتماد على عدة طرق، أبرزها إبرام الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP، وتضمن هذه الشراكة تأمين الوجود الأمريكي في المنطقة التي تشهد دولها نموًا اقتصاديًا ملحوظًا. أما من ناحية القضايا الأمنية الاستراتيجية في آسيا-الباسيفيك، فتعاني المنطقة من العديد من الصراعات أبرزها النزاع الإقليمي حول بحر الصين الجنوبي، وهو ما أتاح لواشنطن فرصة التدخل من أجل حل هذا النزاع ومساندة حلفائها من أجل ضمان حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، كما تُعتبر كوريا الشمالية مصدرًا للقلق بسبب تهديداتها النووية التي لا يقتصر ضررها على الأمن الإقليمي فحسب، ولكن يمتد أيضًا إلى المجتمع العالمي بأسره، مما يتيح الفرصة للتدخل الأمريكي للتصدي لتهديد كوريا الشمالية، وحماية الأمن العالمي. وتتيح هذه الصراعات الأمنية والاقتصادية في المنطقة فرصة ارتباط واشنطن بدول القارة من أجل التصدي لهذه التحديات، وأيضًا الحفاظ على الهيمنة الأمريكية¹⁵³.

ولقد حرصت إدارة أوباما خلال فترتي حكمه على تبادل الزيارات الدبلوماسية مع قادة العديد من دول آسيا، فلقد قام الرئيس أوباما بزيارة قارة آسيا سبع مرات، وقام خلالها بحضور العديد من المؤتمرات مثل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك وقم رابطة الآسيان؛ وذلك من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والاستراتيجية في المنطقة. كما عملت هذه الزيارات على تعزيز الانخراط الأمريكي في القضايا المحورية التي تشغل دول قارة آسيا، وبالإضافة إلى ذلك، أرادت إدارة أوباما من خلال هذه الزيارات تشجيع الإدارات الأمريكية المستقبلية على اتباعها للحفاظ على الحوار المستمر مع قادة دول آسيا-الباسيفيك¹⁵⁴.

هناك العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي تواجه قارة آسيا، والتي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل من أجل حماية مصالحها، ومنع سيطرة دولة أخرى على القارة، وخاصة الصين؛ نظرًا لأنها تشهد تطورًا اقتصاديًا وعسكريًا يجعلها تنافس واشنطن في هيمنتها على القارة، لاسيما منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، ولكن سوف يتم التركيز على

¹⁵³ Sarah Stewart and Brent Reiningger, "Assessing the Obama Administration's Pivot to Asia", University of Washington: Jackson School of International Studies, 2016, PP. 9-10.

¹⁵⁴ Sarah Stewart and Brent Reiningger, "Assessing the Obama Administration's Pivot to Asia", University of Washington: Jackson School of International Studies, 2016, P. 7.

تناول ثلاث قضايا رئيسة في عهد إدارة الرئيس أوباما وهي: النزاع الإقليمي حول بحر الصين الجنوبي، وإبرام الشراكة عبر المحيط الهادئ وموقف الصين منها، وأخيرًا، التهديد النووي لكوريا الشمالية.

أولاً: سلوك إدارة أوباما تجاه النزاع الإقليمي حول بحر الصين الجنوبي.

تُعد قضية بحر الصين الجنوبي من أهم القضايا الإقليمية التي تشغل دول جنوب شرق آسيا، وأيضًا الاهتمام الأمريكي، وعلى الرغم من عدم وقوع ضرر مباشر على الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذا النزاع يؤثر بشكل مباشر على حلفاء وشركاء واشنطن في المنطقة. ويُعتبر بحر الصين الجنوبي قناة هامة للتجارة والأمن الإقليمي العام، أي أن له أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة؛ حيث يمتد بحر الصين الجنوبي من الطرف الجنوبي للصين ويضم منطقة هامة يمر من خلالها حوالي ٤٠% من التجارة العالمية، وتحتوي هذه المنطقة على مضيق ملقا، وهو عبارة عن قناة هامة لاستيراد النفط الذي يدخل المنطقة، وإلى جانب التجارة، يُعتبر بحر الصين الجنوبي موطنًا لمناطق الصيد الغنية، وبه كميات نفط كبيرة توجد تحت مياهه. وتطالب خمس دول: بروناي، وماليزيا، والفلبين، وفيتنام، وتايوان، بملكية جزء من بحر الصين الجنوبي، وفي نفس الوقت تدعي الصين أن هذا البحر يقع تحت سيطرتها بالكامل^{١٥٥}.

يرجع سبب النزاع حول بحر الصين الجنوبي، إلى أن كثير من الأراضي التي تطالب بها الصين تتداخل مع المناطق الاقتصادية الخالصة EEZs للدول الأخرى، ولقد تم تحديد هذه المناطق الاقتصادية الأخرى وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، وهي اتفاقية صدّق عليها جميع الدول الداخلة في النزاع الإقليمي حول بحر الصين الجنوبي، ووفقًا لهذه الاتفاقية، تم إنشاء المناطق الاقتصادية الخالصة من أجل إعطاء الدول الساحلية مزيدًا من القوة للسيطرة على الموارد في حدود ٢٠٠ ميل بحري من خطوطها الساحلية، كما تعطي المادة ٥٦ من الاتفاقية للدول حقوقًا سيادية بغرض استكشاف وحفظ وإدارة الموارد الطبيعية في هذه المنطقة. ولكن للدول اختصاص محدود في إنشاء جزر صناعية أو إجراء بحوث علمية من أجل حماية البيئة البحرية وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^{١٥٦}.

وقد هدأ النزاع حول بحر الصين الجنوبي بعد أن قامت الصين ورابطة دول الآسيان بتوقيع إعلان بشأن سلوك الأطراف المتنازعة عام ٢٠٠٢، ولكن تجدد الصراع مرة أخرى عام

¹⁵⁵ Kelsey Broderick, "Chinese Activities in the South China Sea: Implications for the American Pivot to Asia", Project 2049 Institute, May 2015, P. 1.

¹⁵⁶ Ibid, P. 2.

٢٠٠٩، عندما أعلنت الصين نيتها تأخير حل النزاع، بل وقامت بتأكيد سيادتها على مياه بحر الصين الجنوبي المُتَنَازَع عليها. ويهدف هذا التحول في التكتيكات الدبلوماسية إلى ردع الدول الأخرى التي تدّعي حقها في بحر الصين الجنوبي مثل الفلبين وفيتنام، وتمكين بكين من التفاوض مع هذه القوى الصغيرة من موقع قوة، وتعزيز الصين إدّعاءاتها القضائية في بحر الصين الجنوبي من خلال توسيع نطاق وجودها العسكري في هذه المنطقة، ومواصلة الدبلوماسية القسرية ضد الدول الأخرى المدعية^{١٥٧}.

استحوذ هذا النزاع على اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عزمها على الحفاظ على تفوقها البحري في شرق آسيا، خاصّة في ضوء ظهور الصين كقوة اقتصادية وعسكرية. وفي عام ٢٠١٠، أعلنت هيلاري كلينتون في المنتدى الإقليمي لرابطة الآسيان أن حماية حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي يُعتبر جزءاً حيويّاً من مصلحتها القومية، وأنه يجب احترام الدول الساحلية للقانون البحري الدولي، وأعلنت كلينتون أن واشنطن على استعداد لتسهيل تسوية هذا النزاع حول بحر الصين الجنوبي وجزر سبراتلي بطريقة سلمية من خلال الجهود متعددة الأطراف، وبما يتماشى مع القانون الدولي. وفي عام ٢٠١١، أعلنت إدارة أوباما تبنيها لاستراتيجية "التوجه نحو آسيا"، وأنها تتبنى رؤية شاملة تجاه منطقة آسيا-الباسيفيك، وهذا سوف يُمكن الولايات المتحدة الأمريكية من المشاركة في حل النزاع الدائر حول بحر الصين الجنوبي^{١٥٨}.

وأبدت اليابان أيضاً اهتمامها بقضية بحر الصين الجنوبي؛ حيث تُعَبّر اليابان المنافس الجيوستراتيجي للصين، وفي نفس الوقت، حليف رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا. تعمل طوكيو على أن تلعب دور الموازن في الصراع عن طريق دعم الدول المُدّعية لمليكتها لبحر الصين الجنوبي في مقابل بكين؛ لذلك قامت بمساعدة هذه الدول في بناء قدرات بحرية قوية تُمكنهم من مواجهة الصين. وبذلك يُضمّن الانخراط المتزايد لكلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في قضية بحر الصين الجنوبي، وأن يكون هناك مُوازن استراتيجي في المنطقة حتى لا تتفرد الصين بالسيطرة على منطقة آسيا-الباسيفيك، وبالتالي بحر الصين الجنوبي^{١٥٩}.

ولقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الدول الأطراف في النزاع ومنها فيتنام، حيث أعلن الرئيس أوباما أن واشنطن تدعم الادعاءات الإقليمية لفيتنام ضد الصين في بحر الصين الجنوبي، وأنها سوف تُقدّم دعم أمنياً كبيراً لفيتنام، وأوضح الرئيس أوباما، أن واشنطن

¹⁵⁷ Renato Cruz de Castro, "The Impact of Strategic Balance in East Asia on a Small Power's Defense Policy: The Case of the Philippines in the Face of the South China Sea Dispute", in "Examining the South China Sea Disputes", Center for Strategic and International Studies, September 2015, P. 1.

¹⁵⁸ Ibid, P. 2.

¹⁵⁹ Ibid, P.2.

ليست طرفًا مباشرًا في النزاع، ولكنها تقدم الدعم لشركائها في المنطقة من أجل ضمان حقوقهم الرئيسية مثل حرية الملاحة البحرية. ويُعتَبَر الرئيس أوباما هو ثالث رئيس أمريكي يزور فيتنام منذ انتهاء الحرب عام ١٩٧٥، وعُبرَت هذه الزيارة عن دعم واشنطن لهانوي للتصدي لادعاءات بكين في بحر الصين الجنوبي^{١٦٠}.

قامت الدول المُتَنَازِعَة حول بحر الصين الجنوبي بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع واشنطن ومع بعضها البعض من أجل مواجهة ما تقوم به الصين في هذا النزاع، ففي يونيو عام ٢٠١٥، وقَّعت الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام بيانًا حول رؤية دفاعية مشتركة لثَمَّه الطريق من أجل توثيق التعاون العسكري بين البلدين، كما أبرمت واشنطن ومانيلًا اتفاقًا يسمح بزيادة القوات الأمريكية في خمس قواعد فلبينية. كما قام حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بتقوية الروابط الدفاعية بين بعضهم البعض، فمثلاً في نوفمبر عام ٢٠١٥، قامت الفلبين وفيتنام، وهما من أكثر المنتقدين للسياسات التوسعية الصينية في بحر الصين الجنوبي، بالاتفاق على إبرام شراكة استراتيجية من أجل تعزيز التعاون الدفاعي الثنائي بين البلدين لمواجهة الصين. وفي يونيو ٢٠١٥، أعلن البنتاجون الأمريكي عن مبادرة الأمن البحري، وهي عبارة عن برنامج مدته خمس سنوات بدعم قيمته ٤٢٥ مليون دولار، هدفه تحسين قدرة الدول المتنازعة حول بحر الصين الجنوبي ضد الصين للدفاع عن حقوقها في هذا النزاع^{١٦١}.

ولقد أكد جون كيري، وزير الخارجية الأمريكية خلال الفترة الثانية من إدارة أوباما، على ما قالته وزيرة الخارجية السابقة، هيلاري كلينتون، وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية كدولة باسيفيكية من مصلحتها القومية الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة، وعليها احترام القانون الدولي، وحماية حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، كما أكد كيري مرة أخرى على أن واشنطن ليست طرفًا منافسًا في النزاع الإقليمي حول قضية بحر الصين الجنوبي، ولكن لديها مصلحة قوية في الطريقة التي يتم بها تناول النزاع وفي سلوك الأطراف المتنازعة، وأكد على أنه من الأفضل وجود قواعد موضوعية تنظم سلوك الدول المتنازعة من أجل ضمان الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية^{١٦٢}.

¹⁶⁰ Oliver Holmes, "Obama backs Vietnam in South China Sea dispute with Beijing", The Guardian, 24 May 2016, available at: <https://www.theguardian.com/world/2016/may/24/obama-backs-vietnam-in-south-china-sea-dispute-with-beijing>, accessed on: 9/11/2017.

¹⁶¹ Hunter Marston, "Obama's South China Sea Strategy Is Working", The National Interest, 10 May 2015, available at: <http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/obamas-south-china-sea-strategy-working-16132>, accessed on: 10/11/2017.

¹⁶² Michael McDewitt, "The South China Sea: Assessing U.S. Policy and Options for the Future", A CNA Occasional Paper, November 2014, P. 9.

يمكن تلخيص النهج الأمريكي تجاه قضية بحر الصين الجنوبي في ستة مبادئ كبرى تركز عليها واشنطن بشكل كبير: يتمثل المبدأ الأول في ضرورة عدم استخدام القوة من جانب أي طرف من أجل تغيير الوضع الراهن المتنازع عليه، بينما يتمثل المبدأ الثاني في تقديم دعم قوي لحرية الملاحة سواء للسفن التجارية، أو العسكرية، وكذلك بالنسبة للطائرات، كما تُصر واشنطن على ضرورة احترام الدول الساحلية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في حين يتجسد المبدأ الثالث في أن الحكومة الأمريكية لا تتدخل من أجل الحصول على مزايا نسبية من هذا النزاع، كما أنها لا تتحاز لأي طرف من الأطراف، ولكن تحاول تطبيق نصوص القانون الدولي التي تختص بهذا النزاع، أما المبدأ الرابع، فيتمثل في أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن حل هذا النزاع لا يبدو أن يكون في المستقبل القريب؛ لذلك يجب أن تكون هناك قواعد مُنظمة للسلوك تضع إطارًا لإدارة وتنظيم سلوك الدول المتنازعة على بحر الصين الجنوبي، بينما المبدأ الرابع يتمثل في محاولة واشنطن تحسين العلاقات الأمنية مع الدول الساحلية الصغيرة المطلة على بحر الصين الجنوبي سواء كانوا ليسوا حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية أو حلفاء استراتيجيين لها؛ من أجل الحفاظ على مياهم الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لهم، في حين يتجسد المبدأ السادس في حرص واشنطن على وجود الجيش الأمريكي في الدول القريبة من بحر الصين الجنوبي^{١٦٣}.

على الجانب الآخر، رأت العديد من نُخب السياسة الخارجية الصينية، أن التوترات في بحر الصين الجنوبي سببها الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير بسبب زيادة مشاركتها في النزاع لكي تقيد صعود القوة الصينية ونفوذها في المنطقة. وترى بكين أن عام ٢٠١٠ مثّل نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية بحر الصين الجنوبي، خاصة بعد أن أعلنت هيلاري كلينتون أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها "مصلحة قومية" في بحر الصين الجنوبي، ومنذ ذلك الحين، تحولت واشنطن من طرف محايد تجاه هذا النزاع، إلى طرف منحاز بشكل واضح تجاه الدول المواجهة للصين مثل الفلبين وفيتنام، بل زادت المشاركة الأمريكية بشكل واضح في النزاع من خلال زيادة الأنشطة العسكرية الأمريكية في المنطقة مثل: جمع المعلومات الاستخباراتية، وزيادة وتيرة المناورات العسكرية المشتركة في بحر الصين الجنوبي^{١٦٤}.

وبذلك يتبين حرص إدارة أوباما على حل النزاع الدائر حول بحر الصين الجنوبي، فقد عملت إدارته على استخدام الدبلوماسية مع الصين من أجل التوقف عن بناء الجزر الصناعية

¹⁶³ Ibid, PP. 15-16.

¹⁶⁴ Jian Zang, " The South China Sea and China-US Relations: Beijing's Perspective", *National Asian Security Studies Program*, No. 3.1, December 2016, P. 6.

والاعتراف بحقوق الدول المتنازعة، وقامت إدارة أوباما أيضًا بدعم الدول المواجهة للصين ماديًا، وعن طريق الدخول في شراكات دفاعية معها من أجل مواجهة السياسات التوسعية للصين في بحر الصين الجنوبي، والتي بدورها تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي.

ثانيًا: سلوك إدارة أوباما تجاه الشراكة عبر المحيط الهادئ.

أعلنت إدارة الرئيس باراك أوباما في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩ خلال فترة مفاوضات جولة منظمة التجارة العالمية في الدوحة عن نيتها في بدء المفاوضات حول الانضمام إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP، وتعمل هذه الشراكة على عقد اتفاقية للتجارة الحرة تضم ١٢ دولة (الولايات المتحدة الأمريكية وكلاً من أستراليا، وبروناي، وكندا، وشيلي، واليابان، وسنغافورة، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبيرو، وفيتنام)، وتمثل هذه الدول أكثر من ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويرى أطراف هذه الشراكة (TPP) أن هذا الاتفاق شامل، وذا مستوى عالٍ من حيث أنه يسعى إلى إزالة التعريفات الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التجارة في السلع، والخدمات، والزراعة، بالإضافة إلى أنه يسعى إلى توسيع القواعد المتعلقة بحقوق الملكية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها من القضايا ذات الصلة بالتجارة. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يتعين على الكونجرس الموافقة على هذه الاتفاقية من أجل دخولها حيز النفاذ والالتزام بشروطها^{١٦٥}.

وقد يترتب على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ العديد من الآثار الاقتصادية والاستراتيجية، فتتوقف الآثار الاقتصادية المحتملة لهذه الاتفاقية على عدد من العوامل منها: مدى تحرر التجارة طبقاً لما تنص عليه الاتفاقية، فضلاً عن مستوى النمو الفعلي والمُحتمل في التجارة والاستثمار بين أعضاء TPP. رأت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما أن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ستكون أكبر اتفاقية تجارة حرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما ستجذبه من تدفقات تجارية ومن خلال إزالة التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات المصنعة ومعظم السلع الزراعية، كما رأت أيضاً أن وجود اليابان ضمن أطراف الاتفاقية أعطى وزناً للجانب الاقتصادي لها، وذلك لأن اليابان تُعتبر صاحبة أكبر اقتصاد بين الدول الأطراف في الاتفاقية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يعزز من قوة هذه الشراكة، ويعطيها ثِقلاً تجذب به دولاً أخرى للانضمام إليها^{١٦٦}.

¹⁶⁵ Ian F. Fergusson and others, "The Trans-Pacific Partnership (TPP): Negotiations and Issues for Congress", *Congressional Research Service*, 20 March 2015, P. 1.

¹⁶⁶ Brock R. Williams and others, "The Trans-Pacific Partnership (TPP): In Brief", *Congressional Research Service*, 9 February 2016, P. 2.

ويترتب على هذه الاتفاقية أيضًا عددًا من الآثار الاستراتيجية فيما يتعلق بالسياسة التجارية الأمريكية ومصالحها الجيوسياسية في منطقة آسيا-الباسيفيك؛ حيث أكدت إدارة الرئيس أوباما أن الاتفاقية ستعزز من نظام التحالف الأمريكي، وستؤكد على الدور القيادي الاقتصادي لواشنطن في المنطقة، كما ستعمل اتفاقية TPP على التصدي للصعود الصيني اقتصاديًا وسياسيًا إذا تم تطبيقها بنجاح، أما إذا فشلت، فإن ذلك سوف يعطي الصين الفرصة لتشكيل القواعد التجارية والدبلوماسية في إقليم آسيا-الباسيفيك، والتي ستصب في مصلحة بكين، وتقلل من المصالح الأمريكية في المنطقة. ولكن عملت إدارة أوباما على الاستفادة من هذه الاتفاقية لتحقيق عددٍ من الأهداف الاستراتيجية فيما يتعلق بالسياسة التجارية الأمريكية، وأيضًا لعمل اتفاقيات ثنائية مع دول آسيا-الباسيفيك؛ مما يتيح فتح أسواق جديدة، كما يُمكن أن تفتح هذه الاتفاقية المجال لواشنطن للعب دور فَعَّال في المفاوضات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، والمفاوضات التجارية الأخرى¹⁶⁷.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي TTIP لتدعيم الدور التجاري لها مع دول الاتحاد الأوروبي. وتُعتبر هذه الشراكة، بالإضافة إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ، فرصة جيدة لواشنطن من أجل تعزيز حرية التجارة، ووضع قواعد وممارسات تتجاوز تلك التي تغطيها منظمة التجارة العالمية، كما أن هاتين الشراكتين سوف تضغطان على الدول الغير أطراف فيهما؛ وذلك لأن هدفهما هو تحفيز النمو الاقتصادي القاصر على الدول الأطراف، كما أنهما يُمثِّلان المعايير العالمية لتنظيم التجارة، وبالتالي سوف تضغط على الدول غير الأطراف لكي تتكيف مع الوضع العالمي الجديد الذي ستشكله الدول الأطراف في الاتفاقيتين¹⁶⁸.

بالنسبة لموقف الصين من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، يري العديد من الإعلاميين والاستراتيجيين الصينيين الذين تربطهم علاقة قريبة بجهاز الدولة، أن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ هدفها احتواء الصين اقتصاديًا من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، تمامًا مثلما فعلت واشنطن من الناحية العسكرية عندما وسَّعت من وجودها العسكري في المنطقة تحت إدارة أوباما من أجل احتواء الصين عسكريًا. ولقد عزَّز من هذا التصور، قيام كلاً من الرئيس أوباما، والممثل التجاري الأمريكي مايكل فرومان، بمحاولة حشد دعم داخل الكونجرس الأمريكي للتصديق على اتفاقية TPP على أساس أنها ضرورية لاستمرار القيادة الإقليمية الأمريكية في

¹⁶⁷ Ibid, P. 3.

¹⁶⁸ "Trans-Pacific Partnership: geopolitical implications for EU-US relations", European Parliament: Directorate-General for external policies, 2016, PP. 35-38, available at: [http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/535008/EXPO_STU\(2016\)535008_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/535008/EXPO_STU(2016)535008_EN.pdf), accessed on: 12/11/2017.

مواجهة التحدي الصيني، كما أن هذه الاتفاقية تحتوي على كثير من الدول التي ترفض وجود الهيمنة الصينية مثل اليابان ونيوزيلندا، وهذا جعل بكين تتصور أن الهدف من هذه الاتفاقية جيوسياسي أكثر منه أداة اقتصادية لفتح أسواق جديدة للتجارة وللاستثمار^{١٦٩}.

قامت الصين في نفس الوقت بالدخول في مفاوضات حول "الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة" RCEP مع الدول العشر من رابطة الآسيان (بروناي، وكمبوديا، وإندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وفيتنام)، بالإضافة إلى ستة دول لديها اتفاقيات تجارية قائمة مع دول الآسيان (أستراليا، والصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، ونيوزيلندا). وتسعى الصين من وراء هذه الشراكة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا. وقد شاركت سبع دول آسيوية في المفاوضات التي تُعقد في كل من هذه الشراكة، والشراكة عبر المحيط الهادئ. ويرى بعض الباحثين الغربيين أن الصين لا تهدف من وراء عقد الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة مجرد خلق كتل اقتصادي إقليمي في شرق آسيا، ولكن أيضًا استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية منها^{١٧٠}.

وأخيرًا، تُعتبر اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ جزءًا من استراتيجية "التوجه نحو آسيا" خلال إدارة أوباما؛ حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء هذه الاستراتيجية إلى توسيع وجودها الاقتصادي في المنطقة، إلى جانب الوجود العسكري والدبلوماسي من أجل مواجهة الصعود الصيني، كما رأت إدارة أوباما أن هذه الاتفاقية يمكن أن تُستخدَم كأداة لمضاعفة الصادرات الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك، أرادت واشنطن من وراء TPP موازنة الدور القيادي لبكين في محاولتها لعمل كتل اقتصادي في شرق آسيا^{١٧١}.

ثالثًا: سلوك إدارة أوباما تجاه التهديد النووي لكوريا الشمالية.

تُعتبر كوريا الشمالية واحدة من أكثر المناطق إثارة للجدل والمشاكل المستمرة في السياسة الخارجية الأمريكية منذ فترة ما بعد الحرب الباردة، ولم يكن أبداً لواشنطن علاقات دبلوماسية رسمية مع بيونغ يانغ. ولقد شغلت المفاوضات حول الملف النووي لكوريا الشمالية الإدارات الأمريكية السابقة، وكانت بيونغ يانغ تحظى بمئات الملايين من المساعدات الأمريكية، والتي توقفت عام ٢٠٠٩، وفي نفس الوقت، كانت وجهة للعديد من العقوبات الأمريكية. تشمل

¹⁶⁹ Ibid, P. 15.

¹⁷⁰ Adrian H. Hearn and Margaret Myers, "China and the TPP: Asia-Pacific Integration or Disintegration?", *The Dialouge*, July 2015, P. 2.

¹⁷¹ Zhonghe Mu, "TPP's Impacts and China Strategies in Response", Center for International development, No. 490, January 2014, P. 10.

المصالح الأمريكية في كوريا الشمالية على مخاوف أمنية، وسياسية، وقضايا تتعلق بحقوق الإنسان، كما أن التحالفات العسكرية الثنائية مع كوريا الجنوبية، وأيضًا مع اليابان، تُلزم الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن حلفائها ضد أي هجوم من كوريا الشمالية، وتتحوف واشنطن من اندلاع أي صراع في شبه الجزيرة الكورية أو انهيار حكومة بيونغ يانغ؛ لأنه يمكن أن يكون له آثار خطيرة على الاقتصاد الإقليمي بل والعالمي. وتؤثر المفاوضات الدبلوماسية حول برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية على العلاقات الأمريكية مع جميع القوى الكبرى في المنطقة، حتى أنها أصبحت عاملاً مُعَقِّدًا في العلاقات الأمريكية-الصينية^{١٧٢}.

لقد كانت سياسة إدارة أوباما تُعرَف بالصبر الاستراتيجي "Strategic Patience"، التي تقوم بالضغط على نظام بيونغ يانغ مع الإصرار على عودته إلى المحادثات السداسية، كما سعت هذه السياسة إلى إلزام كوريا الشمالية بالخطوات اللازمة لنزع السلاح النووي مثلما وعدت سابقًا الدول الأطراف في المحادثات السابقة. وقامت واشنطن بالتنسيق مع كوريا الجنوبية واليابان بمحاولة إقناع الصين باتخاذ موقف أكثر صرامة مع كوريا الشمالية، وممارسة الضغط عليها من خلال حظر تصدير الأسلحة لها، وفرض العقوبات عليها؛ وذلك لأن بكين تُعتبر أكبر شريك تجاري لبيونغ يانغ، وأيضًا من أقدم حلفائها، وقد أكدت إدارة أوباما على سعيها للتوصل إلى صفقة شاملة مع بيونغ يانغ، إذا تخلت عن أسلحتها النووية وقامت بتجميد أنشطتها النووية في مقابل تطبيع العلاقات بينهما^{١٧٣}.

وفي إطار سياسة الصبر الاستراتيجي، تحركت الولايات المتحدة الأمريكية نحو تعزيز التعاون الأمني مع كوريا الجنوبية من خلال تنظيم خطط للردع والدفاع المشترك من أجل مواجهة الاستفزازات العسكرية المتكررة التي تقوم بها كوريا الشمالية. وفي مارس عام ٢٠١٥، وضعت واشنطن وجيش سول خطة حرب جديدة "Operations Plan 5015" تشتمل على ضربات وقائية للمرافق النووية والصاروخية لبيونغ يانغ، ومنذ عام ٢٠١٦، بدأ الحلفاء في إجراء تدريبات عسكرية مشتركة لممارسة الخطة الجديدة، علاوة على ذلك، قررت واشنطن وسول في يوليو ٢٠١٦ إنشاء نظام دفاعي يسمى "THAAD"، وهو نظام دفاع صاروخي متقدم للقوات الأمريكية في كوريا الجنوبية من أجل تعزيز القدرات الدفاعية للتحالف ضد تهديدات الصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية^{١٧٤}.

¹⁷² Emma Chanlett and others, "North Korea: U.S. Relations, Nuclear Diplomacy, and Internal Situation", *Congressional Research Service*, 15 January 2016, P. 2.

¹⁷³ Ibid, P. 6.

¹⁷⁴ Kim Hyun, "Comparing North Korea Policies of the Obama and Trump Administrations", *Nanzan Review of American Studies*, Vol. 39, 2017, PP: 53-54.

وعلى الرغم من تفضيل إدارة أوباما اتباع نهج المشاركة والدبلوماسية مع كوريا الشمالية، واستعدادها لإشراكها في حوار لإيجاد حل لملف البرنامج النووي، إلا أن كوريا الشمالية عملت على استفزاز إدارة أوباما من خلال العديد من المواقف. ففي أبريل عام ٢٠٠٩، قامت بإجراء اختبار لصاروخ طويل المدى، ومثل ذلك تحديًا كبيرًا لإدارة أوباما، وإشارة إلى نية بيونغ يانغ في تعاملها مع واشنطن من موقف قوة، ولم تكتفِ بذلك، بل قامت في مايو عام ٢٠٠٩ بعمل تجربة أخرى لتخصيب اليورانيوم، وقد ردت إدارة أوباما على تلك التجربة النووية بحصولها على قرار من مجلس الأمن بعقاب بيونغ يانغ، وأصدر مجلس الأمن في ١٢ يونيو عام ٢٠٠٩ قرار رقم ١٨٧٤، والذي دعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تطبيق عدة عقوبات ضد كوريا الشمالية منها: حظر المعاملات المالية المتعلقة بتجارة كوريا الشمالية في مجال أسلحة الدمار الشامل وما يتعلق بتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى تفتيش الشحنات المنقولة عن طريق البحر؛ حيث إنه يجب تفتيش السفن التي يُشتَبه في حملهم لأسلحة، أو ما يتعلق بتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل ذات الصلة بكوريا الشمالية، إذا كانت تلك السفن موجودة في المياه الإقليمية أو الموانئ التابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة^{١٧٥}.

قامت كوريا الشمالية في نوفمبر عام ٢٠١٠، بالسماح لمجموعة من الخبراء الأمريكيين بزيارة منشأة متخصصة في تخصيب اليورانيوم لتؤكد للولايات المتحدة الأمريكية وللمجتمع الدولي بأكمله بأنها تمتلك قدرات نووية، لذلك تبنت إدارة أوباما نهجًا أكثر عدوانية تجاه كوريا الشمالية، وتحركت واشنطن بشكل انفرادي، وأيضًا في إطار متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة من أجل فرض المزيد من العقوبات الصارمة على كوريا الشمالية. ورغم ذلك، استأنفت واشنطن المحادثات الثنائية مع بيونغ يانغ، وفي ١٢ فبراير عام ٢٠١٢، تم التوصل إلى اتفاق بين البلدين، بموجبه أعلنت إدارة أوباما أنها لا تحمل أي نية عدائية تجاه بيونغ يانغ، ووعدت بتقديم مساعدات غذائية لها، وفي المقابل أعلنت بيونغ يانغ تجميد أسلحتها النووية وبرامج الصواريخ الباليستية، ولكن سرعان ما فشلت الاتفاقية بعد قيام كوريا الشمالية في إبريل عام ٢٠١٢ بعمل اختبار لصواريخ طويلة المدى، مما أنهى محاولات أوباما حول نزع السلاح النووي من بيونغ يانغ. وفي ربيع ٢٠١٣، فجرت كوريا الشمالية مجموعة من التصريحات الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، واليابان، والتي اشتملت على تهديدات باستخدام أسلحتها النووية ضد الأهداف الأمريكية^{١٧٦}.

¹⁷⁵ Larry A. Niksch, "North Korea's Nuclear Weapons Development and Diplomacy", *Congressional Research Service*, 5 January 2010, PP: 4-5.

¹⁷⁶ Evans J. Revere, "Facing the Facts: Towards a US-North Korea Policy", *The Brookings Institution*, October 2013, PP: 9-10.

لا زال يشعر المحللون الأمريكيون بالقلق إزاء نجاح الأسلحة النووية لكوريا الشمالية والتطور الذي تشهده، بالإضافة إلى رؤية بيونغ يانغ لضرورة امتلاكها للأسلحة النووية على أنها تحقق "الردع، والهيبة الدولية، والدبلوماسية القسرية". وقد صرحت كوريا الشمالية أنها لن تتخلص من أسلحتها النووية إلا إذا فعلت ذلك جميع الدول الأخرى التي تمتلكها، وأعلنت بيونغ يانغ في يناير ٢٠١٦، أنها نجحت في اختبار "قنبلة هيدروجينية"، ولكن أكدت الحكومة الأمريكية أن البيانات الأولية التي وصلت لها غير متسقة مع إدعاءات كوريا الشمالية بتفجير قنبلة هيدروجين حراري كامل العضوية^{١٧٧}.

لقد اتخذت الأمم المتحدة أثناء فترتي حكم إدارة أوباما عدة قرارات بشأن التهديد النووي لكوريا الشمالية، فبالإضافة إلى القرار رقم ١٨٧٤ الذي جاء ردًا على الاختبار النووي الثاني لبيونغ يانغ في ٢٥ مايو ٢٠٠٩، أصدر مجلس الأمن بالأمم المتحدة القرار رقم ٢٠٩٤ في ٧ مارس ٢٠١٣ ردًا على الاختبار النووي الثالث الذي قامت به كوريا الشمالية في ١٢ فبراير ٢٠١٣، ومن ضمن العقوبات التي تضمنها هذا القرار: وضع التكنولوجيا النووية والصاروخية مزدوجة الاستخدام على قائمة الواردات المحظورة، وتقييد علاقة كوريا الشمالية بالنظم المصرفية الدولية. وفي ٢ مارس عام ٢٠١٦، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٢٧٠ ردًا على الاختبار النووي الرابع الذي أطلقته كوريا الشمالية في ٦ يناير ٢٠١٦، وتضمن هذا القرار عددًا من العقوبات منها: توسيع نطاق حظر الأسلحة ليشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتفتيش الإجباري على البضائع الداخلة والخارجة من كوريا الشمالية، وتحذير الدول من فتح مؤسسات مالية جديدة أو فروع مصرفية في بيونغ يانغ. وفي ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٣١٢ ردًا على الاختبار النووي الخامس لكوريا الشمالية الذي أجرته في ٩ سبتمبر عام ٢٠١٧، والذي رفع من سقف العقوبات الاقتصادية على بيونغ يانغ ومنها: العمل على إغلاق مكاتب وحسابات وفروع تابعة للمصارف الأجنبية خلال ٩٠ يومًا، وحظر بيع سفن ومروحيات جديدة إلى كوريا الشمالية^{١٧٨}.

وعلى الرغم من القرارات العديدة التي نجحت واشنطن في استصدارها من الأمم المتحدة لمواجهة الخطر النووي لكوريا الشمالية، إلا أن هذه القرارات لم تُنتهي بيونغ يانغ عن استكمال برنامجها النووي والصاروخي. ولقد تم انتقاد سياسة إدارة أوباما المعروفة "بالصبر الاستراتيجي"؛ لأنها لم تستطع وقف الأنشطة النووية والصاروخية الغير مشروعة في كوريا الشمالية، كما لم

¹⁷⁷ Emma Chanlett and others, Op .cit, P. 11.

¹⁷⁸ "UN Security Council Resolutions on North Korea," Arms Control Association, January 2018, available at: <https://www.armscontrol.org/factsheets/UN-Security-Council-Resolutions-on-North-Korea>, accessed on: 25/6/2018.

تستطع أن تمارس الضغط اللازم على بيونغ يانغ من أجل العودة إلى التفاوض حول نزع الأسلحة النووية، بل على عكس ما أرادته الإدارة الأمريكية، قامت كوريا الشمالية خلال السنوات الثماني من حكم الرئيس أوباما بتوسيع مخزونها من المواد النووية القابلة للاستخدام في تطوير أسلحتها النووية، كما أجرت أربعة تجارب نووية، وسارعت في أنشطتها في مجال الصواريخ الباليستية، وفي أواخر عام ٢٠١٦، أشارت مجموعة من التقارير إلى امتلاك كوريا الشمالية ما يكفي من البلوتونيوم لعمل حوالي ١٠ رؤوس نووية، بالإضافة إلى ذلك، كان من المعروف أن لديها منشأة لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب من أجل صناعة الأسلحة النووية^{١٧٩}.

فشلت كذلك سياسة "الصبر الاستراتيجي" لإدارة أوباما في إقناع الصين بممارسة ضغوط دبلوماسية على نظام بيونغ يانغ، وتطبيقها للعقوبات التي أقرتها الأمم المتحدة على كوريا الشمالية من أجل تعليق برنامجها النووي والعودة إلى طاولة المفاوضات. وقد كان موقف الصين يتميز بالسلبية، وذلك بسبب تردد الصين في تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تضمنت فرض المزيد من العقوبات على بيونغ يانغ، وبدلاً من ذلك، كانت الصين تميل إلى أن تكون داعمة بدلاً من كونها حاسمة بالنسبة لكوريا الشمالية، والتي تُمثّل الشريك التجاري الرئيسي لها، بالإضافة إلى كونهما حلفاء منذ أمد طويل^{١٨٠}.

الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا في عهد باراك أوباما:

تمثل العديد من جوانب استراتيجية "التوجه نحو آسيا" امتداداً وليس تحولاً في السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث اتبعت إدارة أوباما مجموعة من السياسات التي كانت تتبعها الحكومات الأمريكية السابقة، من حيث سعيها إلى تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا-الباسيفيك من خلال الحفاظ على وجود قوات عسكرية كبيرة في شرق آسيا، بالإضافة إلى إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في معظم التطورات الدبلوماسية في المنطقة، ويرى بعض المراقبين أن إدارة أوباما قد زادت من عمقها ومدى انتشارها في آسيا-الباسيفيك بناءً على مبادرات إدارة جورج دبليو بوش. فعلى سبيل المثال، قامت إدارة أوباما بتعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين في آسيا، كما قامت بالتفاوض على اتفاقية "الشراكة عبر المحيط الهادئ"، ودخلت الإدارة في شراكات جديدة مع الهند، وإندونيسيا، وفيتنام، كما اهتمت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما بالارتباط بالمؤسسات

¹⁷⁹ Daryl A. Kimball, "Recalibrating U.S. Policy toward North Korea", Arms Control Association, Volume 9, Issue 1, February 2017, available at: <https://www.armscontrol.org/Issue-Briefs/2017-02-01/Recalibrating-US-Policy-Toward-North-Korea>, accessed on: 17/11/2017.

¹⁸⁰ Kim Hyun, "Comparing North Korea Policies of the Obama and Trump Administrations", Op. cit, P. 54.

الإقليمية متعددة الأطراف، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تدعيم وجودها الدبلوماسي والعسكري في منطقة آسيا-الباسيفيك، وذلك جعل العديد من قادة دول المنطقة يشعرون بالاهتمام الأمريكي بالمنطقة أكثر من الإدارات السابقة^{١٨١}.

أما أبرز الاختلافات بين إدارة أوباما وإدارة جورج دبليو بوش تجاه دول جنوب شرق آسيا تتمثل في اختلاف المذاهب، فمثلاً ركزت إدارة بوش على الأحادية الأمريكية، والأعمال العسكرية الوقائية، وإجبار الدول المارقة على تغيير أنظمتها، ولم يكن مذهب إدارة بوش موافقاً مع تعددية الأطراف ومبدأ عدم التدخل الذي تتبناه معظم الدول الآسيوية، كما أثرت حرب العراق بالسلب على شعبية الولايات المتحدة الأمريكية في الدول الآسيوية ذات الأغلبية المسلمة. أما إدارة أوباما، فقد بذلت العديد من الجهود من أجل إعادة تأهيل هذا الجانب من الصورة الأمريكية في آسيا لتمثل نقطة انطلاق رئيسة عن سياسات سلفه، ولذلك قامت إدارة أوباما عام ٢٠٠٩ بالتوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون، لتعميق علاقتها بدول جنوب شرق آسيا. ويتمثل التغيير الثاني في سعي إدارة أوباما إلى التخفيف من حدة الصورة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية التي تبناها بوش؛ لذلك أكدت كلينتون أن السياسة الخارجية الأمريكية ستعمل على أساس التعاون والمشاركة، لأن واشنطن لا يمكنها أن تحل مشاكل العالم بمفردها، وأكدت على التعاون القائم على تعدد الأطراف^{١٨٢}.

يعتمد التحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا خلال إدارة أوباما على الجمع بين القوة الصلبة، والقوة الناعمة، والقوة الذكية، وذلك لدعم المصالح الأمريكية في آسيا بشكل عام، ومنطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص. ويضمن الارتباط بالمنظمات متعددة الأطراف في جنوب شرق آسيا وتعميق العلاقات مع دول المنطقة، تدعيم القوة الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني والحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي وتأمين الممرات البحرية اللازمة للتجارة وخاصة مضيق ملقا. لقد استخدمت إدارة أوباما كل هذه الأدوات من أجل الإبقاء على الهيمنة الأمريكية في القارة ومنع الدول الصاعدة، وخاصة الصين من السيطرة عليها، ورغم اختلاف الاستراتيجية التي اتبعتها إدارة أوباما عن تلك التي اتبعتها إدارة جورج دبليو بوش، إلا أن الأهداف التي سعت إليها الإدارتين تتشابه إلى حد كبير^{١٨٣}.

¹⁸¹ Mark E. Manyin and others, "Pivot to the Pacific? The Obama Administration's Rebalancing toward Asia", Op. Cit., P. 2.

¹⁸² Mayang A. Rahawestri, "Obama's Foreign Policy in Asia: More Continuity than Change", *Security Challenges*, Vol. 6, No. 1, autumn 2010, PP. 115-117.

¹⁸³ Ibid, P. 119.

نُحْلَص من ذلك إلى رؤية مدى انشغال إدارة أوباما بالقضايا الهامة في المنطقة حتى لا تسمح للصين بالسيطرة على القارة. تتمثل القضية الأولى في بحر الصين الجنوبي؛ حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على لعب دور المُوازِن بين الدول التي تتنازع حول بحر الصين الجنوبي، فقامت بتقوية تحالفاتها مع العديد من الدول وتقديم الدعم الأمني والمالي لهم، ومن هذه الدول: فيتنام والفلبين؛ لمواجهة الصين التي تدّعي ملكيتها الكاملة لبحر الصين الجنوبي. أما بالنسبة للقضية الثانية، فتتعلق باتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، حيث كانت واشنطن تهدف إلى تكوين كتل اقتصادية إقليمية يستبعد بكين، وقد رأت الصين أن الهدف من هذه الاتفاقية هو احتواؤها، وقامت بعمل الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة، والتي استبعدت منها واشنطن. وتتمثل القضية الثالثة في التهديد النووي لكوريا الشمالية، ولقد اتبعت إدارة أوباما سياسة "الصبر الاستراتيجي" لحل هذا الملف وفُضِّلَت استخدام الحوار والحلول الدبلوماسية من أجل حل هذه القضية، ولكن لم تستطع إدارة أوباما أن تنجح في إيقاف البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

خاتمة الفصل:

يتناول هذا الفصل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس باراك أوباما؛ حيث عملت إدارة أوباما على التركيز على منطقة آسيا-الباسيفيك بسبب أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى خطر الصعود الصيني الذي يهدد الهيمنة الأمريكية في المنطقة؛ لذلك اتبعت إدارة أوباما استراتيجية "التوجه نحو آسيا" والتي تقوم على ست ركائز: تقوية التحالفات الأمنية، وتوسيع الوجود العسكري الأمريكي، وتوسيع التجارة والاستثمار، وتعميق العلاقات مع القوة الصاعدة، والتعاون مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. واهتمت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما بالانخراط في مشاكل القارة بما يُمكنها من لعب دور فَعَال في المنطقة، يثبت للصين أن الهيمنة الأمريكية في القارة ستظل ولن تقبل أن ينافسها فيها أحد، ويتضح ذلك من خلال تدخل واشنطن في قضية بحر الصين الجنوبي على الرغم من عدم وجودها كطرف مباشر في النزاع، واهتمام واشنطن أيضًا بالجانب الاقتصادي وقيامها بإبرام اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، بالإضافة إلى عمل إدارة أوباما على التصدي للتهديد النووي لكوريا الشمالية كونها تشكل خطرًا على الأمن الإقليمي والأمن العالمي، لذلك اتبعت مزيجًا من سياسة الحوار وسياسة العقوبات مع نظام بيونغ يانغ من أجل الضغط عليه للتخلي عن البرنامج النووي له. ولكن لم تستطع إدارة أوباما حل النزاع المتعلق ببحر الصين الجنوبي، ولا الحصول على تصديق من الكونجرس بشأن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، كما أنها لم تستطع حل قضية البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا في

عهد الرئيس دونالد ترامب

قضت إدارة الرئيس باراك أوباما ثماني سنوات في صياغة رؤية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي دعت إلى دور مركزي للولايات المتحدة الأمريكية في قارة آسيا لتعزيز الاستقرار والازدهار، وسُميت هذه الرؤية باستراتيجية التوجه نحو آسيا "Pivot to Asia". وحرصت هذه الاستراتيجية على تدعيم جهود واشنطن في منطقة آسيا-الباسيفيك من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية، والعسكرية، والدبلوماسية مع دول المنطقة. وبعد انتهاء فترة حكم إدارة الرئيس أوباما، جاءت بعدها إدارة الرئيس دونالد ترامب، وظلَّ هناك تساؤل كبير حول إذا ما كانت الإدارة الجديدة للرئيس ترامب تنوي التخلي عن استراتيجية "التوجه نحو آسيا" والتحالفات القديمة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق آسيا، أم سوف تستمر في اتباع الاستراتيجية التي أطلقتها إدارة أوباما^{١٨٤}.

لقد ورثت إدارة ترامب نظام تحالف يوجد به العديد من التحديات، منها: خطر الصعود الصيني، والتهديد النووي المستمر لكوريا الشمالية، بالإضافة إلى النزاعات الإقليمية بين الصين وجيرانها منهم: اليابان والفلبين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. وردًا على ذلك، أعلن ترامب أثناء حملته الانتخابية أنه سيتخذ موقفًا حازمًا من الصين بعد توليه الرئاسة، وأيضًا أبدى بعض التحفظات على أفعال اليابان وكوريا الجنوبية في المنطقة، إلا أنه بعد أن تولَّى الرئاسة، صرَّح أنه لا ينوي هدم التحالفات الأمريكية القديمة في آسيا-الباسيفيك، بل على العكس، قام بتقوية العلاقات الثنائية بالحلفاء القدامى للولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة^{١٨٥}.

ولقد أعلن ترامب عن تبنيه استراتيجية "الإندو-باسيفيك الحر والمفتوح"، والتي ركَّز من خلالها على إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعقد سلسلة من الصفقات التجارية الثنائية مع دول المنطقة التي ترغب المشاركة في تجارة حرة وعادلة. ويردد الرئيس ترامب كثيرًا مصطلح "الإندو-باسيفيك" كبديل لمصطلح "آسيا-الباسيفيك"، للتأكيد على الأهمية الكبيرة التي تعطيها الولايات المتحدة الأمريكية للهند، وحرصها على تعميق العلاقات معها^{١٨٦}.

¹⁸⁴ Eleanor Albert, "What Future for the Asia Pivot Under Trump?", *Council on Foreign Relations*, 14 December 2017, available at: <https://www.cfr.org/expert-roundup/what-future-asia-pivot-under-trump>, accessed on: 11/12/2017.

¹⁸⁵ Ibid.

¹⁸⁶ Chia-yi Lee and Su-Hyun Lee, "Trump's Asia Trip: Inconsistent US Foreign Policy?", *Nanyang Technological University: RSIS*, No. 217, 16 November 2017, P. 2.

المبحث الأول: استراتيجية التوجه نحو آسيا في ظل إدارة دونالد ترامب

تحدث العديد من التغيرات مع كل انتخابات للرئاسة الأمريكية خاصة إذا انتقلت من حزب إلى حزب آخر، ويصاحب ذلك بعض الغموض حول توجهات الإدارة الجديدة فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية والأمنية التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد فوز الرئيس دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأمريكية، كان هناك بعض الغموض حول منهج السياسة الخارجية الذي ينوي اتباعه، ولقد أطلق داعمو الرئيس ترامب مصطلح السلام عن طريق القوة "Peace through Strength" على منهج السياسة الخارجية للإدارة الجديدة، والذي اتبعه الرئيس رونالد ريغان من قبل، وينوي ترامب من وراء اتباع هذا المنهج بناء الأمن والازدهار للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية، كما يرى ترامب أن الهيمنة الأمريكية على العالم والسيطرة على منطقة آسيا-الباسيفيك لن تتحقق إلا بتفوق القوة الأمريكية، وبالتالي، يطرح فوز الرئيس ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية العديد من التساؤلات حول مستقبل استراتيجية "التوجه نحو آسيا" التي أطلقها الرئيس السابق باراك أوباما^{١٨٧}.

رفع ترامب شعار "أمريكا أولاً" America First؛ ليعبر عن الرؤية التي يسعى إلى تطبيقها؛ حيث قال إن واشنطن سوف تسعى لترسيخ علاقات جيدة مع كل دول العالم، مع الأخذ في الاعتبار أنه من حق كل دولة أن تضع مصالحها أولاً، وكان يقصد ترامب بالمصالح الأمريكية، المصالح المادية والاقتصادية، وليس حماية أو نشر القيم الليبرالية. وتتمثل المصلحة الأمريكية وفقاً له في حماية الوظائف، والصناعة، والحدود الأمريكية من الذين يسعون لإهدار هذه الحقوق. ويرى الكثير من المحللين أن ترامب يبدو متمسكاً بأسلوب "عقد الصفقات" فيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأخرى^{١٨٨}.

لقد تحدث الرئيس ترامب في ١٠ نوفمبر عام ٢٠١٧ أثناء قمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك عن حلم الإندو-باسيفيك "Indo-Pacific Dream"، وبموجب هذه الفكرة، تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الهند للعب دور المُوازن للصين في منطقة آسيا-الباسيفيك. وقد عرّف بعض الخبراء السياسيين هذا الحلم بأنه استراتيجية ما بعد التوجه نحو آسيا "Post-Pivot Strategy" لترامب، على الرغم من عدم وضع سياسات مفصلة توضح ملامح هذه الفكرة إلى حد كبير. ووفقاً لإيمي سيريت، مدير برنامج جنوب شرق آسيا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فإن استراتيجية إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما التوجه نحو آسيا "Pivot to

¹⁸⁷ Bates Gill, "Pivotal Days: US-Asia-Pacific Alliances in the Early Satges of the Trump Administration", Chatham House, June 2017, P. 3.

^{١٦٢} كارن أبو الخير، "أمريكا أولاً: رؤية ضيقة للمصلحة القومية تصطدم بواقع عالمي معقد، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد ٢٠ مارس- أبريل ٢٠١٧، ص ٨٦-٨٧.

"Asia كانت لها ثلاث ركائز أساسية هي: الأمن والاقتصاد والتركيز على جنوب شرق آسيا. أما استراتيجية إدارة الرئيس ترامب "ما بعد التوجه نحو آسيا"، تركز حول سياسة "أمريكا أولاً" و"مبدأ المعاملة بالمثل"، أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد أكد ترامب على أن "الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي"، وأنه لا غنى عنه للحفاظ على القوة القومية للولايات المتحدة الأمريكية¹⁸⁹.

لقد وضعت إدارة ترامب منطقة الإندو-باسيفيك على قمة أولوياتها الإقليمية كما هو موضح في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٧، كما ترحب الاستراتيجية بصعود الهند كقوة عالمية رائدة، وتؤكد على تطوير العلاقات الدفاعية بين البلدين. وتركز إدارة ترامب على جعل نيو دلهي تعمل بشكل مكثف فيما يتعلق بأنشطتها الإقليمية في شرق آسيا. وفي أكتوبر عام ٢٠١٧، صرح وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، ريكس تيلرسون، أن الولايات المتحدة الأمريكية تُركّز بشدة على العمل عن كثب مع الهند حول القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن عبر منطقة الإندو-باسيفيك¹⁹⁰.

لقد أعلن الرئيس ترامب خلال خطاب ألقاه في فيتنام عن "استراتيجية الإندو-باسيفيك الحر والمفتوح (Free and Open Indo-Pacific Strategy)"، وقد قام أليكس وونج، مساعد وزير الخارجية لشئون شرق آسيا والمحيط الهادئ، بتوضيح الهدف من هذه الاستراتيجية؛ حيث ترغب واشنطن في خلق توازن أكثر للقوة ضد توسع الصين من خلال ربط الهند بمنطقة شرق آسيا، وكذلك ربط الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وأستراليا بمنطقة المحيط الهندي، وتم وضع تلك الفكرة في هيكل تنظيمي يسمى Quad "رباعية" الأنظمة البحرية الديمقراطية الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، والهند، واليابان، وأستراليا. وتريد واشنطن من خلال "استراتيجية الإندو-باسيفيك الحر والمفتوح" أن تصبح شعوب المنطقة لديها قدر من الحرية للحصول على حقوقهم الأساسية والقدرة على التصدي للفساد، ومع مرور حوالي ٥٠% من التجارة عبر منطقة الإندو-باسيفيك من خلال الطرق والممرات البحرية، لاسيما عبر بحر الصين الجنوبي، أصبحت الممرات البحرية المفتوحة وكذلك الممرات الهوائية المفتوحة في هذه المنطقة ذات أهمية حيوية متزايدة للعالم بأكمله. وقد أكد وونج أن "استراتيجية الإندو-باسيفيك الحر والمفتوح" لا تستهدف موازنة الصعود الصيني فقط؛ وذلك لأن تلك المنطقة أكبر من الصين، فحول الآسيان وحدهم يوجد بهم حوالي ٦٠٠ مليون نسمة، وفي الهند يوجد ١.٢ مليار نسمة¹⁹¹.

¹⁸⁹ Charlotte Gao, "Trump's Half-Baked Post-Pivot Strategy", Op. Cit.

¹⁹⁰ Alyssa Ayres, "The U.S. Indo-Pacific Strategy Needs More Indian Ocean", Council on Foreign Relations, 25 May 2018, available at: <https://www.cfr.org/expert-brief/us-indo-pacific-strategy-needs-more-indian-ocean>, accessed on 29/ 6/2018.

¹⁹¹ Alex N. Wong, "Briefing on The Indo-Pacific Strategy", US Department of State, 2 April 2018, available on: <https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/04/280134.htm>, accessed on: 29/6/2018.

ولقد اتصف تعامل إدارة ترامب مع ركائز استراتيجية التوجه نحو آسيا الست التي وضعتها إدارة أوباما بالاختلاف في بعض الأحيان، والتشابه في أحيان أخرى، لذلك سيتم استعراض الركائز التي تعرضت إليها إدارة ترامب، والسياسات التي تم صياغتها للتقارب مع دول شرق وجنوب شرق آسيا.

الركيزة الأولى: تقوية التحالفات الأمنية.

تَحَدَّث دونالد ترامب أثناء حملته الانتخابية عن التحالف الأمريكي مع كلٍّ من اليابان وكوريا الجنوبية، وأعلن أنه في حالة فوزه، سوف يجعل هذه الدول تدفع ثمن حماية الولايات المتحدة الأمريكية لها، أو أن يقوموا بتطوير الأسلحة النووية اعتمادًا على أنفسهم دون الحماية الأمريكية، ولكن بعد فوز ترامب بالرئاسة الأمريكية، أعلن دعمه لكلٍّ من اليابان وكوريا الجنوبية، وصَوَّر علاقات التحالف بينهم على أنها علاقة متينة "Ironclad"، وقام باتخاذ مجموعة من القرارات في المجال الدفاعي لطمأنة حلفاء واشنطن في منطقة آسيا-الباسيفيك باستمرار الالتزام الأمريكي نحوهم. وفي جولته الأولى في الخارج كوزير للدفاع، سافر جيم ماتيس، إلى اليابان وكوريا الجنوبية في فبراير ٢٠١٧ من أجل التأكيد على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية ومساندة حلفائها في المنطقة. وفي مارس ٢٠١٧، قام وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، ريكس تيلرسون، بزيارة مماثلة إلى اليابان وكوريا الجنوبية لطمأنتهم على استمرار الالتزام الأمريكي مرة أخرى^{١٩٢}.

ولقد طمأن الرئيس دونالد ترامب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، مثل تايلاند والفلبين، على عدم تخلي واشنطن عنهما؛ وذلك بسبب وجود مصالح مشتركة بينهم لا يمكن تجاهلها. فبالنسبة لتايلاند، تعتمد واشنطن عليها من أجل الوصول إلى قواعد التزويد بالوقود وإصلاح المعدات، كما تُعْتَبَر واشنطن الأكثر استفادة من التحالف مع بانكوك وليس العكس. أما بالنسبة للفلبين، فعلى الرغم من وجود بعض التوترات بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والرئيس الفلبيني رودريجو دوتيرت، إلا أن التحالف الأمريكي-الفلبيني لم يتغير، وظلَّ على ما كان عليه في عهد الرئيس أوباما. كما تَحَرَّص إدارة الرئيس ترامب على تقوية العلاقات الأمنية مع الهند، والدليل على ذلك، أن واشنطن تواصل إجراء قدر كبير من التدريبات العسكرية الثنائية مع نيو دلهي، كما تحتاج واشنطن لتطوير العلاقات الأمنية معها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الإندو-باسيفيك^{١٩٣}.

¹⁹² Bates Gill, Op. Cit., PP. 6-9.

¹⁹³ Catharin Dalpino, "US Security Relations with Southeast Asia in the Trump Administration", *Contemporary Southeast Asia*, Vol. 39, No. 1, April 2017, PP.4-5.

الركيزة الثانية: توسيع الوجود العسكري.

بقى عنصر توسيع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا-الباسيفيك مستمراً خلال فترة إدارة ترامب؛ حيث تُعْتَبَر فكرة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة فكرة جوهرية ترجع إلى ما قبل استراتيجية التوجه نحو آسيا في عهد إدارة أوباما. ولقد انتقد بعض مستشاري الرئيس ترامب الإدارة الأمريكية السابقة لعدم وجود القوة العسكرية الكافية في المنطقة، وخاصة القوة البحرية، وشجع ذلك الصين على القيام بعدوانها على بحر الصين الجنوبي والشرقي؛ ولذلك وعد ترامب أثناء حملته الانتخابية بزيادة حجم البحرية الأمريكية من ٢٧٤ إلى ٣٥٠ سفينة بحرية من أجل ضمان أن الحماية الأمريكية لدول جنوب شرق آسيا لن تتغير^{١٩٤}.

وبعد تولي ترامب الرئاسة، اهتم بالجانب العسكري لاستراتيجية التوجه نحو آسيا كأحد أهم الأدوات للحفاظ على الهيمنة الأمريكية؛ لذلك اقترح ترامب على الكونجرس الأمريكي زيادة ميزانية الدفاع لعام ٢٠١٨ إلى نحو ٥٤ مليار دولار، وذلك من أجل بناء السفن، والطائرات العسكرية، وتقوية الوجود العسكري الأمريكي في الممرات البحرية الدولية الهامة، والتي تتضمن بحر الصين الجنوبي، وأيضاً من أجل الوفاء بالوعود الانتخابية المتعلقة بزيادة السفن البحرية في منطقة آسيا-الباسيفيك لردع الصعود الصيني. ويتضح اهتمام إدارة ترامب بالجانب العسكري لاستراتيجية التوجه نحو آسيا على حساب الجانب الدبلوماسي، عندما قام بتخفيض ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية بنسبة ٣٧% من أجل زيادة ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية^{١٩٥}.

الركيزة الثالثة: توسيع التجارة والاستثمار.

وعد ترامب أثناء حملته الانتخابية بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف لصالح الاتفاقيات التجارية الثنائية، وبالفعل، بعد فوزه بانتخابات الرئاسة الأمريكية، قررت واشنطن الخروج بشكل رسمي من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP، والتي تُعْتَبَر من أكبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي أبرمتها إدارة أوباما مع ١١ دولة من دول آسيا-الباسيفيك، بالإضافة إلى ذلك، اتخذ ترامب موقفاً صارماً ضد السياسات التجارية للصين أثناء حملته الانتخابية، حيث أعلن أنه وفقاً لمبدأ "أمريكا أولاً"، يجب التصدي للممارسات التجارية غير العادلة التي تمارسها الصين، والتي تضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك تعهد ترامب بزيادة الضرائب الجمركية على المنتجات الصينية لنسبة

¹⁹⁴ Ian Storey and Malcolm Cook, "The Impending Trump Presidency and Southeast Asia", Singapore: Yusof Ishak Institute, No. 63, 21 November 2016, P. 6.

¹⁹⁵ Ashley Townshend, "America First: US Asia Policy under President Trump", University of Sydney: The United States Studies Centre, March 2017, P. 7.

تصل إلى ٤٥%، مما يفرض تهديدًا كبيرًا على الاقتصاد الصيني، وقال ترامب أن الصين دولة تتلاعب بقيمة عملتها مما يؤثر على الاقتصاد الأمريكي بالسلب؛ ومما أدى إلى عجز تجاري يصل إلى ٣٤٧ مليار دولار بين واشنطن وبكين، لذلك هدد بفرض عقوبات على الصين لتتوقف عن هذه الممارسات التجارية التي تضر واشنطن^{١٩٦}.

واتساقًا مع الوعود التي أطلقها ترامب أثناء حملته الانتخابية ضد الصين، عمل بعد توليه الرئاسة الأمريكية على اختيار موظفين في إدارته الجديدة يتبنون نفس الآراء المناهضة لبكين، ومنهم: بيتر نافارو، رئيس المجلس التجاري القومي في البيت الأبيض، والمعروف بمعارضته للسياسات التجارية الصينية، ويرى أن الممارسات التجارية غير الشرعية للصين تعتبر جوهر مشاكل الاقتصاد العالمي الحديث، كما اختار ترامب، روبرت ليتايزر، المعروف بموقفه الناقد للصين، كممثل تجاري للولايات المتحدة الأمريكية، ومسؤول عن إبرام صفقات تجارية جديدة لواشنطن، وانعكست أفكار ترامب أيضًا في "أجندة السياسة التجارية الأمريكية ٢٠١٧" فيما يتعلق بضمان توسيع التجارة بطريقة أكثر حرية وإنصافًا للشعب الأمريكي^{١٩٧}.

ولكن تغيرت تصريحات ترامب المضادة للصين فيما يتعلق بالعلاقات التجارية معها بعد زيارته لبكين؛ حيث رأى أن العجز في الميزان التجاري بين أكبر اقتصادين في العالم ليس سببه الصين، ولكن سببه الرؤساء الأمريكيين السابقين. ولقد عقد الرئيس ترامب مع الصين صفقات اقتصادية ضخمة تبلغ حوالي ربع تريليون دولار؛ ليظهر بمظهر المُعالج لمسألة العجز التجاري الضخم مع بكين، ووصف وزير التجارة الصيني، تشونغ شان، هذه الصفقات بأنها معجزة كبيرة؛ وذلك لأنها ستعمق من العلاقات الاقتصادية بين واشنطن وبكين^{١٩٨}.

ورغم ذلك عادت التوترات مرة أخرى في مطلع عام ٢٠١٨ بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشأن القضايا التجارية؛ حيث عاد ترامب في مهاجمة الممارسات التجارية غير العادلة التي تقوم بها الصين، وبدأ في تنفيذ وعوده الانتخابية المتعلقة بقمع التأثير الصيني على الاقتصاد الأمريكي، وصرح ترامب أنه سيقوم بزيادة التعريفات الجمركية على عدد من البضائع الصينية؛ لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة لبكين، وقد ردت الصين على ذلك

¹⁹⁶ Su-Hyun Lee and Chia-yi Lee, "U.S. Trade Policy in the Trump Era and Its Impact on Asia", Nanyang Technological University: RSIS, May 2017, PP. 9-11.

¹⁹⁷ Daniel C. Chow and others, "A Legal and Economic Critique of President Trump's China Trade Policies", The Ohio State University: Center for Interdisciplinary Law and Policy Studies, No. 393, 19 April 2017, PP. 2-3.

¹⁹⁸ Tom Phillips, "Trump praises China and blames US for trade deficit", *the guardian*, 9 November 2017, available at: <https://www.theguardian.com/world/2017/nov/09/donald-trump-china-act-faster-north-korea-threat>, accessed on: 23/12/2017.

بأنها ستقوم بالرد على ذلك بالمثل، وستقوم بزيادة التعريفات الجمركية على عدد من البضائع الأمريكية أيضًا إذا نفذت إدارة ترامب تهديداتها، وهناك تَخَوُّف من قيام حرب تجارية بين البلدين تؤثر على الاقتصاد العالمي بأكمله¹⁹⁹.

وصرحت الإدارة الأمريكية في ١٥ يونيو ٢٠١٨ بأن البضائع الصينية التي تبلغ قيمتها ٥٠ مليار دولار سوف تخضع للتعريفات الجمركية بنسبة ٢٥% بدءًا من ٦ يوليو ٢٠١٨، وفي اليوم التالي، توعدت الصين بالرد بالمثل؛ حيث أعلنت أنها ستقوم بفرض تعريفات جمركية ستؤثر على المزارعين والعمال الأمريكيين، وردًا على ذلك، هدد ترامب بفرض تعريفات جمركية تصل إلى ٤٠٠ مليار دولار على الصادرات الصينية، ويرى الخبراء الاقتصاديون أن العالم بالفعل يتجه نحو حرب تجارية شاملة قد تعجز منظمة التجارة العالمية عن التصدي لها²⁰⁰.

الركيزة الرابعة: التعاون مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف.

عملت إدارة أوباما على تحسين علاقاتها مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف في جنوب شرق آسيا، وتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع رابطة الآسيان، بالإضافة إلى عضوية واشنطن في قمة جنوب شرق آسيا. أما بالنسبة لإدارة ترامب، ففي الشهور الأولى من حكمها، أبدى ترامب تشككه من الدور الذي تلعبه المؤسسات الإقليمية بشكل عام، وفي آسيا بشكل خاص، ورأى أن المؤسسات الإقليمية في جنوب شرق آسيا تُشكّل عبئًا على الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك يجب أن تُركّز واشنطن على العلاقات الثنائية مع دول جنوب شرق آسيا أكثر من تركيزها على المؤسسات متعددة الأطراف التي توجد في المنطقة، ولكن هذا لا يعني أن واشنطن ستتخلي تمامًا عن دورها تجاه هذه المؤسسات من أجل تدعيم الوجود الأمريكي في المنطقة، ولكن تعطي إدارة ترامب الأولوية للعلاقات مع الدول نفسها²⁰¹.

وفي نوفمبر ٢٠١٧، قام الرئيس دونالد ترامب بالمشاركة في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك (APEC) بدانانج في فيتنام، والذي يجمع قادة ٢١ دولة لبحث القضايا الإقليمية المتعلقة بجهود التكامل الاقتصادي، وأعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعطي اهتمامًا أكبر للاتفاقيات التجارية الثنائية على حساب الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وبعد

¹⁹⁹ Richard Partington, "Trump tariffs: China retaliates with new levies on US products", The Guardian, 4 April 2018, available at: <https://www.theguardian.com/world/2018/apr/04/china-retaliates-to-trump-tariffs-with-new-levies-on-us-products>, accessed on: 8/4/2018.

²⁰⁰ Simon Kennedy, "Everything You Need to Know about the Trade War", Bloomberg News, 29 June 2018, available at: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-06-29/shots-fired-everything-you-need-to-know-about-the-trade-war>, accessed on: 30/6/2018.

²⁰¹ Satu Limaye, "Signs are Taken for Wonders: The Trump Administration and Southeast Asia", *Contemporary Southeast Asia*, Vol. 39, No. 1, April 2017, PP. 18-19.

ذلك توجه ترامب إلى العاصمة الفلبينية مانيلا للمشاركة في المؤتمر الإقليمي لدول شرق آسيا (EAS)، ولكنه لم يُعْمَ بالمشاركة بها، وعاد إلى واشنطن وأرسل وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، ريكس تيلرسون، للحضور بدلاً منه، كما شارك الرئيس ترامب في القمة ٣١ لرابطة الآسيان، وشارك أيضًا في الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس رابطة الآسيان^{٢٠٢}.

وأكد الرئيس ترامب بأنه سيقوم بالمشاركة في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك APEC المقرر انعقاده في نوفمبر ٢٠١٨ ببابوا غينيا الجديدة، وذلك امتداداً للجهود الأمريكية التي تعمل على تعميق علاقاتها بدول آسيا-الباسيفيك، والمؤسسات الإقليمية الفعّالة في المنطقة^{٢٠٣}.

الركيزة الخامسة: تعميق العلاقات مع القوى الصاعدة.

كانت العديد من الدول الصاعدة في جنوب شرق آسيا تتخوف من إدارة ترامب بسبب تصريحاته خلال حملته الانتخابية، والتي ترفع شعار "أمريكا أولاً". فمثلاً دولة مثل فيتنام، كانت تحظى بعلاقات ثنائية قوية خلال إدارة الرئيس أوباما، ولكن بدأت فيتنام تتخوف من الإدارة الجديدة بعدما أشار ترامب إليها على أنها تقوم بممارسات تجارية غير عادلة مثل الصين، بالإضافة إلى ذلك، زاد انسحاب واشنطن من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ من تَخَوُّف فيتنام من إدارة ترامب؛ وذلك لما تشكله هذه الاتفاقية من أهمية تجارية كبيرة لفيتنام من ناحية، وتخلصها من الاعتماد على الصين من ناحية أخرى، ولكن رغم هذه التخوفات، بقيت العلاقات الاقتصادية الثنائية تسير بشكل جيد، وبلغ حجم التجارة بين البلدين من يناير إلى مايو ٢٠١٧ حوالي ١٦ مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٩.٩% عن العام السابق^{٢٠٤}.

أما بالنسبة للصين، ففي أثناء حملته الانتخابية، اتخذ ترامب موقفاً معادياً للصين، وأعلن أنه ضد سياسة "الصين الواحدة" وأنه يدعم تايوان، ولكن بعد توليه الرئاسة الأمريكية، وخاصة بعد مقابلته للرئيس الصيني شي جين بينغ، تخلى ترامب عما قاله أثناء حملته الانتخابية، وأعلن دعمه لسياسة الصين الواحدة، أي الاعتراف بأن هناك صين واحدة فقط في العالم، وأن تايوان جزء لا يتجزأ منها، كما طلب دعم بكين للضغط على كوريا الشمالية فيما يتعلق بمنع تطويرها

²⁰² Roie Yellinek, "Economic Aspects of President Trump's Visit to Asia", *BESA Center Perspectives*, No. 659, 27 November 2017, PP. 2-3.

²⁰³ Gorethy Kenneth, "Trump Coming to PNG", *Post Courier*, 28 March 2018, available at: <https://postcourier.com.pg/trump-coming-png/>, accessed on: 30/6/2018.

²⁰⁴ Huong Le Thu, "Vietnam is a Promising Partner for the Trump Administration", *Asia Pacific Bulletin*, No. 387, 11 July 2017, P. 1, available at: https://www.eastwestcenter.org/system/tdf/private/apb387_2.pdf?file=1&type=node&id=36180, accessed on: 23/12/2017.

لأسلحة نووية، بالإضافة لذلك، قال الرئيس ترامب أن العلاقات الأمريكية-الصينية تشهد تحسُّناً ملحوظاً بفضل الاعتماد على الحوار مع القيادات الصينية، وخاصّة الرئيس الصيني شي جين بينغ^{٢٠٥}.

الركيزة السادسة: دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لم تُعطِ إدارة ترامب اهتماماً كبيراً لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان حول العالم، على عكس الإدارة السابقة للرئيس أوباما، ويُعتَبَر هذا التغيير موضع ترحيب من قبل العديد من النظم السلطوية الأعضاء في رابطة الآسيان، وعلى رأسهم كمبوديا التي أشادت بفوز الرئيس ترامب، وأيضاً قد ساعد هذا التغيير في تحسين العلاقات الأمريكية-التايلاندية والتي تدهورت بشكل ملحوظ بعد إطاحة الجيش بالحكومة التايلاندية الديمقراطية في مايو ٢٠١٤، بالإضافة إلى ذلك، ساعد هذا التغيير على إعادة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين على المسار الصحيح بعد الانحراف الجزئي الذي حدث منذ تولي الرئيس رودريجو دوتيرت منصبه في يونيو ٢٠١٦.^{٢٠٦}

ولكن لا يعني عدم تأكيد إدارة ترامب على الاهتمام بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في آسيا، أن واشنطن ستتخلّى تماماً عنها، ولكن ستتغير أولويات وترتيبات السياسات الأمريكية في المنطقة، وصرّح ترامب بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من انتهاكات فيما يتعلق بالحريات المدنية، وبالتالي فهو ليس في وضع جيد يجعله يحكم على الحقوق والحريات في الدول الأجنبية؛ لذلك جعلت إدارة ترامب الأولوية في منطقة آسيا-الباسيفيك للمصالح، وليس للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان^{٢٠٧}.

وبعد استعراض الركائز الست لاستراتيجية التوجه نحو آسيا خلال إدارة ترامب، يتضح وجود بعض أشكال الاستمرارية في السياسات التي اتبعتها إدارة أوباما، ولكن هذا لا يمنع وجود بعض مظاهر الاختلاف في بعض السياسات التي وضعتها إدارة ترامب تجاه دول جنوب شرق آسيا، والتي رأت أنها تصب في المصلحة القومية الأمريكية. ومما يعزز من أهمية قارة آسيا عند إدارة ترامب، الجولة التي قام بها الرئيس ترامب إلى قارة آسيا من ٣-١٤ نوفمبر ٢٠١٧ لتدعيم العلاقات الأمريكية بدول القارة.

²⁰⁵ Bernhard Bartsch and Angela Stanzel, "Sino-US Relations in the Trump Era – A Conflict in the Making?", *Trilogue Salzburg*, 2017, PP. 116-117.

²⁰⁶ Ian Storey and Malcolm Cook, "The Impending Trump Presidency and Southeast Asia", Op. Cit, P. 5.

²⁰⁷ Thitinan Pongsudhirak, "PacNet # 39 - President Trump's pivot in Asia", *Center for Strategic and International Studies*, 17 May 2017, available at: <https://www.csis.org/analysis/pacnet-39-president-trumps-pivot-asia>, accessed on: 23/12/2017.

بدأ الرئيس ترامب جولته في قارة آسيا في ٣ نوفمبر ٢٠١٧ كأطول جولة لرئيس أمريكي في قارة آسيا منذ أكثر من ربع قرن، ولقد تضمنت هذه الجولة زيارة خمس دول وهم: فيتنام، والفلبين، واليابان، والصين، وكوريا الجنوبية، ولقد استخدم ترامب هذه الرحلة لطمأنة دول منطقة الإندو-باسيفيك بالتزام الإدارة الأمريكية تجاهها، ولتعزيز التحالفات والشراكات الأمريكية في المنطقة. ولقد طرح الرئيس ترامب العديد من القضايا الاستراتيجية خلال زيارته، وأهمها: التهديد النووي لكوريا الشمالية، وقد ركزت هذه الجولة على ثلاثة أهداف: تعزيز التعاون الدولي من أجل نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية، وتشجيع إقامة منطقة إندو-باسيفيك حرة ومفتوحة، ودعم الرخاء الأمريكي من خلال التجارة العادلة والمُتبادلة، وسلط الرئيس ترامب الضوء على فوائد النظام الحر، وشدد على ضرورة التزام الحكومات التي تدعم صناعاتها بشكل غير عادل، وتُمارس تمييزاً ضد الشركات الأجنبية بالالتزام بالقواعد التي تدعم الإصلاح الاقتصادي^{٢٠٨}.

لقد بدأ ترامب رحلته بزيارة اليابان؛ حيث قابل رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، للمرة السادسة منذ فوزه بالرئاسة الأمريكية، ولقد أكد ترامب -مُجدِّداً- على أن التحالف الأمريكي مع اليابان سيظل قوياً، وسيواجهان التهديد النووي لكوريا الشمالية، ثم اتجه الرئيس ترامب إلى كوريا الجنوبية، حيث قابل الرئيس، مون جاي-إن، وكان الملف النووي لكوريا الشمالية محور الحديث بين الرئيسين، ثم بعد ذلك توجه ترامب إلى الصين، والتي كانت تُعْتَبَر المحطة الأهم؛ حيث بذل جهداً كبيراً خلال هذه الزيارة للتخفيف من حدة الانتقادات التي أطلقها ضد الصين خلال حملته الانتخابية وفي عدة مناسبات أخرى بعد انتخابه؛ لذلك قام ترامب قبل زيارته بالإشادة بالصين، وأثناء وجوده في بكين، قال أن الصين تعتبر أهم محرك لنمو الاقتصاد العالمي. وتناولت هذه الزيارة العديد من القضايا الاقتصادية فيما يتعلق بتدعيم العلاقات التجارية والاستثمارية، وقضايا أمنية فيما يتعلق بكوريا الشمالية، وقضية بحر الصين الجنوبي، ثم توجه بعد ذلك إلى فيتنام لحضور مؤتمر التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك، وأخيراً، سافر إلى الفلبين حيث قابل نظيره، رودريجو دوتيرت، وكان ينوي المشاركة في مؤتمر دول شرق آسيا، ومؤتمر آخر يجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية ورابطة الآسيان^{٢٠٩}.

تُعتَبَر هذه الجولة التي قام بها الرئيس ترامب في قارة آسيا دليلاً على استمرار الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وخطوة إيجابية تُضاف إلى الجهود التي قامت بها الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس أوباما، ولكن على الرغم من جهود إدارة الرئيس ترامب في الحفاظ على علاقات

²⁰⁸ "Inside President Trump's Trip to Asia", *The White House*, 15 November 2017, available at: <https://www.whitehouse.gov/articles/president-trumps-trip-asia>, accessed on: 24/12/2017.

²⁰⁹ Roie Yellinek, Op. Cit., PP. 1-3.

جيدة مع الدول التي قام بزيارتها، إلا أنه ليس من المؤكد إن كانت ستظل العلاقات على هذا القدر من الودية طوال فترة حكمه أم سيحدث تغيير في مسار العلاقات.

جاءت وثيقة الأمن القومي الأمريكي للرئيس ترامب في ديسمبر ٢٠١٧ لتؤكد على ما تسعى إليه الإدارة الجديدة تجاه منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. فبالنسبة للصين، ذكرت الوثيقة أنه على الرغم من سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاون مع الصين، إلا أن بكين تقوم بحملة تحديث عسكرية كبيرة لتحذ من القوة الأمريكية، ويصبح لها نفوذ أكبر في المنطقة. وتحدثت ترامب عن العلاقات القوية مع تايوان في ظل سياسة الصين الواحدة، كما ذكر الرئيس ترامب أيضًا في وثيقة الأمن القومي الأمريكي أن الدول التي توجد في منطقة الإندو-باسيفيك تسعى إلى إبقاء الهيمنة الأمريكية في المنطقة من أجل الحفاظ على الاستقلال والسيادة. وأكد ترامب على علاقة التحالف والصداقة مع اليابان وكوريا الجنوبية، وتشاركهم التصدي للخطر النووي لكوريا الشمالية. أما في جنوب شرق آسيا، تبقى الفلبين وتايلاند من أهم حلفاء واشنطن، كما تتصاعد العلاقات الاقتصادية والأمنية مع فيتنام، وماليزيا، وسنغافورة. وأشار الرئيس ترامب إلى الدور الإقليمي الذي تلعبه رابطة الآسيان ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك في تعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة.^{٢١٠}

ولقد عرّض الرئيس ترامب الأدوات التي ستسير عليها الإدارة الأمريكية من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة. فمن الناحية السياسية، ستضاعف الإدارة الأمريكية التأكيد على التزاماتها تجاه حلفائها التقليديين، بالإضافة إلى تعميق العلاقات مع الشركاء الجدد لواشنطن، أما من الناحية الاقتصادية، ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز التعاون الإقليمي وضمان الحفاظ على حرية التجارة، بالإضافة إلى ذلك، ستسعى واشنطن إلى إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية على أساس عادل، ومن الناحية الأمنية والعسكرية، فستعمل الإدارة الأمريكية على دعم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وخلق شبكة دفاعية قوية مع حلفائها، مثال على ذلك، حرص الولايات المتحدة الأمريكية على التعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية لعمل نظام دفاعي صاروخي في المنطقة.^{٢١١}

ونخلص مما سبق إلى رؤية وجود بعض الاختلافات بين ما قاله ترامب أثناء حملته الانتخابية، وما قام به بعد أن تولّى الرئاسة الأمريكية، فقد أكد على فشل استراتيجية التوجه نحو آسيا التي أطلقتها إدارة أوباما، وأيضًا نظام التحالفات الذي اتبعته مع الحلفاء التقليديين في شرق

²¹⁰ The National Security Strategy of the United States of America. Washington: Donald Trump December 2017, PP: 46-47.

²¹¹ Ibid, P. 47.

وجنوب شرق آسيا، وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية، ولكن بعد توليه الرئاسة، خالف كثيرًا من الوعود التي أطلقها أثناء حملته الانتخابية، وقام بالتأكيد على علاقات التعاون مع الحلفاء التقليديين في جنوب شرق آسيا، وعمل على تعميق الارتباط بالمؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، كما دعا ترامب إلى ضرورة الاهتمام بمنطقة الإندو-باسيفيك، وتعميق العلاقات الأمريكية مع الهند لتلعب دور الموازن ضد الصعود الصيني، وقد قام ترامب بعمل جولة إلى عدد من الدول الآسيوية والتي تعتبر أطول جولة قام بها رئيس أمريكي لقارة آسيا منذ أكثر من ربع قرن من أجل مناقشة العديد من القضايا الأمنية والاقتصادية الحيوية التي تهم منطقة آسيا-الباسيفيك، وتعكس تلك الجولة اهتمام إدارة ترامب بقارة آسيا بشكل عام، وحرصه على توسيع الوجود الأمريكي فيها بسبب صعود العديد من الدول بها وخاصة الصين التي تهدد الهيمنة الأمريكية في قارة آسيا.

المبحث الثاني: سلوك إدارة ترامب تجاه شرق وجنوب شرق آسيا

تتزايد أهمية منطقة آسيا-الباسيفيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك إلى المصالح الحيوية الأمنية، والاقتصادية، والسياسية التي تربط واشنطن بهذه المنطقة، وتشمل هذه المصالح: الحفاظ على نظام دولي مفتوح تحكمه القواعد التي تتيح لواشنطن الوصول إلى المنطقة، وحل النزاعات بين دولها عن طريق الوسائل السلمية بدلاً من استخدام القوة، والحفاظ على حرية الملاحة في المجالين البحري والجوي، والحفاظ على توازن القوة في المنطقة لدعم الاستقرار الإقليمي والذي يؤثر على الأمن الأمريكي، وتعزيز العلاقات الأمريكية مع حلفائها، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى تعزيز القيم العالمية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية؛ لذلك يمثل الوجود الأمريكي في المنطقة أهمية استراتيجية من أجل حماية مصالحها²¹².

تعمل إدارة الرئيس دونالد ترامب على صياغة سياسات تُمكن واشنطن من تدعيم وجودها في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا من أجل حماية الهيمنة الأمريكية في القارة بأكملها، ولكن هناك العديد من التحديات التي تهدد الاستقرار الإقليمي، وتؤثر سلباً على المصالح الأمريكية منها: التهديد النووي لكوريا الشمالية وتحديها للقيم والمعايير الدولية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية، وتمثل أيضاً الصراعات الإقليمية حول بحر الصين الجنوبي تحدياً آخر لواشنطن، خاصة في ظل قيام الصين بتطوير إمكانياتها العسكرية لتجعل من نفسها طرفاً قوياً يسيطر على هذا الصراع، بالإضافة إلى ذلك، الصراع الصيني-الياباني حول بحر الصين الشرقي. أما من الناحية الاقتصادية، فتوجد علاقات تجارية قوية مع العديد من الدول في شرق آسيا خاصة مع قيام إدارة أوباما بعقد اتفاقية التجارة عبر المحيط الهادئ TPP من أجل تقوية العلاقات الاقتصادية مع الدول الأعضاء واستبعاد الصين منها، إلا أن إدارة ترامب قامت في ٢٣ يناير عام ٢٠١٧ بالانسحاب من هذه الاتفاقية، وتفضيل الاتفاقيات التجارية الثنائية²¹³.

وعلى الرغم من وجود العديد من القضايا التي تهم المصالح الأمريكية في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، إلا أنه سوف يتم التركيز على سلوك الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس ترامب تجاه ثلاث قضايا رئيسة في المنطقة، والتي كانت مَحَطَّ اهتمام إدارة الرئيس أوباما أيضاً وهي: قضية بحر الصين الجنوبي، الانسحاب الأمريكي من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، وقضية التهديد النووي لكوريا الشمالية.

²¹² James J. Przystup and Phillip C. Saunders, "Asia and the Trump Administration: Challenges, Opportunities, and a Road Ahead", Op. Cit., PP: 6-7.

²¹³ Ibid, PP: 1-2.

أولاً: سلوك إدارة ترامب تجاه النزاع الإقليمي حول بحر الصين الجنوبي.

يُعتَبَر بحر الصين الجنوبي نقطةً محوريةً للنشاط الإقليمي في جنوب شرق آسيا خلال السنوات الماضية، خاصةً في ظل بناء العديد من الجزر الصناعية، وقيام بعض الدول التي تدّعي حقها في بحر الصين الجنوبي بإجراء مناورات عسكرية استفزازية فيه، وفي صيف ٢٠١٦، أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكمها ببطلان الادعاءات الصينية في بحر الصين الجنوبي؛ وذلك لأن بكين لا تملك أي أساس قانوني. وجاء هذا الحكم إبان قيام الفلبين بمقاضاة الصين أمام محكمة العدل الدولية عام ٢٠١٣، وتثار العديد من المخاوف من سباق التسلّح الذي تقوم به الصين، وفيتنام، وماليزيا، والفلبين؛ حيث تسعى كل دولة من هذه الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية من أجل تدعيم موقفها في النزاع حول بحر الصين الجنوبي^{٢١٤}.

منذ منتصف عام ٢٠١٦، لم يعد النزاع حول بحر الصين الجنوبي يحتل أولوية الأجندة الأمنية لقارة آسيا، ويرجع ذلك إلى سببين: أولاً، تفاقم الأزمة في كوريا الشمالية، وثانياً، قرار الرئيس الفلبيني، رودريجو دوتيرت، بأن يضع جانباً قرار محكمة العدل الدولية حول بحر الصين الجنوبي، وأن يدخل في محادثات ثنائية مع الصين للتخفيف من حدة النزاع. وفي أغسطس ٢٠١٧، اتفق الجانبان الصيني-الفلبيني على وضع إطار لمجموعة من القواعد السلوكية تنظم العلاقات بينهما، ولكن على الرغم من تخفيف التوترات بين الأطراف المتنازعة، إلا أن الصراع الإقليمي الدائر حول الموارد في بحر الصين الجنوبي ظلّ كما هو، ولم يتغير^{٢١٥}.

بالنسبة لموقف إدارة ترامب من قضية بحر الصين الجنوبي، فقد اتخذ ترامب خلال حملته الانتخابية موقفاً معادياً من توسّع الصين في قيامها ببناء جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي، ولكن بعد تولّي ترامب الرئاسة الأمريكية، لم يُعطِ أهمية كبيرة لقضية بحر الصين الجنوبي بسبب تركيزه على قضية الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، وسعيه لجعل بكين تضغط اقتصادياً عليها لإيقاف برامجها النووية. ولقد أثارت الملاحظات التي أدلى بها ريكس تيلرسون حول بحر الصين الجنوبي في ١١ يناير ٢٠١٧ أثناء جلسات استماع في مجلس الشيوخ قلقاً إقليمياً؛ حيث شبّه تيلرسون بناء الصين للجزر الصناعية في سبراتليس، بروسيا عندما ضمت شبه جزيرة القرم، وألقى اللوم على افتقار إدارة أوباما للحزم؛ لأنها سمحت للصين بالتمادي في السيطرة على هذا الممر المائي الهام؛ مما شكّل تهديداً على الاقتصاد العالمي، وطالب تيلرسون

²¹⁴ Elie Khoury, "Recent Trends in the South China Sea Disputes", Institut de Relations Internationales et Strategiques, No. 16, February 2017, P. 2.

²¹⁵ Ian Storey and Malcolm Cook, "The Trump Administration and Southeast Asia: Enhanced Engagement", ISEAS Perspective articles, No. 87, 23 November 2017, P. 5.

الصين بالتوقف عن بناء الجزر الصناعية لتقادي الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما صرَّح أحد مسؤولي إدارة ترامب، شون سبيسر، أنه إذا كانت الجزر الصناعية التي بنتها الصين في المياه الدولية، لكانت واشنطن قامت بالدفاع عن المصالح الدولية من الاستيلاء عليها من قبل دولة واحدة²¹⁶.

وخلافاً للتوقعات التي أثارها تعليقات ترامب حول قضية بحر الصين الجنوبي أثناء حملته الانتخابية، وكذلك ما صرح به مسؤولو الإدارة الأمريكية بعد تولي ترامب الرئاسة الأمريكية، ظلت السياسة الأمريكية تجاه بحر الصين الجنوبي ثابتة ولم تتغير، كما لم تتطور المشكلة لتصبح محل خلاف واضح إلى حد كبير بين واشنطن وبكين، وفي نفس الوقت لم تتغير مواقف كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول هذا النزاع²¹⁷.

لقد ركَّز ترامب أثناء جولته الآسيوية التي دامت ١٢ يوماً على قضية كوريا الشمالية متجاهلاً النزاعات المتأججة في بحر الصين الجنوبي بسبب ما تقوم به الصين من أنشطة عدوانية من أجل السيطرة على هذا الممر المائي الاستراتيجي؛ حيث قامت بكين بالتوسع في إقامة منشآت عسكرية على الجزر الصناعية التي قامت ببنائها من أجل تعزيز مزاعمها التوسعية على حساب جيرانها الأقل قدرة على مواجهتها. ولقد أشار الرئيس الصيني تشي جين بينج خلال مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر ٢٠١٧ إلى قضية بناء الجزر في بحر الصين الجنوبي على أنها أهم إنجازاته التي قام بها خلال فترة توليه الحكم²¹⁸.

صرَّح الرئيس ترامب أثناء اجتماعه بالرئيس الفيتنامي، تران داي كوانج، في هانوي، أنه على استعداد للعب دور الوسيط بين الدول المتنازعة على بحر الصين الجنوبي، والتي تُعارض ادعاءات الصين التي تحاول السيطرة على هذا الممر المائي الهام، وأعلن ترامب عن ذلك في فيتنام؛ لأنها أصبحت أكثر المعارضين لما تقوم به الصين من أعمال بناء وعسكرة لجزر صناعية في بحر الصين الجنوبي الذي يعد ممرًا لبضائع تُقدَّر بحوالي ٣ ترليون دولار سنوياً. وقال الرئيس كوانج أن فيتنام تؤمن أن حل النزاعات حول بحر الصين الجنوبي سيكون من خلال المفاوضات السلمية، وبما يتناسب مع القوانين الدولية التي تُبطل إدعاءات الصين²¹⁹.

²¹⁶ Malcolm Cook and Ian Storey, "The Trump Administration and Southeast Asia: Limited Engagement Thus Far", ISEAS Perspective articles, No. 27, 27 April 2017, P. 5.

²¹⁷ Ibid, P.6.

²¹⁸ Dan De Luce, "With Trump Focused on North Korea, Beijing Sails Ahead in South China Sea", *Foreign Policy*, 16 November 2017, available at: <http://foreignpolicy.com/2017/11/16/with-trump-focused-on-north-korea-beijing-sails-ahead-in-south-china-sea/>, accessed on: 22/1/2018.

²¹⁹ Steve Holland and Mai Nguyen, "Trump offers to mediate on South China Sea", *Reuters*, 12 November 2017, available at: <https://www.reuters.com/article/us-trump-asia-vietnam/trump-offers-to-mediate-on-south-china-sea-idUSKBN1DC04H>, accessed on: 22/1/2018.

يري بعض المحللين السياسيين، أن السياسة التي تتبعها إدارة ترامب إزاء بحر الصين الجنوبي تتناقض مع السياسة الأمريكية التي اتبعتها إدارة أوباما، فقد ركزت إدارة أوباما على الدبلوماسية، وسعت للالتزام بقواعد القانون الدولي، وامتنعت عن إرسال سفن للبحرية الأمريكية في مياه بحر الصين الجنوبي. أما إدارة ترامب، فقد اتخذت نهجًا معاكسًا، فقد عمل على إرسال سفن البحرية الأمريكية في هذا الممر المائي من أجل التأكيد على مبدأ حرية الملاحة، ورغم ذلك، لا توجد إشارة أمريكية واضحة وجدية للتصدي دبلوماسيًا لتجاوزات الصين، أو لتقديم دعم لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الذين يشعرون بتهديد بكين لهم. ويُرجع بعض المسؤولين السابقين هذا التساهل الأمريكي مع الصين، فيما يتعلق بقضية بحر الصين الجنوبي، إلى رغبة واشنطن في الحصول على دعم بكين في منع بيونغ يانغ من الحصول على الوقود والمال اللازمين لدعم برنامجها النووي^{٢٢٠}.

وصرَّح مسؤولون بالبنجابون في مطلع عام ٢٠١٨ أن الجيش الأمريكي قد يقوم مرة أخرى بعمليات حرية الملاحة (FONOPS) في بحر الصين الجنوبي كجزء من الجهود الاستراتيجية الجارية لتحدي ما تصفه واشنطن بالادعاءات البحرية المفرطة التي تقوم بها الصين في المنطقة. ولم يقدم المسؤولون في البنجابون أي تفاصيل بشأن هذه العمليات، وما إذا كانت سفن البحرية الأمريكية ستبحر مرة أخرى ضمن حدود الجزر الإقليمية التي تزعم الصين حقها فيها أم لا، ولكن من المتوقع أنه لأسباب استراتيجية وأمنية لن يتم الإعلان عن أي تفاصيل تتعلق بعمليات حرية الملاحة التي ستقوم بها واشنطن، ولكن هذه العمليات في حد ذاتها رسالة قوية تهدف إلى توضيح أن العسكرية الأمريكية ستحلق وتبحر في أي مكان تختاره، طالما أنها تتسق مع القانون الدولي. وقال جيمي ديفيس، المتحدث باسم البنجابون، أن واشنطن ستواصل العمليات البحرية المتعلقة بحرية الملاحة كما فعلت في الماضي، وستواصل القيام بها في المستقبل^{٢٢١}.

في مارس عام ٢٠١٨، ذكر مسئولون أمريكيون أن مُدَمِّرة تابعة للبحرية الأمريكية قامت بعملية تابعة "لحرية الملاحة" على بعد ١٢ ميلاً بحرياً من جزيرة صناعية بنتها الصين في بحر الصين الجنوبي، وكانت هذه العملية، التي أغضبت بكين، أحدث محاولة لمواجهة ما تعتبره واشنطن جهوداً صينية للحد من حرية الملاحة في هذه المياه الاستراتيجية. أعلنت القوات الأمريكية أن هذه العملية جاءت اتساقاً مع القانون الدولي، وقال المتحدث باسم الأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ، نيكول شفيجمان، أن ما يقوم به الأسطول الأمريكي ما هو إلا

²²⁰ Dan De Luce, "With Trump Focused on North Korea, Beijing Sails Ahead in South China Sea", Op.cit.

²²¹ Kris Osborn, "Why 2018 Could Be the Year China and America Clash in the South China Sea", *The National Interest*, 25 January 2018, available at: <http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/why-2018-could-be-the-year-china-america-clash-the-south-24210>, accessed on: 26/1/2018

تنفيذ لحرية روتينية ومنتظمة في العمليات المتعلقة بِحُرِيَّة الملاحه، والتي قاموا بها في الماضي وسيواصلون القيام بها في المستقبل^{٢٢٢}.

يتضح مما سبق أن قضية بحر الصين الجنوبي لا تقع على قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لدى إدارة الرئيس ترامب، ولكن هذا لا يعني أنه يتجاهل هذا الملف بالكامل، والدليل على ذلك، حرص إدارته على التأكيد على مبدأ حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي بما يتناسب مع قواعد القانون الدولي، ولكن السبب في تراجع الاهتمام بقضية بحر الصين الجنوبي هو رغبة إدارة ترامب في كسب التعاون الصيني للضغط على كوريا الشمالية ومنعها من تطوير أسلحتها النووية. ولقد أبدى الرئيس ترامب استعداده للتوسط بين الأطراف المتنازعة حول بحر الصين الجنوبي من أجل حل النزاع باستخدام الطرق السلمية وتقادي استخدام الحل العسكري بين الدول المتنازعة، ولكن لا يزال النزاع دائراً حول بحر الصين الجنوبي، ولم تتوقف الصين عن استكمال بناء الجزر الصناعية وبسط نفوذها عليه.

ثانياً: سلوك إدارة ترامب تجاه الشراكة عبر المحيط الهادئ.

تُعتبر الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP اتفاقاً تجارياً تاريخياً تم توقيعه في ٤ فبراير عام ٢٠١٦ من قبل ١٢ دولة وهم: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ونيوزيلندا، وتشيلي، وبيرو، وماليزيا، وسنغافورة، وفيتنام، وبروناي، والمكسيك، واليابان وأستراليا. وكانت هذه الشراكة تتمتع بأهمية تجارية وجيوسياسية في عهد إدارة الرئيس أوباما؛ حيث كانت عنصراً رئيساً في استراتيجية "التوجه نحو آسيا". قام كلاً من دونالد ترامب وهيلاري كلينتون أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦ بمعارضة اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، وأعربوا عن عدم استعدادهم لتحريك هذه الشراكة إلى الأمام في حالة فوزهم بالرئاسة الأمريكية، علاوة على ذلك، هدد ترامب بأنه في حال فوزه، سيقوم بإعادة التفاوض أو الانسحاب من منظمة التجارة العالمية WTO، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، كما أنه سيفرض تعريفات جمركية جديدة على الواردات، ولاسيما من الصين، وكانت "الصفقات التجارية السيئة" هي أحد محاور الحملة الانتخابية لترامب، حيث أرجع زيادة البطالة وتقليل أجور العمال الأمريكيين إلى هذا النوع من الصفقات، والتي من بينها الشراكة عبر المحيط الهادئ^{٢٢٣}.

²²² Idrees Ali and Ben Blanchard, "U.S. Warship sails near disputed South China Sea island", *Reuters*, 23 March 2018, available at: <https://www.reuters.com/article/us-usa-china-southchinasea/exclusive-u-s-warship-sails-near-disputed-south-china-sea-island-officials-say-idUSKBN1GZ0VY>, accessed on: 8/4/2018.

²²³ Marianne Schneider, "Trade Policy under President Trump: Implications for the US and the World", Chatham House: The Royal Institute of International Affairs, November 2017, P.3.

قام الرئيس ترامب بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية باتخاذ قرار تنفيذي في ٢٣ يناير عام ٢٠١٧ بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP، وأعلن انتهاء عهد الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، فعلى الرغم من أنه تم التفاوض على TPP في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، إلا أنه لم يتم التصديق عليها من قبل الكونجرس الأمريكي. وقال بعض المحللين الاقتصاديين المناصرين لهذه الاتفاقية أنها قد أسهمت بشكل إيجابي في تحقيق نمو اقتصادي واضح في واشنطن، وكان يمكن أن تعزز النفوذ الأمريكي في آسيا والعالم، وأضافوا، أن انسحاب واشنطن من TPP يزيد من خوف حلفائها حول مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمجموعة من المسائل الاقتصادية لأنها تُعتبر المرة الأولى التي تنسحب فيها واشنطن من اتفاقية قد طالبت بإبرامها، ولقد أحدثت إدارة ترامب تغييراً محورياً في السياسة التجارية الأمريكية عن طريق تفضيل عقد صفقات تجارية ثنائية مع الحلفاء منفردين.^{٢٢٤}

لقد ركزت الخطة الاقتصادية التي عرضها ترامب خلال حملته الانتخابية على الصفقات التجارية الثنائية، وكذلك أجندة السياسة التجارية التي نُشرت في مارس ٢٠١٧، وهذا يدل على أن الإدارة الأمريكية الجديدة ترى أن المفاوضات الثنائية تُعتبر أكثر ملاءمة من الصفقات التجارية متعددة الأطراف مثل TPP من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الأمريكية؛ حيث قال ترامب أن الصفقات الثنائية ستساعد على تحقيق نمو اقتصادي، وخلق فرص عمل للمجتمع الأمريكي، وتعزيز المعاملة بالمثل مع الشركاء التجاريين، ودعم قاعدة التصنيع الأمريكية، وتوسيع الصادرات في مجال الزراعة والخدمات. ومهد هذا النهج الجديد الذي وضعته إدارة ترامب إلى إمكانية القيام بمحادثات ثنائية مع الدول المتبقية في TPP من أجل إبرام اتفاقيات تجارية جديدة، وقد بدأ الرئيس ترامب مشاوراته مع الكونجرس من أجل التوصل إلى طرق لإبرام هذه الاتفاقيات في المستقبل حتى تستطيع أن تعمل في صالح الأمريكيين بطريقة أكثر فاعلية عما كانت عليه في الماضي.^{٢٢٥}

ولقد تأثرت العديد من الدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الاتفاقية وعلى رأسهم اليابان، لذلك قام، شينزو آبي، بزيارة الرئيس ترامب بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية، وأوضح آبي أنه مؤيد لفكرة المفاوضات الثنائية.

²²⁴ Mireya Solís, "Trump withdrawing from the Trans-Pacific Partnership", *Brookings*, 24 March 2017, available at: <https://www.brookings.edu/blog/unpacked/2017/03/24/trump-withdrawing-from-the-trans-pacific-partnership>, accessed on: 27/1/2018.

²²⁵ "The President's 2017 Trade Policy Agenda", March 2017, PP: 5-6, available at: <https://ustr.gov/sites/default/files/files/reports/2017/AnnualReport/Chapter%20The%20President%27s%20Trade%20Policy%20Agenda.pdf>, accessed on: 28/1/2018.

ووفقًا لفكر الإدارة الأمريكية الجديدة فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية، سيكون الهدف الرئيسي لها هو التخفيض من العجز التجاري في السلع مع اليابان، والذي بلغ نحو ٦٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦، ومع ذلك تحرص إدارة ترامب على التوصل إلى اتفاق مع اليابان، وذلك لأن طوكيو هي ثالث أكبر اقتصاد في العالم ورابع أكبر سوق لتصدير السلع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على ذلك، فإن اليابان تُجري مفاوضات تجارية مع الاتحاد الأوروبي والصين، وبالتالي، فإن إبرام صفقة مع واشنطن يُعتبر أمرًا هامًا للشركات الأمريكية للإبقاء على التنافسية في السوق الياباني^{٢٢٦}.

رأت بعض الدول الأعضاء في TPP ومن بينهم أستراليا، أنه يمكن للصين الانضمام إلى الاتفاقية بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية منها باعتبارها قوة اقتصادية كبيرة يمكن أن تحل محل واشنطن، بينما ألمحت كلاً من نيوزيلندا وسنغافورة أنهما قد يستمران في هذه الشراكة بدون واشنطن، بينما رأت دول أخرى مثل اليابان أنه لا فائدة لهذه الاتفاقية من دون الولايات المتحدة الأمريكية، وليس من المنطقي المضي قُدماً في هذه الصفقة، أما بالنسبة للصين، فمن الملاحظ أنها لا تهتم باتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ؛ لأنها تدعم الصفقة التجارية الخاصة بها، وهي الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة RCEP، كما أن الصين أصبحت في مقعد القيادة لتحرير التجارة بعد انسحاب واشنطن من اتفاقية TPP، وجعلت العديد من دول آسيا-الباسيفيك يلتفون حول الصين لعقد صفقات تجارية معها^{٢٢٧}.

لقد أثار انسحاب واشنطن من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ قلق الدول الأعضاء التي تدخل في شراكات أخرى معها، ومنها اتفاقية شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي TTIP بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من أن ترامب لم يذكر هذه الاتفاقية خلال حملته الانتخابية، أو في أجندة السياسة التجارية الأمريكية لعام ٢٠١٧، إلا أن جدول الأعمال ينص على أن الإدارة تقوم حالياً بتقييم وضع المفاوضات، ومن غير المحتمل أن تتقدم في المستقبل القريب، ولكن اعتبر مستشارو ترامب أن اتفاقية TTIP، تتناسب مع تفضيلات الإدارة الأمريكية الجديدة للاتفاقيات الثنائية؛ حيث قال نافارو عنها أنها صفقة متعددة الأطراف في ثوب ثنائي. وفي ظل هذا النهج الجديد، فإن المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية سوف تجري على مستوى الاتحاد الأوروبي، وليس مع الدول الأعضاء بشكل منفرد^{٢٢٨}.

²²⁶ Marek Wasinski and Damian Wnukowski, "Consequences of the U.S. Withdrawal from the Trans-Pacific Partnership", The Polish Institute of International Affairs, Vol. 87, No. 3, June 2017, P. 3.

²²⁷ Junaid Ashraf, "Impact of Trump Backing out of TPP: An Opportunity for China in the Region", Institute for Strategic Studies, 6 March 2017, P. 2.

²²⁸ Marianne Schneider, "Trade Policy under President Trump: Implications for the US and the World", Op. cit., P. 23.

وعقب انسحاب واشنطن من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، قامت كلاً من أستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، واليابان بالدخول في محادثات حول إقامة مخطط لبنية أساسية إقليمية مُشتركة كبديل لمبادرة "حزام واحد-طريق واحد" أو "طريق الحرير الجديد"^{٢٢٩} التي أطلقتها الصين، وذلك لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد. وتلعب اليابان الدور الرئيسي في الدفع ضد خطط الصين الكبرى لتوسيع نفوذها في آسيا وأوروبا، وتتعاون اليابان مع الكثير من الدول وعلى رأسهم الهند؛ من أجل تنفيذ مبادراتها البديلة وتعزز من جهودها العسكرية في منطقة المحيط الهندي. منذ الحرب العالمية الثانية، لعبت طوكيو دورًا ثانويًا بالنسبة لواشنطن في آسيا، حيث كانت تحت المظلة الأمنية الأمريكية وتركز فقط على الأعمال التجارية، ولكن بعد انسحاب واشنطن من اتفاقية TPP، والتي كانت بمثابة أداة للتصدي للصين، اضطرت اليابان أن تلعب دورًا أكثر فاعلية عن ذي قبل. وفي عام ٢٠١٦، أطلق رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، خطة التنمية والأمن لآسيا، والتي صُممت كبديل للرؤية الصينية وقد تبلور الدور الجديد الذي تلعبه اليابان من خلال الشراكة الاستراتيجية المتنامية مع الهند؛ حيث يعملان سويًا لتطوير محطات الطاقة، وخطوط السكك الحديدية، والعديد من المشروعات^{٢٣٠}.

وبرغم الجهود التي تقوم بها اليابان من محادثات مع دول أخرى، وإطلاق خطط ومبادرة بديلة لمبادرة الصين المعروفة بطريق الحرير الجديد، إلا أنه لم تتضح ملامح هذه المبادرة بشكل فعلي لتستطيع أن تقف بها في وجه الصين وتحد من نفوذها المتصاعد، ولكن كل هذه الجهود ستصب في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، سواء لعبت دورًا قياديًا من أجل تنفيذ مبادرة اليابان، أو تركت اليابان تلعب الدور القيادي، وذلك لأنها تريد أيضًا إضعاف النفوذ الصيني بأي طريقة وإيجاد قوة موازنة لها.

مما سبق، يتضح أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP أدى إلى وجود مخاوف بشأن مستقبل برامج أخرى، منها شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي TTIP، بالإضافة إلى رؤية بعض الدول أن واشنطن تتخلى عن دورها القيادي بالنسبة للتجارة الدولية، وتعزز الشكوك حول الالتزام الأمريكي بالقيادة الاقتصادية

^{٢٢٩} طريق الحرير الجديد: أو ما يعرف "حزام واحد - طريق واحد" هي مبادرة أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٣، تهدف لتطوير وإنشاء طرق تجارية وممرات اقتصادية تربط أكثر من ٦٠ بلدًا. ويشير "الحزام الواحد" إلى مكان يعرف تاريخيًا بطريق الحرير القديم، وهو عبارة عن شبكة طرق تجارية تمر عبر جنوب آسيا لترتبط الصين بدول جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط وصولاً إلى تركيا. وتحاول بكين من خلال هذه المبادرة توثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. وتتضمن المبادرة تشييد شبكات من السكك الحديدية وأنابيب النفط وغاز وخطوط طاقة كهربائية وبني تحتية بحرية، مما يعزز اتصال الصين بالقارة الأوروبية والإفريقية.

²³⁰ Keith Johnson, "Japan's Own Belt and Road", *Foreign Policy*, 9 February 2018, available at: <https://foreignpolicy.com/2018/02/09/japan-takes-the-lead-in-counter-chinas-belt-and-road/>, accessed at: 1/7/2018.

في منطقة آسيا-الباسيفيك. ولقد كانت هناك ردود أفعال مختلفة من قبل باقي الدول الأعضاء حول انسحاب واشنطن من TPP؛ حيث رأت بعض الدول أن الصفقة يمكن أن تسير بشكل طبيعي في ظل غياب واشنطن، وهناك من رأى أنه لا فائدة من الاتفاقية في ظل الغياب الأمريكي، ولكن رأت إدارة ترامب أن الانسحاب من هذه الاتفاقية كان لابد منه للحفاظ على اعتبارات كثيرة تصب في صالح المجتمع الأمريكي، وأن الاتفاقيات التجارية الثنائية ستفيد واشنطن أكثر من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

ثالثاً: سلوك إدارة ترامب تجاه التهديد النووي لكوريا الشمالية.

تمثل كوريا الشمالية تحدياً مستمراً للسياسة الخارجية الأمريكية منذ عقود، ولكن تطور الوضع خلال عام ٢٠١٧ ليصبح تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي، ففي يوليو ٢٠١٧، نجحت كوريا الشمالية في تجربة أول صواريخ باليستية عابرة للقارات، وأكد بعض المراقبين أن بعد هذا النجاح، أثبتت بيونغ يانغ قدرتها على الوصول إلى الأراضي الأمريكية. وتعمل أيضاً كوريا الشمالية على تطوير برنامجها النووي، بالإضافة إلى التطورات التي حققتها في تجارب الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، مما يجعلها على بعد خطوة واحدة من تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بأسلحتها النووية. ولقد أشارت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أمد بعيد إلى تفضيلها للأدوات الدبلوماسية من أجل حسم الوضع في كوريا الشمالية، وقامت بالعديد من الضغوط الاقتصادية التي اتخذت شكل العقوبات الاقتصادية الأحادية تارةً، والعقوبات متعددة الأطراف تارةً أخرى.^{٢٣١}

لقد أشار مدير المخابرات الوطنية، دان كوتس، في مايو ٢٠١٧ إلى أن القدرات النووية لبيونغ يانغ تقصد الردع الدولي وتحقيق الهيبة لنظام كوريا الشمالية، بالإضافة إلى الدبلوماسية القسرية، وبناءً على ذلك، قد ترى بيونغ يانغ أن اقتناء صواريخ باليستية عابرة للقارات يمكن أن تزيد من حريتها في اتخاذ القرارات، والعمل بدون قيود، وأيضاً تجعل واشنطن أكثر تقيداً إذا شعرت أن كوريا الشمالية تمثل تهديداً على أراضيها، وبالتالي، يمكن أن تتمكن كوريا الشمالية من تحقيق هدفها المتمثل في إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية؛ ولذلك تعمل بيونغ يانغ على إضعاف مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالالتزام الأمريكي في الدفاع عن كوريا الجنوبية، وهدم التحالف بينهما.^{٢٣٢}

²³¹ Andrew Feickert and others, "The North Korean Nuclear Challenge: Military Options and Issues for Congress", Congressional Research Service, 6 November 2017, PP: 1-2.

²³² Ibid, P. 10.

لقد وضعت إدارة ترامب القضية النووية لكوريا الشمالية على قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد تجارب الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي قامت بها بيونغ يانغ، كما قامت كوريا الشمالية بالتهديد بضرب واشنطن وحلفائها، مما رفع حدة التوتر بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر مما كانت عليه في الحرب الكورية، وردًا على ذلك، قامت إدارة ترامب -بدعم من المجتمع الدولي- بتطبيق ضغوط دبلوماسية واقتصادية على كوريا الشمالية من أجل نزع السلاح النووي من أراضيها، وتفكيك برامج الصواريخ الباليستية التي تقوم بها. وأعلن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، ريكس تيلرسون، أثناء زيارته لآسيا في مارس ٢٠١٧ أن واشنطن تعمل على استبدال سياسة الصبر الاستراتيجي "Strategic Patience" الفاشلة، والتي اتبعتها إدارة أوباما وساعدت على زيادة تهديد كوريا الشمالية، بسياسة المساءلة الاستراتيجية "Strategic Accountability"، التي تعمل على زيادة الضغط على نظام بيونغ يانغ من أجل التخلي عن أسلحته النووية، ولا تهدف واشنطن من وراء هذه السياسة تغيير النظام، أو إلحاق الضرر بشعب كوريا الشمالية^{٢٣٣}.

تهدف إدارة ترامب من وراء سياسة "المساءلة الاستراتيجية" إلى جعل كوريا الشمالية تتخلى عن أسلحتها النووية بشكل كامل لا رجعة فيه، وقيامها بتفكيك برنامجها الصاروخي الباليستي. وتعتمد هذه السياسة على عدد من الركائز ومنها: تشديد الضغط على كوريا الشمالية من خلال فرض عقوبات اقتصادية أحادية ومتعددة الأطراف، عدم اتباع سياسة تغيير النظام من خلال الوسائل العسكرية، التعاون مع الصين من أجل ممارسة الضغط على بيونغ يانغ لتغيير سلوكها، تعزيز الموقف الدفاعي والاستعداد العسكري من خلال التعاون مع كوريا الجنوبية واليابان، وأخيرًا، السعي إلى المشاركة المشروطة مع كوريا الشمالية في حالة توقفها عن أعمالها الاستفزازية مثل تجاربها النووية^{٢٣٤}.

وقال تيلرسون أن النهج الدبلوماسي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية تدعمه العديد من الدول بما فيها الصين التي تمتلك نفوذًا اقتصاديًا مهيمًا على بيونغ يانغ. وقد أوضحت التصريحات الأخيرة لأعضاء رابطة الآسيان، فضلًا عن الأصوات الإقليمية والعالمية الأخرى، أن المجتمع الدولي يحمل رأيًا واحدًا بشأن الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها كوريا الشمالية، وأنه يجب وقفها عن تلك الأعمال الخطيرة التي تضر المجتمع الدولي بأسره، وأضاف تيلرسون، أن الأمم المتحدة تدعم أيضًا النهج الدبلوماسي الأمريكي تجاه بيونغ يانغ، ويتضح هذا الدعم من

²³³ Rex Tillerson and James Mattis, "We're Holding Pyongyang to Account", US Department of State, 13 August 2017, available at: <https://www.state.gov/secretary/remarks/2017/08/273409.htm>, accessed on: 30/1/2018.

²³⁴ Kim Hyun, "Comparing North Korea Policies of the Obama and Trump Administrations", Op. Cit, PP: 58-59.

خلال تصويت مجلس الأمن بالإجماع على فرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية، وتأكيدَه على اختيار النظام لعزل نفسه عن المجتمع الدولي، ويعكس هذا التصويت الإرادة الدولية لمواجهة التهديد المتواصل الذي تفرضه كوريا الشمالية على الأمن العالمي^{٢٣٥}.

قام مجلس الأمن القومي الأمريكي بعمل استعراضٍ استراتيجيٍّ للسياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوريا الشمالية، والتي تأخذ في اعتبارها طائفة واسعة من الخيارات، من بينها الخيارات العسكرية، بما في ذلك الضربات الاستباقية، فضلاً عن تقديم المساعدات العسكرية لكوريا الجنوبية واليابان، كما قام البيت الأبيض بتحليل فرض عقوبات دولية أخرى متعددة الأطراف من قِبَل الأمم المتحدة، وعقوبات أمريكية فردية. في البداية تم بحث خيار الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية، ثم خيار توجيه الضربات الاستباقية على أهداف كوريا الشمالية، والذي اعتبرته إدارة ترامب الملاذ الأخير الذي قد تلجأ إليه واشنطن بعد استنفاد كافة الخيارات الدبلوماسية^{٢٣٦}.

لقد تواعد الرئيس ترامب في أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ بتدمير كوريا الشمالية بالكامل إذا تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفاءها لهجوم منها. وقال ترامب أن الدول المارقة تشكل تهديداً لباقي دول العالم ولشعوبها، خاصة إن كان لديها أسلحة قادرة على تدمير العالم، وأضاف الرئيس ترامب، أن زعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون انطلق في مهمة انتحارية له ولنظامه، ورداً على ذلك، فإن واشنطن مستعدة وقادرة على استخدام الحل العسكري ضد كوريا الشمالية إذا اضطررت لذلك، وجاء خطاب ترامب حول كوريا الشمالية على النقيض من تعليقات بعض أعضاء حكومته الذين أعربوا عن تفضيلهم للحل الدبلوماسي؛ حيث قال وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، الذي أثار من قبل احتمال قيام واشنطن برد عسكري كبير ضد بيونغ يانغ إذا دعت الحاجة، أن وزير الخارجية تيلرسون يسعى إلى حل الأزمة دبلوماسياً، والضغط على كوريا الشمالية عن طريق اتباع سياسة فرض العقوبات، والسعي إلى الحصول على مساعدة دول المنطقة للحد من تهديداتها النووية^{٢٣٧}.

لقد عملت إدارة ترامب على مواجهة كوريا الشمالية بمساعدة حلفائها في المنطقة وعلى رأسهم كوريا الجنوبية، ولكن كان هناك خوف من المنهج الذي يريد الرئيس مون جاي-أون

²³⁵ Rex Tillerson and James Mattis, "We're Holding Pyongyang to Account", Op.cit.

²³⁶ Jacek Durkalec and Marcin Piotrowski, "Trump Administration's Approach to the North Korean Nuclear and Missile Threats", The Polish Institute of International Affairs, Vol. 975, No. 35, 6 April 2017, P. 2.

²³⁷ Steve Holland and Jeff Mason, "If threatened, U.S. will 'totally destroy' North Korea, Trump vows", Reuters, available at: <https://www.reuters.com/article/us-un-assembly-trump/if-threatened-u-s-will-totally-destroy-north-korea-trump-vows-idUSKCN1BU0B3>, accessed on: 2/2/2018.

اتباعه تجاه كوريا الشمالية، فالعديد من المحللين رأوا أنه ينبغي أن يعيد اتباع سياسة الشمس المشرقة "SunShine Policy" التي اتبعها سابقه ولكن فشلت في نهاية المطاف، وكانت تهدف إلى تقليل احتواء كوريا الشمالية والتعاون معها، وجعلها تتخلى عن فكرة تسليحها النووي، وكادت هذه السياسة أن تسبب تصادمًا بين إدارة ترامب وإدارة مون؛ حيث رأى ترامب أن اتباع مثل هذه السياسات يستهدف استرضاء كوريا الشمالية، ولكن في ٧ يوليو ٢٠١٧، أعلن الرئيس مون أنه ينبغي عمل "مبادرة سلام في شبه الجزيرة الكورية" KPPI، والهدف منها هو إرسال رسالة إلى بيونغ يانغ بأن الحكومة الجديدة في سول على استعداد لإعادة العلاقات بين الكوريتين والتي شهدت حالة من العداء خلال العقد الماضي^{٢٣٨}.

يَدَّعي الرئيس مون أن KPPI هو استمرار لسياسة الشمس المشرقة من حيث الإطار الأيديولوجي، ولكن هناك اختلاف في الأساليب المُتبَّعة لتطبيق هذه السياسة؛ لأن الوضع الحالي يختلف عما كان عليه قبل عقد من الزمان، ولا يشدد منهج الرئيس مون على فكرة إعادة توحيد الكوريتين، ولكن على عملية الارتباط التي تعطي الأولوية للمصالحة والتعايش السلمي. وعلى عكس سياسة الشمس المشرقة، تبرز KPPI الواقع القاسي للبرنامج النووي والصاروخي لبيونغ يانغ، وأعلن مون أن هذا هو أكبر تحدٍ تواجهه شبه الجزيرة الكورية، كما تقترح هذه المبادرة ضرورة قيام كوريا الشمالية بتجميد اختبارات النوية والصاروخية كشرط مسبق للحوار بشأن القضايا النووية، ويؤكد مون أنه من خلال مبادرة KPPI، تجلس سول في مقعد القيادة. ولقد رَحَّب الرئيس ترامب والرئيس الصيني شي بالدور القيادي الذي تلعبه سول من خلال KPPI تجاه كوريا الشمالية؛ لأنها بذلك يمكن أن تخفف من حدة المشاكل المشتعلة في شبه الجزيرة الكورية^{٢٣٩}.

وفي يناير ٢٠١٨، أعادت كوريا الشمالية فتح خط اتصال حيوي مع كوريا الجنوبية، مما أعطى أملاً لجعل الدبلوماسية تلعب دوراً في حل المشكلات بين البلدين، خاصة بعد أن أعلن كيم جونج أون أنه سينظر في إرسال الرياضيين من بلاده إلى دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي ستُعقد في سول، وقد رَحَّب رئيس كوريا الجنوبية مون جان-إن بالرد الإيجابي لكيم، الذي اعتقد أن الأولمبياد التي ستقام في سول يجب أن تمثل فرصة رائدة لتحقيق السلام. وقد تساءلت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، نيكي هالي، عن حكمة الحوار بين الكوريتين ما لم يتضمن التزام كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي. أما الصين التي

²³⁸ Jojin V. Joh, "Korea Peninsula Peace Initiative: Prospects and Challenges of President Moon Jae-in's North Korea Policy", Indian Council of World Affairs, 31 August 2017, P. 1..

²³⁹ Ibid, PP. 2-3

تعرضت لضغوط من الرئيس ترامب لحث بيونغ يانغ على التخلي عن برنامجها النووي، فقد رحبت بالنغمة التصالحية التي تبنتها كلاً من سول وبيونغ يانغ.^{٢٤٠}

أعلن الرئيس ترامب في ختام أول محادثات بين الكوريتين أن واشنطن مستعدة للدخول في محادثات مع كوريا الشمالية في ظل ظروف مناسبة، وتحدثت كوريا الجنوبية عن الاتصال الهاتفي الذي تم بين ترامب ومون جاي، واتفاقهما على عدم استخدام الأداة العسكرية في الوقت الذي تجري فيه محادثات بين الكوريتين، وأضاف مون أن المحادثات تمت بشكل جيد، ويمكن أن تصب في صالح العالم كله وليس فقط في صالح كوريا الجنوبية، ولكن أكدت واشنطن أن أي محادثات ستدخل طرفاً فيها يجب أن تهدف إلى نزع الأسلحة النووية من كوريا الشمالية.^{٢٤١}

وفي ٢٧ إبريل عام ٢٠١٨، عُقدت قمة تاريخية بين رئيس كوريا الشمالية، كيم جونج-أون، ورئيس كوريا الجنوبية، مون جاي-إن، في منطقة بانمونغوم منزوعة السلاح، وجاءت هذه القمة بعد أشهر من المفاوضات والضغط من قِبل الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تعهد الزعيمان على العمل على تخليص شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، كما اتفقا على الدفع باتجاه تحويل الهدنة التي أنهت الحرب الكورية عام ١٩٥٣ إلى معاهدة سلام. وفي نهاية اليوم الذي عُقدت فيه القمة، أصدر الرئيسان بياناً مشتركاً سُمي "إعلان بانمونغوم"، وبموجبه وافقت كوريا الشمالية والجنوبية على السعي بنشاط للحصول على دعم وتعاون المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. واعتُبرت هذه القمة تمهيداً للقمة التاريخية المفترض انعقادها في ١٢ يونيو ٢٠١٨ بين رئيس كوريا الشمالية ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية.^{٢٤٢}

وفي ١٢ يونيو ٢٠١٨، عُقدت القمة التاريخية المُنتظرة بين الرئيس دونالد ترامب ورئيس كوريا الشمالية كيم جونج أون في سنغافورة لمناقشة عدد من القضايا وهي: البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وبناء نظام للسلام في شبه الجزيرة الكورية، والتحدث عن مستقبل العلاقات الأمريكية مع كوريا الشمالية. وخلال القمة، تم إصدار بيان مشترك من قادة البلدين، تعهد فيه ترامب بتقديم ضمانات أمنية لبيونغ يانغ، وفي المقابل أكد كيم على التزامه الراسخ بإخلاء شبه

²⁴⁰ Justin McCurry, "North Korea reopens hotline with South hours after Trump button boast", *The Guardian*, 3 January 2018, available at: <https://www.theguardian.com/world/2018/jan/03/north-korea-reopens-communications-channel-seoul>, accessed on: 3/2/2018.

²⁴¹ Steve Holland and Christine Kim, "Trump, on possibility of North Korea talks, says: 'Who knows where it leads'?", *Reuters*, 10 January 2018, available at: <https://www.reuters.com/article/us-northkorea-missiles/trump-on-possibility-of-north-korea-talks-says-who-knows-where-it-leads-idUSKBN1EZ09W>, accessed on: 5/2/2018.

²⁴² Rick Noack and Joyce Lee, "The historic Kim-Moon meeting as it unfolded", *The Washington Post*, 27 April 2018, available at: https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2018/04/27/the-historic-kim-moon-meeting-as-it-unfolded/?utm_term=.1fa42c4d4748, accessed on: 1/7/2018.

الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وتشتمل وثيقة سنغافورة الصادرة عن القمة على أربعة مبادئ رئيسية: يتناول المبدأ الأول، تطبيع العلاقات بين البلدين، بينما يُركّز المبدأ الثاني على العمل على تحقيق السلام؛ حيث يجب أن تقوم واشنطن وبيونغ يانغ بالعمل سوياً لبناء نظام به استقرار وسلام دائمين، ويتضمن المبدأ الثالث التزام كوريا الشمالية بالعمل من أجل نزع الأسلحة النووية بالكامل مثلما وعدت زعيم كوريا الجنوبية أثناء قمة أبريل ٢٠١٤، ويقوم المبدأ الرابع على العمل على نقل رفات الجنود الأمريكيين الذين شاركوا في الحرب الكورية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تحدث ترامب في مؤتمر صحفي أجراه عقب القمة عن عدة نقاط تتعلق بالمحادثات التي تمت بينه وبين الرئيس كيم، حيث صرّح بأنه سوف تستمر المفاوضات بين البلدين حول نزع الأسلحة النووية، وأعلن أن كيم قد تعهد بتدمير موقع رئيسي لاختبار محركات الصواريخ، وقال أنه سيدعو كيم لزيارة البيت الأبيض، وأخيراً، أعلن ترامب تعليق المناورات العسكرية السنوية بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها سوف تُعتبر أعمالاً استفزازية إذا أُجريت أثناء المفاوضات النووية مع كوريا الشمالية^{٢٤٣}.

تعتبر القمة الأمريكية مع كوريا الشمالية نقطة تحول في العلاقات بين البلدين وتغيير واضح عما حدث منذ عام ٢٠١٧، عندما تصاعدت حدة التوتر بين واشنطن وبيونغ يانغ؛ مما دفع واشنطن إلى تشديد العقوبات الأمريكية والدولية على بيونغ يانغ، واشتملت هذه القمة على بعض المكاسب التي تصب في صالح الجانبين، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، تُعتبر تصريحات الرئيس كيم بمثابة التزام لبدء عملية تفاوض كاملة حول نزع السلاح النووي، وإيقاف كوريا الشمالية للتجارب النووية والصاروخية مع استكمال الحوار بين البلدين، أما بالنسبة لكوريا الشمالية، فقد حصلت على مكاسب هي الأخرى بعد انعقاد هذه القمة ومنها: التخلص من عزلتها الدبلوماسية، وتخفيف فرض العقوبات الاقتصادية ضدها، وتوقع زيادة الاستثمار الأجنبي في المستقبل، والحصول على مساعدات اقتصادية إذا قامت بالتخلص من الأسلحة النووية^{٢٤٤}.

مما سبق، يتضح أن قضية كوريا الشمالية تحتل قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب خاصة بعد نجاحها في إجراء تجارب الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وشعور الولايات المتحدة الأمريكية بتهديد كوريا الشمالية لها، وتراوحت آراء العاملين بإدارة ترامب بين ضرورة حل القضية النووية لكوريا الشمالية اعتماداً على الدبلوماسية والحوار، وبين البعض الذي يرى أنه يمكن اللجوء للحل العسكري. وقامت واشنطن بدعم كل من اليابان وكوريا الجنوبية من أجل الضغط على كوريا الشمالية، كما استعانت واشنطن بالأمم المتحدة من أجل فرض المزيد

²⁴³ Joe Hodnick and Mark Giangrande, "The June 12 Trump-Kim Jong-un Summit", *Congressional Research Service*, 12 June 2018, PP: 1-2.

²⁴⁴ Ibid, P. 2.

من العقوبات على بيونغ يانغ للتراجع عن تجاربها للصواريخ الباليستية، والتوقف عن تطوير أسلحتها النووية، وأخيرًا جاءت القمة التي انعقدت في ١٢ يونيو ٢٠١٨ لتُمثِّل نقطة تحول في تاريخ العلاقات بين البلدين، وخطوة لجعل بيونغ يانغ تتخلى عن أسلحتها النووية.

ونستخلص من كل ما سبق، أن إدارة ترامب ما زالت تعطي اهتمامًا كبيرًا لمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا لما تمثله من أهمية كبيرة للمصالح الأمريكية، وانعكس هذا الاهتمام على القضايا الرئيسية التي تشغل المنطقة، ومنها: قضية بحر الصين الجنوبي، التي كانت محل اهتمام كبير لإدارة الرئيس أوباما. وعلى الرغم من معارضة إدارة ترامب للأعمال الاستفزازية التي تقوم بها الصين في بحر الصين الجنوبي، إلا أنها لم تُعطِ اهتمامًا كبيرًا لها.

أما بالنسبة للانسحاب الأمريكي من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP، فقد رأت إدارة ترامب أن هذه الشراكة كانت تُسبب خسائر كثيرة للشعب الأمريكي، وكان من الأفضل الانسحاب منها، وانقسم الخبراء الاقتصاديون الأمريكيون إلى فريقين: فريق يؤيد الانسحاب الأمريكي من هذه الشراكة، وفريق آخر معارض لهذا الانسحاب، ويرى أن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ مهمة للاقتصاد الأمريكي، ورأت إدارة ترامب أن الاتفاقيات التجارية الثنائية أفضل للمصالح الأمريكية من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

أما بالنسبة للقضية النووية لكوريا الشمالية، فتعمل إدارة ترامب على منع بيونغ يانغ من امتلاك أسلحة نووية؛ لذلك تضع هذا الملف على قمة أولوياتها، وقد أعرب بعض الخبراء أن هدف كوريا الشمالية من امتلاك سلاح نووي هو الحصول على هيبة دولية وليس التهديد المباشر لواشنطن، إلا أن إدارة ترامب ترى أن الهدف الأساسي هو تهديد الأراضي الأمريكية، وبالتالي الهيمنة الأمريكية؛ لذلك تسعى واشنطن لجعل كوريا الشمالية تتخلى عن برامجها النووية التي تقوم بتطويرها تارةً عن طريق فرض عقوبات، وتارةً أخرى باستخدام الأدوات الدبلوماسية، ولكن يبدو أن واشنطن فضّلت اللجوء للحل الدبلوماسي وسياسة الحوار بقيام الرئيس ترامب بمقابلة الرئيس كيم في حدث تاريخي غير مسبوق.

المبحث الثالث: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق

وجنوب شرق آسيا

جسدت استراتيجية التوجه نحو آسيا "Pivot to Asia" الأهمية العالمية الكبرى لقارة آسيا خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، والذي شدد على أهمية تعزيز الارتباط الأمريكي بها، ويتناسب هذا التركيز مع التحول العام للقوة الاقتصادية العالمية، واعتبار قارة آسيا هي قارة المستقبل من الناحية الاقتصادية. ومع تَوَلَّى إدارة الرئيس دونالد ترامب، بدأ الحديث عن وجود تحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قارة آسيا والتركيز على المصلحة الوطنية والمعاملات التجارية الثنائية بما يتناسب مع مبدأ "أمريكا أولاً" الذي جاء به ترامب لحكم الولايات المتحدة الأمريكية، كما توجد مجموعة من التحديات المشتركة التي واجهت كلا الإدارتين فيما يتعلق بشرق وجنوب شرق آسيا، وكان هناك قَدْرٌ من الاستمرارية والتغير في التعامل مع هذه القضايا.

التحديات المشتركة التي واجهت السياسة الخارجية الأمريكية في شرق وجنوب

شرق آسيا خلال إدارتي أوباما وترامب:

واجهت إدارتي أوباما وترامب العديد من التحديات في منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا، ومن أبرز هذه التحديات: التأثير الصيني المتزايد على البيئة الأمنية الإقليمية عن طريق توسعها العسكري جنباً إلى جنب مع نموها الاقتصادي، بالإضافة إلى قيامها بإنشاء جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي لتعزيز هيمنتها فيما يتعلق بالشؤون البحرية الإقليمية، وساهم هذا النفوذ المتزايد لبكين في رفع تصورات التهديد الإقليمي بين جيرانها، بالإضافة إلى تهديدها للهيمنة الأمريكية في المنطقة. كما يُعد الوضع المتوتر في كوريا الشمالية وتطويرها لبرنامجها النووي تحدياً كبيراً لإدارتي أوباما وترامب. ومن ضمن التحديات أيضاً، العمل على تعميق شبكات التجارة والاستثمار مع دول شرق وجنوب شرق آسيا التي تشهد تطوراً اقتصادياً كبيراً في ظل توترات دبلوماسية ونزاعات إقليمية^{٢٤٥}.

على الرغم من وجود تحديات مشتركة واجهت إدارتي أوباما وترامب، إلا أن المنهج المُتَّبَع من قِبَل الإدارتين لمواجهة هذه التحديات قد تراوح بين الاستمرارية والتغير. ففيما يتعلق بإدارة أوباما، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، هيلاري كلينتون، أن مستقبل السياسة سيتحدد في آسيا؛ لذلك ينبغي تكريس المزيد من الطاقة والموارد الأمريكية لتعميق الارتباط بالقارة، كما تمت

²⁴⁵ Mika Aaltola and Others, "Between Change and Continuity: Making Sense of America's Evolving Global Engagement", Government's Analysis, Assessment and Research Activities, 31 January 2018, P. 91.

صياغة استراتيجية "التوجه نحو آسيا" لمواجهة الصعود الصيني الذي بات يُهدد الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك، وتجسدت استراتيجية التوجه نحو آسيا في العديد من المحاور منها: تقوية العلاقات مع الحلفاء الأمريكيين، ودعم التجارة والاستثمار، ونشر القيم الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك. ولكن بعد انتخاب الرئيس دونالد ترامب، يبدو أنه قد حدث تحوّل في التوجه من سياسة "آسيا أولاً" التي اتبعتها إدارة أوباما إلى سياسة "أمريكا أولاً" التي جعلها ترامب شعاراً له أثناء حملته الانتخابية مُعلنًا أنه لن يتبع نفس مسار إدارة أوباما، وأيضًا فشل استراتيجية "التوجه نحو آسيا" التي أطلقتها إدارة أوباما. وخلال حملته الانتخابية، قلّل ترامب من أهمية التحالفات الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك، وأعطى أهمية أكبر للعلاقات التجارية، وإحياء الصناعة الأمريكية، والعمل على توفير فرص عمل للشعب الأمريكي^{٢٤٦}.

عملت إدارة ترامب على بناء استراتيجية آسيوية تختلف عن تلك التي اتبعتها إدارة أوباما؛ لذلك قامت بصياغة نهج يُطلق عليه "Free and Open Indo-Pacific Strategy" استراتيجية الإندو-باسيفيك الحر والمفتوح، وتضم هذه الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والهند، وأستراليا. ويرى بعض المحللين أن الهدف من هذه الاستراتيجية هو منع الصين من السيطرة على البحار والتجارة الآسيوية ومواجهة صعودها العسكري، وكانت فكرة هذه الاستراتيجية موجودة منذ إدارة جورج دبليو بوش ولكن بشكل ضبابي، أما إدارة ترامب، فيبدو أنها تسعى إلى عقد روابط رباعية أقرب تستطيع من خلالها تشكيل قوة موازية لبكين، كما تسعى إدارة ترامب إلى الارتقاء بالعلاقات مع الدول الثلاث، ولاسيما العلاقات الأمريكية-الهندية على وجه الخصوص؛ لجعل الهند تقف كوازن أمني قوي في مواجهة الصين، خاصّة أن الهند قوة بحرية كبيرة يمكن أن تساعد واشنطن في الحفاظ على حرية الملاحة وحرية التجارة في الإندو-باسيفيك^{٢٤٧}.

تتمحور استراتيجية الإندو-باسيفيك الحر والمفتوح حول فكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تعمل مع الدول الآسيوية من أجل التوصل إلى صفقات تجارية ثنائية عالية الجودة، والتي تُفضّلها إدارة ترامب، بدلاً من الصفقات التجارية متعددة الأطراف. ولا يقتصر الهدف من تلك الاستراتيجية على موازنة الصين فقط، ولكن تعمل واشنطن من خلالها على إعطاء الأولوية للعلاقات مع الدول الديمقراطية، ووضع نموذج مستقبلي تكافئ فيه واشنطن الدول التي تدعم القيم الديمقراطية، وقواعد التجارة الحرة، وأيضًا حرية الملاحة في المياه الدولية، ويُمكن

²⁴⁶ Ibid, P. 92.

²⁴⁷ Joshua Kurlantzick, "The Trump Administration's 'Free and Open Indo-Pacific': A Solid Idea, But Difficult to Pull Off", Council on Foreign Relations, 21 February 2018, available at: <https://www.cfr.org/blog/trump-administrations-free-and-open-indo-pacific-solid-idea-difficult-pull>, accessed on: 24/2/2018.

من ذلك استخلاص ثلاث ركائز لهذه الاستراتيجية: تتمثل الركيزة الأولى في إصدار مبادئ راسخة تسير عليها دول المنطقة مثل: سيادة القانون وحرية الملاحة، وتتمثل الركيزة الثانية في تحقيق تنمية اقتصادية في المنطقة من خلال تحسين الاتصال المادي والمؤسسي، بينما تتمثل الركيزة الثالثة في توسيع نطاق المبادرات لضمان الاستقرار في منطقة الإندو-باسيفيك^{٢٤٨}.

لم تمنع هذه الاختلافات في توجهات إدارتي أوباما وترامب من وجود بعض مظاهر الاستثمارية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. يتمثل المظهر الأول في العوامل التاريخية للاستراتيجية الأمريكية التي تعمل منذ بداية الارتباط الأمريكي بقارة آسيا عام ١٧٨٤ على منع صعود منافس يهدد المصالح الأمريكية، وأن واشنطن لن تسمح لأي قوة صاعدة بالهيمنة على قارة آسيا، وهذا ما حاولت إدارتا أوباما وترامب القيام به مع الصعود الصيني، على الرغم من اختلاف الرؤية التي تبنتها كل إدارة فيما يتعلق بكيفية مواجهة هذا الصعود^{٢٤٩}.

ويتمثل المظهر الثاني للاستثمارية في بقاء بعض الركائز الرئيسة لاستراتيجية التوجه نحو آسيا دون تغيير جذري، فعلى الرغم من عدم استخدام إدارة ترامب لمصطلح التوجه نحو آسيا "Pivot to Asia"، إلا أن تحركات إدارة ترامب في منطقة آسيا-الباسيفيك تدل على استثمارية التركيز الاستراتيجي على هذه المنطقة، ويتضح ذلك من أول خطاب رئيسي للسياسة الدفاعية الأمريكية في آسيا، والذي ألقاه وزير الدفاع الأمريكي في إدارة ترامب، جيمس ماتيس، في يونيو ٢٠١٧ وأكد من خلاله على أهمية تعزيز التحالفات الأمريكية في المنطقة، فعلى الرغم مما قاله ترامب أثناء حملته الانتخابية عن التحالف الأمريكي مع كوريا الجنوبية واليابان وضرورة أن يدفعوا ثمن حماية واشنطن لهما، إلا أنه بعد فوزه بالانتخابات أكد على الالتزام الأمريكي تجاه كوريا الجنوبية واليابان، كما أكد ماتيس على أهمية التوسع في بناء القدرات العسكرية الأمريكية في المنطقة، وتُعتبر هذه الركائز من أهم محاور استراتيجية التوجه نحو آسيا خلال إدارة أوباما. أما المظهر الثالث للاستثمارية، ينبع من اتباع نفس سياسة الحوار مع الصين التي قامت بها إدارة أوباما، وعلى الرغم من إعلان ترامب أثناء حملته الانتخابية أنه في حالة فوزه سيعمل على اتباع نهج أكثر صرامة مع الصين متهمًا إدارة أوباما باتباع اللين في التعامل معها، مما عزز من منافستها لواشنطن، بالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة ترامب بالاعتراف بسياسة الصين الواحدة

²⁴⁸ Ibid.

²⁴⁹ Mika Aaltola and Others, "Between Change and Continuity: Making Sense of America's Evolving Global Engagement", Op. Cit., PP: 93-94.

"One China Policy". فعلى الرغم من إبداء ترامب اعتراضه على هذه السياسة خلال حملته الانتخابية، إلا أنه بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية أعلن تأييده لها^{٢٥٠}.

توجد بعض القضايا التي تُمثّل اختلافًا صريحًا بين إدارتي أوباما وترامب مثل اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، وهناك قضايا تتراوح بين الاستمرارية والتغير خلال إدارتي أوباما وترامب مثل قضية بحر الصين الجنوبي والملف النووي لكوريا الشمالية.

أولاً: الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP كأحد التغيرات الرئيسية بين إدارتي أوباما وترامب.

تُعتبر اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ هي حجر الأساس للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها إدارة الرئيس أوباما في آسيا، فقد كانت تشكل الجانب الاقتصادي لاستراتيجية التوجه نحو آسيا، وكان الهدف من اتفاقية TPP التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع عدد من الدول الآسيوية هو خفض التعريفات الجمركية بين هذه الدول لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار والإنتاجية، والحد من الفقر، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية^{٢٥١}.

كان الغرض من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ أيضًا مواجهة التطور الاقتصادي المتزايد للصين في المنطقة، وكان الرئيس أوباما قد أكد على ذلك عندما قال أنه إذا كانت واشنطن تمتلك أكثر من ٩٥% من شركائها يعيشون خارج حدودها، فلا يمكن السماح لدول مثل الصين بكتابة القواعد الاقتصادية في العالم^{٢٥٢}.

وصرّح الممثل التجاري الأمريكي في ذلك الوقت، مايكل فرومان، أن اتفاقية TPP ستثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية قوة باسيفيكية، وستعزز من الالتزام الأمريكي في المنطقة، وأضاف فرومان، أن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ليست لها أهمية اقتصادية فقط، ولكن لها أهمية استراتيجية أيضًا تساعد على تعميق علاقات التعاون مع الشركاء الرئيسيين لواشنطن في المنطقة ومن ثم تُمهّد إلى التعاون في مجالات أخرى. وقال وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، أشتون كارتر، أن اتفاقية TPP لها مدلول استراتيجي، وتُعتبر أحد أهم ركائز استراتيجية التوجه نحو آسيا، وقد عزّز ذلك من مخاوف الصين التي اعتبرت أن هذه الاتفاقية تعمل على احتوائها، ولكن لم تلق اتفاقية TPP تأييدًا أمريكيًا كبيرًا حتى داخل الحزب الديمقراطي، ولم يتم التصديق عليها من قبل

²⁵⁰ Benjamin Lee, "Trump's First 100 Days in Asia: Continuities and discontinuities in Trump's Asia policy", Op. Cit.

²⁵¹ Office of the United States Trade Representative, "Summary of the Trans-Pacific Partnership Agreement", October 2015, available at: <https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2015/october/summary-trans-pacific-partnership>, accessed on: 26/2/2018.

²⁵² Laura Southgate, "The Asia Pivot as Strategy of Foreign Policy: A Source of Peace or a harbinger of Conflict?", Cranfield University: Centre for International Security and Resilience, June 2017, P. 8.

الكونجرس الأمريكي، وبعد ذلك أصبحت هدفًا في الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٦ وحازت على اعتراض كلا المرشحين هيلاري كلينتون ودونالد ترامب، حيث أعلن كلاهما أنه في حالة فوزهما في الانتخابات، سوف يقوموا بالانسحاب من هذه الاتفاقية؛ لأنها تضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية أكثر مما تجلبه عليها من نفع^{٢٥٣}.

عندما جاء الرئيس ترامب إلى الحكم، وقّع مذكرة رئاسية للعمل على انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الشراكة عبر المحيط الهادئ، وكان هذا بمثابة انقطاع كبير عن سياسة واشنطن في آسيا، والتي كانت تسير عليها إدارة أوباما خلال فترة حكمه وبذلها لجهود مضنية لنجاح هذه الشراكة التي كانت تعتبرها ركنًا أساسيًا في استراتيجية التوجه نحو آسيا. وقد بذل العديد من المشاركين في محادثات TPP مثل اليابان، جهودًا كبيرة للانضمام لهذه الشراكة، فقد قامت طوكيو بعمل جهود إعادة هيكلة اقتصادية كبيرة، وكان على بلدان أخرى مثل فيتنام، تحسين ظروف حقوق الإنسان الخاصة بها للمشاركة في TPP، ولكن بعد انسحاب واشنطن من هذه الشراكة، شعرت اليابان وفيتنام أن جهودهما ذهبت سُدى، ولكن لا يشير الانسحاب الأمريكي من اتفاقية TPP إلى التسليم الفوري للقيادة الاقتصادية الصينية، ولكنه يقوض من مصداقية واشنطن في المنطقة، وقد أثار هذا الانسحاب شكوك شركاء الولايات المتحدة الأمريكية حول الالتزام الأمريكي تجاههم في أعقاب هذا التحول الكبير. ولقد فسّر بعض المشاركين في الشراكة عبر المحيط الهادئ الانسحاب الأمريكي على أنه يشير إلى تحرك واشنطن نحو سياسات حمائية في المستقبل القريب، فضلاً عن وجود عقبات أكبر في تحقيق الرؤية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة في منطقة آسيا-الباسيفيك FTAAP على المدى الطويل^{٢٥٤}.

تُفضّل إدارة ترامب الاتفاقيات الثنائية على حساب الاتفاقيات متعددة الأطراف، وهذا ما برّر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ؛ حيث ترى إدارة ترامب أن هذا الانسحاب سيصب في صالح دعم السياسة التجارية الأمريكية وتوفير فرص عمل للشعب الأمريكي، بالإضافة إلى حماية العمال الأمريكيين من المنافسة من قبل الدول ذات الأجور المنخفضة مثل فيتنام وماليزيا وباقي أطراف الاتفاقية، ويُعتبر انسحاب واشنطن من اتفاقية TPP جزءاً من نهج "أمريكا أولاً" الذي وضعه ترامب، وقال مايكل فرومان، الممثل التجاري الذي تفاوض على الاتفاقية في عهد الرئيس أوباما، أن ما فعلته إدارة ترامب يعتبر فوزاً كبيراً للصين، فعلى الرغم مما أبدته إدارة ترامب من عملها على تبني موقف أكثر صرامة مع

²⁵³ Matteo Dian, "The strategic value of the Trans-Pacific Partnership and the consequences of abandoning it for the US role in Asia", Italy: University of Bologna, Macmillan Publishers, 5 June 2017, P. 588.

²⁵⁴ Benjamin Lee, "Trump's First 100 Days in Asia: Continuities and discontinuities in Trump's Asia policy", available at: <https://thediomat.com/2017/04/trumps-first-100-days-in-asia/>, Op.Cit.

الصين، إلا أن أول عمل قامت به هو تسليم مفاتيح القيادة للصين؛ لأن هذا الانسحاب يعني أيضاً انسحاب واشنطن من قيادة المنطقة مما قد يسبب أضراراً جيوسراتيجية كبيرة^{٢٥٥}.

وبالتالي، تُعتبر اتفاقية TPP أكبر اتفاق تجاري إقليمي قامت به إدارة أوباما، وكان الهدف من هذه الاتفاقية هو خفض التعريفات الجمركية مع وضع قواعد لتسوية النزاعات التجارية، وحماية الملكية الفكرية، وقال مسئولون من إدارة أوباما، أن هذه الاتفاقية ستعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكي من خلال فتح الأسواق في العديد من الدول، وفي مقابل ذلك، سوف تتخلى واشنطن عن القليل جداً، أما إدارة ترامب، فقد رأت أن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ستسبب خسائر كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية وشعبها؛ لذلك قرّر الرئيس ترامب انسحاب واشنطن من هذه الاتفاقية، وتفضيله لإقامة اتفاقيات ثنائية تجارية مع كل دولة على حدة، ويُعتبر هذا الانسحاب مؤشراً على إمكانية قيام إدارة ترامب بالانسحاب من اتفاقيات تجارية أخرى متعددة الأطراف مثل: NAFTA و TTIP، وغيرهم من الاتفاقيات.

ثانياً: قضية بحر الصين الجنوبي بين التغير والاستمرارية:

لقد حازت قضية بحر الصين الجنوبي على اهتمام إدارة الرئيس أوباما، ويتضح ذلك من تصريحات العديد من العاملين في إدارة أوباما، منهم وزير الخارجية الأمريكية في الفترة الثانية من حكمه، جون كيري؛ حيث قال كيري أن المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة باسيفيكية، تجعلها تريد الحفاظ على السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي، بالإضافة إلى احترام قواعد القانون الدولي الذي يضمن حرية الملاحة فيه، وصرّح كيري أن واشنطن لا تأخذ موقف المتنافس في هذا النزاع الإقليمي ولكن ما يهم المصلحة الوطنية الأمريكية، هي الطريقة التي يتم من خلالها تناول النزاع حول بحر الصين الجنوبي. وقُضِلت إدارة أوباما اتباع الدبلوماسية والطرق السلمية من أجل حل هذا النزاع، بدلاً من استخدام الردع العسكري، ويتضح ذلك من دعم واشنطن للجهود السلمية بين الصين ورابطة الآسيان من أجل التوصل إلى مدونة سلوك فعالة لحل النزاع^{٢٥٦}.

هاجم الرئيس أوباما توسعات الصين في بناء العديد من الجزر الصناعية في بحر الصين الجنوبي بالإضافة إلى عسكريتها؛ ولذلك فضل العمل في إطار متعدد الأطراف بدلاً من

²⁵⁵ Peter Baker, "Trump Abandons Trans-Pacific Partnership, Obama's Signature Trade Deal", The New York Times, 23 January 2017, available at: <https://www.nytimes.com/2017/01/23/us/politics/tpp-trump-trade-nafta.html>, accessed on: 3/2/2018.

²⁵⁶ Michael McDavitt, "The South China Sea: Assessing U.S. Policy and Options for the Future", Op. cit., November 2014, P. 10.

اتباع سياسة الاحتواء، وذلك بسبب حرص العديد من الدول الأطراف في النزاع على التصدي لتوسع بكين في بحر الصين الجنوبي، وعملت الدول فيما بينها على إقامة علاقات تعاون مثل الفلبين وفيتنام، كما رَحَّبَت القوى الإقليمية بالولايات المتحدة الأمريكية للعب دور قيادي في المنطقة، ومواجهة الهيمنة الصينية؛ لذلك دخلت العديد من هذه الدول في شراكات مع واشنطن من أجل تقوية الروابط الدفاعية بين بعضهم البعض، كما قامت واشنطن بتوفير الدعم المادي لحلفائها من أجل تحسين قدراتهم على مواجهة الصين، وعلى رأسهم الفلبين التي كانت تعتبر الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي خلال إدارة أوباما^{٢٥٧}.

شغلت قضية بحر الصين الجنوبي اهتمام إدارة الرئيس أوباما بسبب التوسعات التي قامت بها الصين فيه، والتي كانت تسعى من خلالها إلى الهيمنة الإقليمية، ويُعتبر ذلك تهديدًا لاستراتيجية التوجه نحو آسيا التي تبنتها إدارة أوباما من أجل التصدي للصعود الصيني. ولقد تعرضت إدارة أوباما للانتقاد بسبب ترددها في استخدام القوة العسكرية من أجل ردع الصين، وتفضيلها للدبلوماسية والمفاوضات؛ مما نتج عنه تمادي الصين في إنشاء الجزر الصناعية وعسكرتها.

أما بالنسبة لموقف إدارة ترامب تجاه قضية بحر الصين الجنوبي، فقد تحدث ترامب أثناء حملته الانتخابية عن أنشطة الصين المثيرة للجدل فيه، وفي مقابلة له مع صحيفة نيويورك تايمز في مارس ٢٠١٦، اتهم المرشح الجمهوري آنذاك الصين ببنائها لقلعة عسكرية كبيرة لم يشهدها العالم من قبل في بحر الصين الجنوبي، كما اتهم ترامب الرئيس أوباما بتهوانه مع ما تفعله بكين، وقال أنهم يفعلون ما يريدون؛ لأنهم لا يحترمون الرئيس أوباما ولا الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نوفمبر ٢٠١٦، أشار ألكسندر جراي وبيتر نافارو، وهما مستشاران رئيسيان في إدارة ترامب، إلى أن الصين قد أنشأت جُزراً صناعية ضخمة في المياه المتنازع عليها وسط استجابة أمريكية محدودة لإدارة الرئيس أوباما^{٢٥٨}.

ولكن خلال السنة الأولى من حكم ترامب في البيت الأبيض، تجاهل قضية بحر الصين الجنوبي بشكل كبير، بل وأعطى لبكين مساحة من الحرية للتوسع فيه، وقد تجلّى ذلك بوضوح خلال رحلة ترامب في نوفمبر ٢٠١٧، والتي استمرت ١٢ يوماً زار خلالها خمس دول آسيوية؛ حيث لم يُعطِ أهمية كبيرة لقضية بحر الصين الجنوبي، باستثناء مرة واحدة في فيتنام، عندما عرض لعب دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وهو الأمر الذي لم يُلَقَّ قبولاً من قبل العديد

²⁵⁷ Hunter Marston, "Obama's South China Sea Strategy Is Working", Op. cit.

²⁵⁸ Xuan Loc Doan, "Trump appears to have forgotten the South China Sea in 2017", Asia Times, 12 January 2018, available at: <http://www.atimes.com/donald-trump-forget-south-china-sea-2017>, accessed on: 6/3/2018.

من الدول المتنازعة، وتجنب خلال زيارته هذه التعليق على التوسع الذي تقوم به بكين، على الرغم من أنه كان لديه الكثير من الفرص المناسبة لعرض الموضوع للتفاوض، بل وراح يُثني على زعيم الصين، شي جين بينج، عندما كان في بكين، كما لم يتحدث إطلاقاً عن قضية بحر الصين الجنوبي خلال قمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا-الباسيفيك APEC في داناو والقمة المشتركة بين واشنطن ودول الآسيان في مانيل. ومقارنة بإدارة أوباما، فقد كان النزاع حول بحر الصين الجنوبي يقع على قمة أولويات الأجندة الأمريكية خلال اجتماعاته مع قادة المنطقة، فعلى سبيل المثال، تعهد أوباما خلال اجتماعه مع قادة رابطة الآسيان في سبتمبر ٢٠١٢، بالعمل على حل النزاعات سلمياً، بما في ذلك النزاع القائم في بحر الصين الجنوبي^{٢٥٩}.

يتضح مما سبق وجود بعض الاختلاف بين إدارتي أوباما وترامب تجاه قضية بحر الصين الجنوبي؛ حيث كانت تحتل هذه القضية أهمية كبيرة لدى إدارة أوباما التي عملت على حل النزاع سلمياً دون الدخول في صدام مباشر مع الصين. أما إدارة ترامب، فعلى الرغم من مهاجمة ترامب خلال حملته الانتخابية والعديد من مستشاريه، قبل تولي مناصبهم رسمياً في إدارته، للسلوك العدواني للصين وسياسات الرئيس أوباما تجاهها، إلا أنه بعد تولي الحكم، لم تُعطِ إدارة ترامب أهمية للنزاع المشتعل في بحر الصين الجنوبي، باستثناء قيامها بإرسال الأسطول الأمريكي للقيام بعمليات تتعلق بحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي بما يتناسب مع القانون الدولي. وبين اهتمام إدارة أوباما وإهمال إدارة ترامب، تظل النتيجة واحدة، وهي استمرار النزاع حول بحر الصين الجنوبي خلال الإدارتين دون تدخل أمريكي فعّال.

ثالثاً: قضية الملف النووي لكوريا الشمالية بين الاستمرارية والتغير.

تُعتبر قضية الملف النووي لكوريا الشمالية من أكثر القضايا التي حازت على اهتمام إدارتي أوباما وترامب. فخلال فترة حكم الرئيس أوباما، تم تعريف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوريا الشمالية بعبارة الصبر الاستراتيجي "Strategic Patience"، والتي تعني أن واشنطن -بالتنسيق مع حلفائها- ستواصل اتباع الأدوات الدبلوماسية مع بيونغ يانغ لإقناع زعيمها، كيم يونج أون، بتجميد برامج النووية وبرامج الصواريخ طويلة المدى مقابل تخفيف العقوبات عليها، وشملت استراتيجية الصبر الاستراتيجي أيضاً الاستعداد العسكري القوي، وتعزيز قدرات الدفاع الصاروخية الباليستية، بالإضافة إلى تشديد العقوبات على كوريا الشمالية، واحتواء اقتصادها من أجل إجبارهم على اتباع سلوك أفضل. تعتمد سياسة الصبر الاستراتيجي على تعاون واشنطن مع شركائها؛ لذلك قامت بتنمية التعاون الثلاثي مع اليابان وكوريا الجنوبية، ورغم

²⁵⁹ Hunter Marston, "Obama's South China Sea Strategy Is Working", Op. cit.

ذلك، حققت إدارة أوباما تقدماً متواضعاً في الأمم المتحدة ومع الصين فيما يتعلق بالحد من تدفق السلع والتجارة بين العالم وكوريا الشمالية. وواصلت بيونغ يانغ تطوير برنامجها النووي، وأجرت أربعة تفجيرات نووية وعشرات من التجارب الصاروخية المتوسطة وطويلة المدى بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦.^{٢٦٠}

أما بالنسبة لإدارة ترامب، فقد احتلت قضية كوريا الشمالية قمة أولويات الأجندة الأمريكية بعد تولي ترامب الرئاسة الأمريكية، ورأى ترامب أن سياسة الصبر الاستراتيجي التي اتبعتها إدارة أوباما لم تنجح في جعل كوريا الشمالية تتخلى عن برنامجها النووي، بل على العكس، تماشى نظام بيونغ يانغ في إجراء العديد من الاختبارات النووية والصاروخية؛ لذلك رأت إدارة ترامب ضرورة التخلي عن هذه السياسة واتباع سياسة أكثر صرامة تُجبر كوريا الشمالية على التخلي عن برنامجها النووي، وبالتالي، صاغت إدارة ترامب سياسة "المساءلة الاستراتيجية" كبديل لسياسة الصبر الاستراتيجي، وهدفت هذه السياسة إلى زيادة الضغط والعقوبات على كوريا الشمالية، ولكن في الوقت الذي تخلت فيه إدارة ترامب عن استخدام مصطلح "الصبر الاستراتيجي"، وجدت نفسها تتبنى نفس سياسات إدارة أوباما بشكل أو بآخر، فمثلاً، عندما زار كلاً من ماتيس وتيلرسون سول وطوكيو، أكداً على تجديد التزامهم بتطبيق عقوبات أكثر صرامة على بيونغ يانغ، كما أشارا إلى تجديد التزامهم أيضاً بتوسيع التعاون الثلاثي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية.^{٢٦١}

يبدو أن كل هذه التدابير تُعتبر امتداداً لسياسات إدارة أوباما التي ركزت على فرض عقوبات تدريجية على نظام كيم وتعزيز الحوارات رفيعة المستوى مع قادة كوريا الشمالية. وقامت إدارة ترامب أيضاً بالاستعانة ببكين من أجل ممارسة الضغط على بيونغ يانغ لتجبرها على التخلي عن برنامجها النووي، وهذا نفس ما قامت به إدارة أوباما من قبل. وقد عملت إدارة ترامب على استخدام مزيج من أدوات التحفيز والمثبطات لجعل الصين تتعاون معه، فبالنسبة للحوافز، فقد أكد ترامب أنه سيقدم شروطاً تجارية أكثر ملائمة للتعامل بين واشنطن وبكين إذا قامت الصين بالضغط أكثر على كوريا الشمالية، أما فيما يتعلق بالمثبطات، فقد هدد ترامب أنه إذا لم تقم الصين بتحقيق أي تقدم في هذا الملف، فسوف تعمل واشنطن بمفردها، ويبدو أن ترامب رأى

²⁶⁰ Todd Rosenblum, "On North Korea, More Continuity than Change", *Atlantic Council*, 7 March 2018, available at: <http://www.atlanticcouncil.org/?view=article&id=38261:on-north-korea-more-continuity-than-change>, accessed on: 8/3/2018.

²⁶¹ Jacqueline Kllimas, "Trump's North Korea strategy: A lot like Obama's", *Politico*, 8 August 2017, available at: <https://www.politico.com/story/2017/08/08/trump-obama-north-korea-241389>, accessed on: 9/3/2018.

أن التهديد بفكرة التحرك الفردي قد يجعل الصين تمارس المزيد من الضغوط ضد نظام كيم خوفاً من زيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة^{٢٦٢}.

قامت الصين بتشديد العقوبات على كوريا الشمالية في أعقاب التجربة النووية التي أجرتها بيونغ يانغ في سبتمبر ٢٠١٧ واختبار الصواريخ الباليستية العابرة للقارات في نوفمبر من نفس العام. ولقد فاجأت كوريا الشمالية الكثيرين بالوصول إلى كوريا الجنوبية في ديسمبر ٢٠١٧، ودخولهما في جولة جديدة؛ مما يعزز من احتمالية بناء الثقة بين الجانبين، وتواصل كوريا الشمالية تهديدها النووي ضد واشنطن، كما لم تُبدي بكين استعدادها للمشاركة في انهيار بيونغ يانغ؛ لذلك لا تقوم بفرض عقوبات عليها بالقدر الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية^{٢٦٣}.

لكن تعتبر القمة التاريخية التي عُقدت بين الرئيس ترامب والرئيس كيم أهم مظهر من مظاهر التغير الذي قامت به إدارة ترامب لحل قضية الملف النووي لكوريا الشمالية، فقد أصبح ترامب أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية يجتمع مع زعيم كوريا الشمالية، وهو تطور غير مسبوق، خاصة بعد عام من تبادل التهديدات بين الطرفين. وبعد القمة، وقّع الرئيسان على وثيقة شاملة تمهد الطريق لعلاقة جديدة بين البلدين، ومع ذلك، يظل الاتفاق غامضاً؛ لأنه يفتقر إلى العديد من التفاصيل، فمثلاً لا يوجد جدول زمني ملزم تسير عليه بيونغ يانغ للتخلص من أسلحتها النووية، وانقسم المحللون حول ما ستحققه هذه القمة في نهاية المطاف، فالبعض رأى أنها بمثابة دعاية صبت في مصلحة الرئيس كيم، والبعض الآخر رأى أنها يمكن أن تكون طريقاً مُحتملًا للسلام بين البلدين^{٢٦٤}.

في النهاية، تُعتبر هذه القمة سابقة في تاريخ إدارة ترامب، وتُميّزه عن الإدارات الأمريكية السابقة في تناول قضية الملف النووي لكوريا الشمالية، ففي بداية حكم إدارة ترامب كان هناك قدر كبير من التشابه في السياسات التي اتبعتها إدارته مع إدارة أوباما، فعلى الرغم من تصريح إدارة ترامب بأن سياسة الصبر الاستراتيجي التي تبنتها إدارة أوباما فشلت في جعل كوريا الشمالية تتخلي عن أسلحتها النووية، إلا أن إدارة ترامب اتبعت نفس السياسات تقريباً مع بيونغ يانغ في بداية حكمها من حيث فرض المزيد من العقوبات، والتهديد بالتدخل العسكري في حال امتناع كوريا الشمالية عن التوقف عن اختبارات النوية، ولكن بعد عام من هذه التهديدات، فضّلت إدارة ترامب الجلوس مع زعيم كوريا الشمالية للتوصل إلى حل سلمي لهذه القضية.

²⁶² Benjamin Lee, "Trump's First 100 Days in Asia, Op. cit.

²⁶³ Todd Rosenblum, "On North Korea, More Continuity than Change", Op. Cit.

²⁶⁴ Robin Wright, "The Trump-Kim Summit: Reality TV or a New Era?", The New Yorker, 12 June 2018, available at: <https://www.newyorker.com/news/news-desk/the-trump-kim-nuclear-summit-a-baffling-lack-of-details>, accessed on: 4/7/2018.

نخلص من كل ما سبق، إلى أنه على الرغم من اختلاف الانتماءات الحزبية للرئيسين أوباما، الذي ينتمي للحزب الديمقراطي، وترامب الذي ينتمي للحزب الجمهوري، إلا أنه توجد العديد من التشابهات بين سياسات كلا الإدارتين تجاه القضايا الرئيسة في شرق وجنوب شرق آسيا مع وجود بعض الاختلافات؛ حيث يوجد تشابه في التحديات التي واجهت إدارتي أوباما وترامب، مثل: الصعود الصيني، والنزاع حول بحر الصين الجنوبي، والعمل على تقوية العلاقات التجارية والاستثمارية، والملف النووي لكوريا الشمالية، وغير ذلك من التحديات. وعلى الرغم من أن هذه التحديات مُشتركة بين كلا الإدارتين، إلا أن السياسات المُتبعة تجاهها تتراوح بين الاستمرارية والتغير، ولكن ظل الهدف واحدًا، وهو الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في المنطقة، والعالم بأكمله.

أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية في المنطقة، فقد كانت إدارة أوباما تعتمد على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ من أجل تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مع العديد من دول المنطقة، إلا أن إدارة ترامب أعلنت انسحاب واشنطن منها؛ لأنها رأت أن هذه الاتفاقية ستضر بالمصالح الأمريكية، أما فيما يتعلق بقضية بحر الصين الجنوبي، فكانت موضع اهتمام إدارة أوباما من أجل منع الصين من التماهي في فرض نفوذها عليه، وبالتالي على المنطقة بأكملها، أما إدارة ترامب، فلم تُعطي هذا القدر من الأهمية وظل الصراع دائرًا، وبالنسبة لملف كوريا الشمالية، فقد عملت الإدارتين على استخدام نفس وسائل فرض العقوبات على بيونغ يانغ، إلى أن قام ترامب بمقابلة الرئيس كيم واتفقا على ضرورة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية في مقابل عدة امتيازات ستقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لكوريا الشمالية.

خاتمة الفصل:

تناول هذا الفصل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة دونالد ترامب تجاه شرق وجنوب شرق آسيا، وموقفها من استراتيجية التوجه نحو آسيا التي أطلقتها إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، فعلى الرغم من اعتراض الرئيس ترامب وإدارته على هذه الاستراتيجية وركائزها، إلا أنها استمرت في اتباع العديد من هذه السياسات مع تخليها عن مصطلح "التوجه نحو آسيا"، وأعلن الرئيس ترامب أن شعاره هو "أمريكا أولاً"؛ لذلك قال أنه سيقوم بعمل كل ما يصب في المصلحة القومية الأمريكية، وقصّل اتباع استراتيجية "الإنديو-باسيفيك"، والتي تعمل على تعميق الارتباط مع الهند لموازنة الصعود الصيني. ولقد تم استعراض سلوك إدارة ترامب تجاه القضايا الرئيسة في شرق وجنوب شرق آسيا، وهي قضية بحر الصين الجنوبي، والانسحاب من الشراكة عبر المحيط الهادئ، والقضية النووية لكوريا الشمالية، ثم تم عقد مقارنة بين سلوك إدارة أوباما،

وسلوك إدارة ترامب تجاه هذه القضايا؛ من أجل التعرّف على مدى الاستمرارية والتغير في السياسات المُتَّبعة من قبل إدارتين مختلفتين من حيث الخلفية الحزبية، فبالنسبة لقضية بحر الصين الجنوبي، لم تُلَقَ اهتمامًا كبيرًا من قِبَل إدارة ترامب الذي وضع قضايا أخرى على قائمة أولوياته، على عكس إدارة أوباما التي اهتمت بها كثيرًا لمنع اتساع النفوذ الصيني في المنطقة على حساب النفوذ الأمريكي. أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية المُتَّبعة تجاه المنطقة، فقد عملت إدارة أوباما على الاستفادة من النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة من خلال إبرام الشراكة عبر المحيط الهادئ مع ١١ دولة، وكانت تُعْتَبَر الركن الاقتصادي لاستراتيجية التوجه نحو آسيا، أما إدارة ترامب، فقد كان أول ما قامت به بعد تولي الحكم هو الانسحاب من هذه الشراكة؛ حيث رأت إدارته أنها تعود بالضرر على المجتمع الأمريكي والعاملين فيه، وقد مثّل ذلك انحرافًا كبيرًا عن السياسة الاقتصادية التي كانت تتبعها إدارة أوباما. أما فيما يتعلق بالملف النووي لكوريا الشمالية، سعت إدارة أوباما إلى اتباع سياسة "الصبر الاستراتيجي" في التعامل مع نظام كيم من أجل إرجاعه عن استكمال برنامجه النووي عن طريق اتباع الأساليب الدبلوماسية وسياسة فرض العقوبات الاقتصادية، أما إدارة ترامب، فقد رأت فشل الاستراتيجية المُتَّبعة من قِبَل الإدارة السابقة، ولكن لم تُقَمَّ باتباع سياسات مختلفة تجاه القضية، بل سارت على نفس منوال الإدارة السابقة إلى حد كبير، إلى أن قام ترامب بعقد قمة تاريخية غير مسبوقة مع الرئيس كيم، اتفقا فيها على التخلص من الأسلحة النووية في كوريا الشمالية.

الخاتمة:

تُعتبر منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ذو أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشهد المنطقة صعود العديد من الدول وعلى رأسهم الصين، وعلى الرغم من أن الصعود الصيني يوجد به جانب إيجابي يصب في مصلحة واشنطن، إلا أنه في نفس الوقت يشكل تهديدًا على الهيمنة الأمريكية في المنطقة. وقامت هذه الدراسة باستعراض السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا خلال إدارة جورج دبليو بوش، وإدارة باراك أوباما، وإدارة دونالد ترامب الحالية؛ من أجل التوصل إلى مدى الاستمرارية والتغير في السياسات المتبعة لهذه الإدارات تجاه شرق وجنوب شرق آسيا، والقضايا التي تشغلها؛ لذلك تعرض الدراسة رؤية وأولويات هذه الإدارات الثلاث، ومدى تطور العلاقات الأمريكية مع دول هذه المنطقة الحيوية في قارة آسيا والتي وصفها العديد من الباحثين بأنها قارة المستقبل.

عانت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا من الإهمال الأمريكي لفترة طويلة، إلا أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر، اتخذت إدارة جورج دبليو بوش عددًا من الإجراءات لإعادة بسط النفوذ الأمريكي مرة أخرى على هذه المنطقة، وكان المنظور الأمني هو المنظور المسيطر على فكر إدارة بوش تجاه منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت أن منطقة جنوب شرق آسيا هي الجبهة الثانية لمكافحة الإرهاب. اتبعت إدارة بوش استراتيجية "فرق تسد" تجاه دول شرق وجنوب شرق آسيا، وذلك لتجنب صعود دولة واحدة يمكن أن تنافس الهيمنة الأمريكية، كما عملت على تقوية علاقات التحالف مع دول المنطقة، وخاصة اليابان؛ لأن علاقة التحالف بينهما من المنظور الأمريكي كانت أساس السلام والأمن والازدهار في المنطقة. وتُعتبر الهند أيضًا من الدول التي سعت إدارة بوش لتقوية العلاقات معها كما جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢. وجاءت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٦ لتؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة باسيفيكية لها مصالح حيوية في شرق وجنوب شرق آسيا، كما نصت على حرص إدارة بوش على دعم التكامل الاقتصادي في هذه المنطقة من خلال توسيع التجارة والاستثمار، والعمل على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تدعيم التحالف مع العديد من دول المنطقة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والحرية السياسية.

لقد واجهت إدارة بوش خلال فترتي حكمه عددًا من التحديات في شرق وجنوب شرق آسيا، وأهمها قضية مكافحة الإرهاب الإسلامي في جنوب شرق آسيا؛ حيث احتلت هذه القضية قمة سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة بوش بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقد تراوحت

مشاركة واشنطن في الحرب ضد الإرهاب في جنوب شرق آسيا بين الدعم المالي لدول المنطقة من أجل مواجهة الإرهاب أو عن طريق اشتراك واشنطن مباشرة في عمليات مكافحة الإرهاب.

احتلت كذلك قضية الملف النووي لكوريا الشمالية أهمية كبيرة لدى إدارة بوش، وذلك بسبب تطويرها لبرنامجها النووي، وتهديدها للاستقرار والأمن الدولي، ولقد اتبعت إدارة بوش سياستين تصلان إلى حد التناقض تجاه نظام بيونغ يانغ، فقد تميزت السياسة الأولى بالشدّة، والحزم وإظهار العداء المفرط لكوريا الشمالية، بينما اعتمدت السياسة الأخرى على فكرة التواصل واستخدام الدبلوماسية من أجل التوصل لحل الأزمة بين البلدين، ولقد قامت إدارة بوش بالاستعانة بالصين للضغط على كوريا الشمالية حتى تتخلى عن أسلحتها النووية باعتبار أن بكين حليف هام بالنسبة لبيونغ يانغ، ووافقت إدارة بوش على الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف في شكل محادثات سداسية بعد أن رفضت إدارة بوش الدخول في محادثات ثنائية مع كوريا الشمالية، وقد أنتجت هذه المحادثات في سبتمبر ٢٠٠٥ التزامًا من بيونغ يانغ بالتخلي عن البرنامج النووي التابع لها في مقابل تطبيع العلاقات مع واشنطن، والاتفاق على آلية يمكن من خلالها مناقشة استبدال هدنة الحرب الكورية باتفاق للسلام الدائم، ولكن حدثت خلافات بين البلدين أدت إلى إيقاف هذا الاتفاق وعدم تنفيذه.

حرصت إدارة بوش على تعميق الارتباط الاقتصادي بدول شرق وجنوب شرق آسيا؛ لذلك اهتمت بعقد اتفاقيات تجارية ثنائية مع العديد من دول المنطقة وإقامة مناطق للتجارة الحرة، وعلى الرغم من تفضيل إدارته للاتفاقيات الثنائية، إلا أنها حرصت أيضًا على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية متعددة الأطراف مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك ومنتدى الآسيان الإقليمي.

يُعد -كذلك- الصعود الصيني من أكبر التحديات التي واجهت إدارة بوش؛ وذلك بسبب تهديدها للهيمنة الأمريكية بسبب تفوقها الاقتصادي، وبالنظر إلى السياسة التي اتبعتها إدارة بوش تجاه الصعود الصيني، اتضح أنها كانت تتبع مزيجًا من سياسة الاحتواء والارتباط من أجل الاستفادة من التقدم الاقتصادي الذي أحرزته الصين من ناحية، ومنعها من تهديد الهيمنة الأمريكية في المنطقة من ناحية أخرى.

وبعد انتهاء فترتا حكم الرئيس بوش المنتمي للحزب الجمهوري، جاء الرئيس أوباما المنتمي للحزب الديمقراطي، الذي سعي إلى إعادة بناء علاقات قوية مع دول شرق وجنوب شرق آسيا؛ حيث كان يرى أن إدارة بوش لم تُعطِ الاهتمام المطلوب للمنطقة وقضاياها، وانشغلت أكثر بمنطقة الشرق الأوسط وحربها مع العراق. وفي بداية عام ٢٠٠٩، قامت هيلاري كلينتون بكسر

جميع التقاليد المتعارف عليها، وتوجهت في أول رحلة رسمية لها في الخارج إلى آسيا، حيث قامت بزيارة ٧ دول آسيوية؛ لتشهد التقدم الذي حدث في هذه الدول، وكيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد منه. وخلال فترتي حكمه، زار الرئيس أوباما قارة آسيا سبع مرات، وصاغت إدارة أوباما استراتيجية "التوجه نحو آسيا"، والتي استمدت الكثير من مبادئها من إدارة جورج دبليو بوش، وهدفت إلى تركيز الموارد الاقتصادية، والعسكرية، والدبلوماسية الأمريكية على قارة آسيا من أجل الاستفادة من صعود العديد من دولها، وأيضًا للحفاظ على الهيمنة الأمريكية، وأرادت إدارة أوباما من خلال هذه الاستراتيجية أن تختلف عن الإدارة السابقة من خلال تركيز الموارد الأمريكية على منطقة آسيا-الباسيفيك، وإنهاء الصراعات الموجودة في أفغانستان والعراق. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول ست ركائز وهم: تقوية التحالفات الأمنية، وتوسيع الوجود العسكري في القارة، وتوسيع التجارة والاستثمار، وتعميق العلاقات مع القوي الصاعدة، والتعاون مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبذلك لم يعد التزام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة مُنصَّباً على القضايا الأمنية فقط، ولكن اشتمل أيضًا على القضايا الاقتصادية، ولقد عكست وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٥، الركائز الست لاستراتيجية "التوجه نحو آسيا".

لقد واجهت إدارة أوباما العديد من التحديات في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، ومن أهمها قضية بحر الصين الجنوبي، كانت تنظر إدارة أوباما إلى حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي باعتباره جزءًا حيويًا من مصلحتها القومية، وأعلنت أنها على استعداد لتسهيل تسوية هذا النزاع بطريقة سلمية من خلال الجهود متعددة الأطراف، وبما يتماشى مع القانون الدولي، كما قامت واشنطن بتقديم الدعم للدول المواجهة للصين حتى لا تنفرد بالسيطرة على هذا الممر الحيوي، وبالتالي تتماهى في تهديد الهيمنة الأمريكية، ولكن لم تستطع إدارة أوباما خلال فترتي حكمه من حل النزاع، أو حتى جعل الصين تتوقف عن القيام ببناء الجزر الصناعية وعسكرتها.

أما بالنسبة للجانب الاقتصادي، فقد عملت إدارة أوباما على تعميق الارتباط بدول المنطقة من خلال إبرام اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، والتي اعتبرها الرئيس أوباما أكبر إنجاز حققته إدارته خلال حكمه، لما سيعود على الولايات المتحدة الأمريكية من منافع كبيرة، كما أنها ستعمل على تعزيز نظام التحالف الأمريكي، والتأكيد على الدور القيادي الاقتصادي لواشنطن في المنطقة، وبالتالي، تستطيع التصدي للصعود الصيني اقتصاديًا وسياسيًا إذا تم تطبيقها بنجاح، ولكن انتهت الفترة الثانية من حكم أوباما ولم يتم التصديق عليها من قبل الكونجرس الأمريكي.

يعتبر الملف النووي لكوريا الشمالية من أهم التحديات التي واجهت إدارة أوباما؛ لذلك صاغت إدارته سياسة للتعامل مع هذا الملف سُميت "بالصبر الاستراتيجي"، وبموجب هذه السياسة، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على كوريا الشمالية، ورفع سقف العقوبات عليها، وإجبارها على العودة إلى المحادثات السادسة. وقامت واشنطن بالتنسيق مع اليابان وكوريا الجنوبية بمحاولة إقناع الصين باتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه بيونغ يانغ للضغط عليها؛ حتى تتخلى عن أسلحتها النووية، ولكن لم تتجح هذه السياسة في جعل كوريا الشمالية تتوقف عن ممارسة أنشطتها النووية والصاروخية، ولكن ما حدث هو تماديها في القيام باختباراتها النووية والصاروخية.

وبعد انقضاء فترتي حكم الرئيس أوباما، جاء بعده الرئيس ترامب الذي ينتمي للحزب الجمهوري، رفع ترامب شعار "أمريكا أولاً" أثناء حملته الانتخابية، ورأى كثير من المحللين أنه يبدو متمسكاً بأسلوب عقد الصفقات مع الدول الأخرى. وقد عارض الرئيس ترامب استراتيجية التوجه نحو آسيا التي تبنتها إدارة أوباما، واستخدم مصطلح "الإنديو-باسيفيك" كبديل لمصطلح "آسيا-الباسيفيك" للتأكيد على الأهمية الكبيرة التي تعطيها إدارته للهند من أجل لعب دور الموازن للصين في منطقة آسيا-الباسيفيك؛ لذلك تبنت إدارة ترامب استراتيجية "الإنديو-باسيفيك الحر والمفتوح"، والتي ركزت من خلالها على إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعقد سلسلة من الصفقات التجارية الثنائية مع دول هذه المنطقة. وقد قام الرئيس ترامب بتقوية نظام التحالف مع دول شرق وجنوب شرق آسيا، كما أكد على إبقاء التحالف الأمريكي مع اليابان وكوريا الجنوبية بعد أن كان معترضاً على هذا التحالف أثناء حملته الانتخابية، كما عملت إدارة ترامب على توسيع الوجود العسكري الأمريكي في شرق وجنوب شرق آسيا، وعمل على تعميق العلاقات الأمريكية مع العديد من الدول الصاعدة، ولم تُعطِ إدارة ترامب اهتماماً كبيراً لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان هذا التغير موضع ترحيب من قبل العديد من النظم السلطوية في رابطة الآسيان.

لقد قام الرئيس ترامب بعمل جولة إلى قارة آسيا، والتي تُعتبر أطول جولة قام بها رئيس أمريكي إلى قارة آسيا منذ ربع قرن، حيث زار اليابان، وفيتنام، والفلبين، والصين، وكوريا الجنوبية، وكان الهدف من هذه الزيارة هو تدعيم العلاقات الأمريكية مع هذه الدول، وحرصت إدارة ترامب على التعاون مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، وذلك عن طريق الحرص على حضور منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك، والمؤتمر الإقليمي لدول شرق آسيا، وغيرها.

ورثت إدارة ترامب التحديات التي واجهتها الإدارات الأمريكية السابقة، فبالنسبة للنزاع الدائر في بحر الصين الجنوبي، لم يقع على قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة ترامب تجاه شرق وجنوب شرق آسيا؛ وذلك بسبب انشغالها بأزمة كوريا الشمالية، ولكن رغم ذلك، أبدت إدارة ترامب اعتراضها على ما تقوم به الصين من التوسع في بناء جزر صناعية والقيام بعسكرتها، وعرض الرئيس ترامب استعداده للعب دور الوسيط بين الدول المتنازعة، ولم يرغب في الضغط على الصين فيما يتعلق بهذا النزاع؛ لأنه كان يعتمد عليها لممارسة الضغط على كوريا الشمالية للتخلي عن أسلحتها النووية.

ومن الناحية الاقتصادية، أعلن الرئيس ترامب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ؛ لأنه رأى أنها ستضر بالمصالح الأمريكية أكثر مما ستجلبه لها من نفع، كما فضّل عقد صفقات تجارية ثنائية على حساب الصفقات متعددة الأطراف، وواجهت إدارة ترامب تحدي الصعود الصيني، خاصة من الناحية الاقتصادية، ففي فترة الانتخابات الرئاسية، قال ترامب أن الصين دولة تتلاعب بعملتها، وأنها سبب في كثير من المشاكل الاقتصادية التي تمر بها واشنطن؛ لذلك وعد بأنه في حالة فوزه، سوف يقوم بفرض الكثير من التعريفات الجمركية على العديد من البضائع الصينية، وبعد تولي ترامب الرئاسة، لم ينفذ ما وعد القيام به بالنسبة للصين، وفضّل اتباع سياسة الحوار معها، ولكن في مطلع عام ٢٠١٨، عادت التوترات مرة أخرى بين البلدين، وصرّح ترامب بأنه سيقوم بفرض تعريفات جمركية كبيرة على البضائع الصينية؛ لأنها لم تتوقف عما تقوم به من أعمال تجارية غير عادلة.

أما بالنسبة للملف النووي لكوريا الشمالية، فقد احتل قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة ترامب، وقد استبدلت إدارة ترامب سياسة "الصبر الاستراتيجي" بسياسة "المساءلة الاستراتيجية"؛ وذلك من أجل زيادة الضغط على نظام كوريا الشمالية بعدما فشلت سياسة الصبر الاستراتيجي لإدارة أوباما في تحقيق ذلك الهدف؛ وقد تبادل الرئيس ترامب والرئيس كيم التهديدات والعديد من عبارات السخرية والعداء بسبب تمسك ترامب بجعل كوريا الشمالية تتخلى عن برنامجها النووي، وعلى الجانب الآخر، تمسك الرئيس كيم باستكمال برنامجها النووي، أو التخلي عنه في حال قيام باقي الدول التي لديها برنامج نووي بالتخلي عن أسلحتها، ولكن جاءت نقطة التحول في العلاقات عندما قام الرئيس ترامب والرئيس كيم بعقد قمة تاريخية بينهما في سنغافورة، واتفقا على التزام بيونغ يانغ بالتخلي عن برنامجها النووي في مقابل تطبيع العلاقات مع واشنطن، بالإضافة إلى رفع العقوبات وتقديم المساعدات المالية لكوريا الشمالية.

وعلى الرغم من تعهد الرئيس دونالد ترامب بأنه سيتبنى سياسة "أمريكا أولاً" والتي تختلف عن الإدارات السابقة، إلا أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شرق وجنوب شرق آسيا بشأن قضايا التجارة والمشاركة الدبلوماسية، تشبه إلى حد كبير السياسات التي اتبعتها الإدارات السابقة أكثر من الرؤية التي تبناها أثناء حملته الانتخابية. ولكن لم يتعدَّ حكم إدارة ترامب العاملين لرؤية نتائج استراتيجيته في منطقة الإندو-باسيفيك التي جعلها على قمة أولوياته، ولم تظهر نتائج القمة التي عقدها مع الرئيس كيم، ولا الصفقات الثنائية التي أبرمها مع دول المنطقة؛ لذلك لا يمكن الحكم على نجاح أو فشل إدارته مثل إدارة بوش وإدارة أوباما، ولكن يُمكن رؤية مظاهر الاستمرارية والتغير بين إدارة ترامب، في حدود الفترة التي حكم فيها، وبين إدارة جورج دبليو بوش، وإدارة أوباما.

وبعد عرض السياسة الخارجية والاستراتيجيات التي اتبعتها كل إدارة، تبيّن أن الإدارات الثلاث اتفقوا على هدف واحد، وهو الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في المنطقة والعالم كله، ومنع أي دولة أخرى من تهديد مكانتها؛ لذلك اتبعت كل إدارة استراتيجيتها الخاصة في المنطقة للتعامل مع الدول الصاعدة والقضايا التي تهم المصالح الأمريكية. فبالنسبة لإدارة جورج دبليو بوش، فقد اتبعت إدارته استراتيجية "فرق تسد"، وجعلت مكافحة الإرهاب الإسلامي في جنوب شرق آسيا على قمة أولوياتها في هذه المنطقة، أما إدارة أوباما، فقد أعطت مزيداً من التركيز لقارة آسيا، وعملت على زيادة نفوذها في منطقة آسيا-الباسيفيك؛ لذلك تبنت استراتيجية "التوجه نحو آسيا"، وأعطت اهتماماً كبيراً لإبرام اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، وبالنسبة لإدارة ترامب، فقد رفعت شعار "أمريكا أولاً"، ووضعت المصالح الاقتصادية في مقدمة أولوياتها، ودعم ترامب فكرة "الإندو-باسيفيك" كإطار للاستراتيجية الأمريكية في آسيا، ووضعت إدارة ترامب الملف النووي لكوريا الشمالية على قمة سلم أولوياتها.

لقد اتفقت الإدارات الثلاث على فكرة جعل الهند شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية لموازنة الصعود الصيني، كما استمرت الإدارات الثلاث أيضاً في العمل على دعم التحالف الأمريكي مع الدول الآسيوية، وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية؛ لأن هاتين الدولتين لهما أهمية كبيرة في معالجة القضايا الإقليمية والعالمية، فضلاً عن دورهما في تعزيز قيم الديمقراطية الأمريكية، كما يُعتبر العمل على تعزيز القوة العسكرية الأمريكية في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا من أهم أوجه الاستمرارية بين إدارة كل من بوش، وأوباما، وترامب.

وبالنظر إلى أوجه التغير بين الإدارات الثلاث، فيتضح أن إدارة الرئيس بوش قد ركزت بشكل كبير على الحرب العالمية ضد الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر، وعملت على الحصول

على دعم دول شرق وجنوب شرق آسيا لمكافحة الجماعات الإرهابية بها، ولكن انصبَّ الاهتمام الرئيسي لإدارة بوش على الشرق الأوسط والحرب الأمريكية في العراق وأفغانستان، وقد منعه هذا من العمل على تعميق العلاقات الأمريكية مع دول شرق وجنوب شرق آسيا، وأعطى مساحة من الحرية للصعود الصيني والدول الأخرى. أما إدارة أوباما فقد رأت أن مستقبل السياسة في العالم سوف يتحدد في آسيا؛ ولذلك أحدث الرئيس أوباما تغييراً في السياسة الخارجية الأمريكية من الشرق الأوسط إلى آسيا، وهذا ما استمرت إدارة ترامب في القيام به خلال السنوات الأولى من حكمه. ومن ضمن مظاهر الاستمرارية في تركيز إدارتي أوباما وترامب على قارة آسيا، قيام هيلاري كلينتون -عندما كانت وزيرة للخارجية خلال إدارة أوباما- بزيارة سبع دول آسيوية في أول رحلة رسمية لها جعلتها تتمكن من رؤية التحولات السريعة التي تشهدها المنطقة، وترى الارتباط الوثيق بين مستقبل واشنطن وآسيا-الباسيفيك. وبعد تولي ترامب الرئاسة، بدأ جولته في قارة آسيا كأطول زيارة لرئيس أمريكي تضمنت خمس دول آسيوية، وكان الهدف منها طمأنة دول المنطقة بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حلفائها.

رغم رفض إدارة ترامب لاستراتيجية التوجه نحو آسيا التي اتبعتها إدارة أوباما، إلا أنه استمر في اتباع بعض جوانبها مثل: تقوية التحالفات الأمنية في المنطقة، وتوسيع الوجود العسكري الأمريكي كأحد أدوات الحفاظ على الهيمنة الأمريكية، كما عمل على تعميق العلاقات مع الدول الصاعدة، أما الجوانب التي لم تستمر إدارة ترامب في اتباعها من استراتيجية التوجه نحو آسيا، فتتمثل في: انسحاب واشنطن من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، وعدم اهتمام إدارته بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

واجهت الإدارات الأمريكية الثلاث عدداً من التحديات في شرق وجنوب شرق آسيا أبرزها: خطر الصعود الصيني على البيئة الأمنية الإقليمية عن طريق توسعها العسكري جنباً إلى جنب مع نموها الاقتصادي، والأزمة النووية في كوريا الشمالية، والعمل على تقوية الارتباط الاقتصادي مع دول المنطقة.

فبالنسبة للصعود الصيني، كانت إدارة بوش ترى أن بكين منافس استراتيجي يجب التصدي له خاصة في ظل صعودها الاقتصادي والسياسي والعسكري، وفي نفس الوقت، يجب الاستفادة منها، ولكن لم تقم إدارته ببذل الجهد المطلوب لمواجهة هذا الخطر. أما إدارة أوباما، فرأت أن الصعود الصيني أصبح يشكل خطورة كبيرة على واشنطن في المنطقة، فمن الناحية الأمنية، كان النزاع حول بحر الصين الجنوبي من مظاهر تماهي الصين في بسط هيمنتها على المنطقة؛ حيث حاولت بكين فرض سيطرتها عليه وبناء جزر صناعية فيه تجعلها تفرض

سيطرتها على الدول المُواجهَة لها في هذا النزاع، لذلك قامت إدارة أوباما بمعارضة ما تقوم به الصين، وقَدَّمت دعماً قوياً لحرية الملاحة للسفن والطائرات، وأعلنت ضرورة احترام الصين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما قدمت إدارة أوباما الدعم للدول الساحلية الأخرى الأطراف في النزاع، وأعلنت هيلاري كلينتون أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد للتدخل لإبرام تسوية لهذا النزاع. أما خلال الإدارة الحالية لترامب، فقد استمر النزاع حول بحر الصين الجنوبي وتوسعت الصين في فرض سيطرتها عليه، إلا أن هذا الملف لا يحتل أولوية لدى إدارة ترامب لانشغاله بالملف النووي لكوريا الشمالية، وقامت إدارة ترامب باستكمال إرسال سفن البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي من أجل التأكيد على حرية الملاحة مثلما كانت تفعل إدارة أوباما، كما أعلن الرئيس ترامب استعداده للعب دور الوسيط لحل هذا النزاع مثلما حدث خلال إدارة أوباما، وبالتالي، يوجد تغيير بين إدارتي أوباما وترامب من حيث درجة الاهتمام بقضية بحر الصين الجنوبي، ولكن هناك قدر كبير من الاستمرارية في السياسات المتبعة من قبل الإدارتين، ويتضح ذلك من استمرار الوضع في بحر الصين الجنوبي دون حدوث تقدم يُذكر لحل هذا النزاع.

يُعتَبَر الجانب الاقتصادي من أبرز التحديات التي واجهت الإدارات الأمريكية الثلاث في شرق وجنوب شرق آسيا، فقد عملت إدارة بوش على دعم العلاقات الاقتصادية مع دول الآسيان، وفُضِّلَت عقد اتفاقيات تجارية ثنائية مع العديد من دول المنطقة على حساب الاتفاقيات متعددة الأطراف، والسعي إلى إقامة مناطق للتجارة الحرة مع سنغافورة، وماليزيا، وتايلاند. أما إدارة أوباما فقد فَضِّلَت الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف؛ لذلك عملت على عقد اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، والتي كان من المفترض أن يترتب عليها آثاراً اقتصادية واستراتيجية هامة للمصالح الأمريكية. أما إدارة ترامب، فقد تشابهت مع إدارة بوش في تفضيلها للاتفاقيات التجارية الثنائية؛ لذلك أعلن الرئيس ترامب، عقب توليه الرئاسة الأمريكية، انسحاب واشنطن من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، وتفضيله إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية، ويُعد ذلك الانسحاب نقطة تغيير واضحة بين إدارة ترامب وأوباما.

يتمثل التحدي الثالث في الملف النووي لكوريا الشمالية، فبالنسبة لإدارة بوش، فقد اتبع في بداية حكمه الشدة مع كوريا الشمالية، ورأت إدارته أنه لكي يتم حل هذا الملف، يجب تغيير النظام أولاً. أما خلال الفترة الثانية من حكمه، فقد فَضِّلَت إدارته اتباع الدبلوماسية وسياسة الحوار مع نظام بيونغ يانغ. أما إدارة أوباما، فقد اتبعت سياسة "الصبر الاستراتيجي" للتعامل مع هذا الملف، إلا أنها لم تستطع أن تحقق تقدماً ملحوظاً تجاه هذه القضية، وفيما يتعلق بإدارة ترامب، فقد أعلنت فشل سياسة "الصبر الاستراتيجي"، وجعلت قضية كوريا الشمالية على قمة

أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وأعلنت أنها ستتبنى سياسات أكثر صرامة تجاه نظام بيونغ يانغ تُسمّى "المساءلة الاستراتيجية"، ولم تهدف هذه السياسة إلى تغيير النظام في كوريا الشمالية، وهذا عكس ما هدفت إليه إدارة بوش، ولكن ما حدث أن إدارة ترامب سارت على نفس نهج الإدارات السابقة فيما يتعلق بفرض العقوبات وتجديد التعاون الثلاثي مع اليابان وكوريا الجنوبية والعمل على جعل الصين تضغط على كوريا الشمالية، وبالتالي، كان هناك قدر كبير من الاستمرارية بين الإدارات الثلاث في التعامل مع الملف النووي لكوريا الشمالية، إلى أن قام الرئيس ترامب بمقابلة الرئيس كيم في سابقة لم تحدث خلال الإدارات الأمريكية السابقة، وتُعتبر هذه المقابلة نقطة تغيّر رئيسة تميز إدارة ترامب ليس فقط عن إدارتي أوباما وبوش، ولكن أيضًا عن الإدارات الأمريكية السابقة عليهم. وهناك قدر كبير من التشابه بين نتائج هذه القمة ونتائج المحادثات السداسية لعام ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، ولكن الفرق أن فترة حكم إدارة ترامب لم تنتهِ لمعرفة ما إذا كانت كوريا الشمالية ستلتزم بالوفاء بما تم الاتفاق عليه مع الولايات المتحدة الأمريكية، أم سيحدث مثلما حدث خلال إدارة الرئيس بوش وتتخلي بيونغ يانغ عن التزاماتها.

ومما سبق، يتبين أن منطقة شرق وجنوب شرق آسيا قد حازت على اهتمام الإدارات الثلاث لبوش، وأوباما، وترامب، ولكن بدرجات متفاوتة، وأيضًا اختلفت أولويات كل إدارة فيما يتعلق بالقضايا التي يجب أن يتم التركيز عليها، والتي تتعلق بالمصالح الأمريكية، وبالرغم من الاختلافات الحزبية بين أوباما ذو الخلفية الديمقراطية من جهة، وبوش وترامب ذو الخلفية الجمهورية من جهة أخرى، إلا أن الأهداف الأمريكية لكل هذه الإدارات كانت على قدر كبير من الاستمرارية، وقابلها استمرارية في السياسات المتبعة تجاه التحديات والقضايا التي تشغل المنطقة، فكان هناك اتفاق بين هذه الإدارات على أن آسيا ذات مكانة استراتيجية كبيرة، وبها اقتصاديات نابضة بالحياة، وبها أيضًا صراعات إقليمية عديدة، ولكن هناك قُدْر من الاستمرارية أكثر بين إدارة أوباما وترامب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية في شرق وجنوب شرق آسيا، وذلك لإدراك كلتا الإدارتين أن صعود الدول الآسيوية، وخاصة الصين، بالإضافة إلى الصراعات التي تحدث في هذه المنطقة تؤثر بشكل كبير على المصالح والهيمنة الأمريكية. ويتمثل الاختلاف الرئيسي بين إدارة بوش من جهة، وإدارتي أوباما وترامب من جهة أخرى، في أن إدارة بوش قد أعطت الأولوية للشرق الأوسط على حساب شرق وجنوب شرق آسيا، وهذا لا يعني إهمالها لهذه المنطقة تمامًا، ولكن لم تُعْطِ نفس القدر من الاهتمام الذي أعطته لها إدارتا أوباما وترامب.

قائمة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية.

أ) الكتب:

- ١) أنطوان برونيه وجون جول، "التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الإمبريالية الاقتصادية"، ترجمة: عادل عبد العزيز، المركز القومي للترجمة، أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٢) بشير عبد الفتاح، "آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد"، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤.
- ٣) جمال سند السويدي، "آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤.
- ٤) محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٩٨.
- ٥) مهند حميد الراوي، "عالم ما بعد القطبية الأحادية المريكية: دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي"، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥.

ب) الدوريات والمجلات العلمية:

- ١) أحمد قنديل، "التنافس المنضبط: الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، أكتوبر ٢٠١٤.
- ٢) جيفري باين، "البحار المفتوحة: تداعيات الصراعات الإقليمية على أمن الممرات البحرية"، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ١٩، يناير-فبراير ٢٠١٧.
- ٣) سامح القمحاوي، "قضية بحر الصين الجنوبي تخطف الأضواء في بكين"، جريدة الأهرام، العدد ٤٧٣٢٢، ٣٠ يونيو ٢٠١٦.
- ٤) شريف شعبان مبروك، "الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٣ مارس ٢٠١٦.
- ٥) عبد المنعم المشاط، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها على العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٠، أبريل ٢٠١٥.
- ٦) عمرو عبدالعاطي، "معاملات المقاومة: هل يغير الرئيس الجديد المعادلة المؤسسية للسياسة الخارجية الأمريكية؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٦، أبريل ٢٠١٦.

٧) فوز جرجس، "رئاسة دونالد ترامب: الخلفيات والدلالات ومستقبل السياسة الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٤، ٢٠١٦.

٨) كارن أبو الخير، "أمريكا أولاً: رؤية ضيقة للمصلحة القومية تصطدم بواقع عالمي معقد"، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٢٠، مارس-أبريل ٢٠١٧.

٩) مالك عوني، "السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧.

١٠) محمد صوان، "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في جنوب شرق آسيا"، جريدة البعث، العدد ٢٤٨، مايو ٢٠١٥.

١١) محمد فايز فرحات، "جدوي العقوبات ضد كوريا الشمالية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٠، أكتوبر ٢٠١٧.

١٢) محمد نعمان جلال، "أي مستقبل للصين في النظام الدولي؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧.

١٣) نبيلي كمال الأمير، "استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية"، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧.

ج) الرسائل العلمية:

١) أحمد عبد الله محمود الطحلاوي، "مفهوم تحول القوة في نظرية العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩.

٢) جيهان شريف الحديدي، "التيارات الفكرية الأمريكية وتأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الصين (١٩٩٣-٢٠٠٨)"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠.

٣) دينا هشام محمد، "التوجه الآسيوي في السياسة الخارجية الأمريكية وآثره على الشرق الأوسط ٢٠٠٩-٢٠١٤"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

٤) رشا أحمد الديسبي، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا: في الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٨"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢.

٥) سالي نبيل شعراوي، "أثر تحول النظام الدولي على العلاقات الصينية الأمريكية منذ عام ٢٠٠١"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٦.

٦) سهرة قاسم محمد حسين، "الصعود الصيني و تأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط ٢٠٠١-٢٠٠٩"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠.

٧) على فؤاد النقر، "أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤.

٨) مني جبر علي، "العلاقات الأمريكية الصينية في ضوء النظرية الواقعية دراسة حالة منطقة وسط آسيا"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

٩) مني هاني محمد، "القضايا الأمنية في العلاقات الأمريكية الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٤"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

١٠) نها عبد الحفيظ شحاته، "الاستمرار والتغير في السياسة الدفاعية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢.

د) المراجع الإلكترونية:

١) إيمان عبدالله عبد الخالق، "أثر العلاقات الصينية- الأمريكية على النظام الدولي منذ ٢٠٠١"، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط التالي:

<http://democraticac.de/?p=34551>، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٦/١١/١٢.

٢) سيد العزازی، "الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكىة"، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦/٥/٤، متاح على الرابط التالي:

<http://democraticac.de/?p=31089>، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٦/١٠/١٠.

٣) لبنى عبدالله محمد على، "إدارة ترامب وبوادر التغير فى السياسة الخارجية الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادي، ٢٠١٧، يوجد على الرابط التالي: <http://democraticac.de/?p=44183>، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٣/١٢.

٤) محمود حمد، "أمريكا والتوجه الاستراتيجي شرقاً.... الفرص والتحديات"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٢/٢٥، متاح على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/2013224115219205491.html>،

تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٣/١.

٥) محمد فايز فرحات، "إدارة ترامب والقوى الآسيوية... حدود التغير والاستمرارية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧/٢/١٢، متاح على الرابط التالي:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/15234.aspx>، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٤.

٦) محمد كمال، "المستقبل يتجه شرقاً"، جريدة المصري اليوم، ٢٠١٦/٣/٦، متاح على الرابط التالي: <https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/905272>، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/٧.

٧) مروة محمد عبد الحميد، "التغير والاستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر"، المركز الديمقراطي العربي، ١٩ يناير ٢٠١٦، يوجد على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=26157>، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٧/٩/٢١.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية.

A) Documents:

- 1) The National Security Strategy of the United States of America.
Washington: George W. Bush, 2002.
- 2) The National Security Strategy of the United States of America.
Washington: George W. Bush, March 2006.
- 3) The National Security Strategy of the United States of America. Washington:
Barack Obama May 2010.
- 4) The National Security Strategy of the United States of America. Washington:
Barack Obama, February 2015.
- 5) The National Security Strategy of the United States of America. Washington:
Donald Trump, December 2017.
- 6) The President's 2017 Trade Policy Agenda", March 2017, available at:
<https://ustr.gov/sites/default/files/files/reports/2017/AnnualReport/Chapter%20I%20%20The%20President%27s%20Trade%20Policy%20Agenda.pdf>, accessed on:
28/1/2018.
- 7) "Inside President Trump's Trip to Asia", The White House, 15 November 2017,
available at: <https://www.whitehouse.gov/articles/president-trumps-trip-asia>,
accessed on: 24/12/2017.
- 8) The White House, "Fact Sheet: Unprecedented US-ASEAN Relations", 12
February 2016, available at: <https://obamawhitehouse.archives.gov/the-pressoffice/2016/02/12/fact-sheet-unprecedented-us-asean-relations>, accessed
on: 26/10/2017.

B)Books:

- 1) Bader, Jeffrey. "Obama and China's Rise: An Insider's Account of America's Asia Strategy", Washington: Brookings Institutions Press, 2012.
- 2) Campbell, Kurt. "The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia", New York: Grand Central Publishing, June 2016.
- 3) Cerny, Philip. Dilemmas of operationalizing Hegemony, in "Hegemony and Power: Consensus and Coercion in Contemporary Politics", ed. Mark Haugaard and Howard H. Lentner, Oxford: Lexington Books, 2016.
- 4) Chestnut, Sheena. and Alastair Iain Johnston, Is China Rising, in "Is China Changing the Rules of the Game?", New York: Palgrave Macmillan, 2009.
- 5) Goldmann, Kjell. "Change and Stability in Foreign Policy: The Problems and Possibilities of Dentente", New Jersey: Princeton University Press, 1988.
- 6) Gustavsson, Jacob. The Politics of Foreign Policy Change, Explaining the Swedish Reorientations on EC Membership. Sweden: Lund University, March 1998.
- 7) Hill, Christopher." Implementation: translating decisions and Capabilities into actions", New York: Palgrave Macmillan, 2003.
- 8) Huiskens, Ron. "Rising China: Power and Reassurance", The Australian National University, ANU E Press, 2009.
- 9) Markel, Adam. "Pivot: The Art and Science of Reinventing your Career and Life", New York: ATRIA Books, 2016.
- 10) Meijer, Hugo. Origins and evolution of the US Rebalance toward Asia: Diplomatic, Military, and Economic Dimensions. United States: Palgrave Macmillan, 2015.
- 11) Nye, Joseph S."Diffusion and Cyber Power: In the Future of Power in the 21st Century", New York: Public Affairs Press, 2011.
- 12) Rudolph, Lloyed I. and Susanne Hoeber Rudolph, "Making US Foreign Policy Toward South Asia: Regional Imperatives and the Imperial Presidency", Indiana: Indiana University Press, 2008.

13) Wang, Chi. "Obama's Challenge to China: The Pivot to Asia", Routledge: Ashgate Publishing Limited, 2014.

C)Reports:

1) Aaltola, Mika. and Others, "Between Change and Continuity: Making Sense of America's Evolving Global Engagement", *Government's Analysis, Assessment and Research Activities*, 31 January 2018.

2) Chanlett, Emma. "North Korea: U.S. Relations, Nuclear Diplomacy, and Internal Situation", *Congressional Research Service*, 17 January 2017.

3) Clinton, Hillary. "Beginning a New Era of Diplomacy in Asia", US Department of State, 18 February 2009, available at: <https://2009-2017.state.gov/secretary/20092013clinton/rm/2009a/02/119422htm>, accessed on: 23/10/2017.

4) Dalpino, Catharin. "New Power Dynamics in Southeast Asia", *Stanley Foundation*, 2008.

5) Dumbaugh, Kerry. "China–U.S. Relations: Current Issues and Implications for U.S. Policy", *CRS Report for Congress*, 24 March 2005.

6) Feickert, Andrew. and others, "The North Korean Nuclear Challenge: Military Options and Issues for Congress", *Congressional Research Service*, 6 November 2017.

7) Fergusson, Ian F. and others, "The Trans–Pacific Partnership (TPP): Negotiations and Issues for Congress", *Congressional Research Service*, 20 March 2015.

8) Husniyah, Athiyya. "Exercising Diplomacy in Southeast Asia: In Pursuit of the Pivot to Asia", University of Washington: Jackson School of International Studies, 2016.

9) Jed, Aaron. "Is the "Indo–Pacific" Construct Trump's Pivot to Asia Policy?", *Center for Strategic & International Studies*, 18 February 2018, available at: <https://www.csis.org/analysis/pacnet-13-indo-pacific-construct-trumps-pivot-asia-policy>, accessed on: 13/4/2018.

- 10) Hodnick, Joe. and Mark Giangrande, "The June 12 Trump–Kim Jong–un Summit", *Congressional Research Service*, 12 June 2018.
- 11) Kan, Shirley. "US–China Counterterrorism Cooperation: Issues for US Policy", *Congressional Research Service*, 7 May 2009.
- 12) Liow, Joseph. "Trump's Asia Visit: New Momentum in US–Asia Ties?", *RSIS*, 16 November 2017.
- 13) Lohman, Walter. "Guidelines for U.S. Policy in Southeast Asia", *The Heritage Foundation*, 20 March 2007, available at:
<http://www.heritage.org/asia/report/guidelines-us-policy-southeast-asia>, accessed on: 18/9/2017.
- 14) Manyin, Mark E. and others, "Pivot to the Pacific? The Obama Administration's Rebalancing toward Asia", *Congressional Research Service*, 28 March 2012.
- 15) McDevitt, Michael. "The South China Sea: Assessing U.S. Policy and Options for the Future", *A CNA Occasional Paper*, November 2014
- 16) Mills, Chris. "The United States' Asia–Pacific Policy and the Rise of the Dragon", *Centre for Defense and Strategic Studies: Indo–Pacific Strategic Papers*, August 2015.
- 17) Morrison, Wayne M. "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", *Congressional Research Service*, 15 September 2017.
- 18) Morrison, Wayne M. "China–Southeast Asia Relations: Trends, Issues, and Implications for the United States", *Congressional Research Service*, April 2006.
- 19) Nicksch, Larry A. "North Korea's Nuclear Weapons Development and Diplomacy", *Congressional Research service*, 5 January 2010.
- 20) Pongsudhirak, Thitinan. "PacNet # 39 – President Trump's pivot in Asia", *Center for Strategic and International Studies*, 17 May 2017, available at:
<https://www.csis.org/analysis/pacnet-39-president-trumps-pivot-asia>, accessed on: 23/12/2017.

- 21) Stewart, Sarah. and Brent Reininger, "Assessing the Obama Administration's Pivot to Asia", University of Washington: *Jackson School of International Studies*, 2016.
- 22) Wertz, Daniel. and Chelsea Gannon, "A History of U.S.–DPRK Relations", *The National Committee of North Korea*, November 2015.
- 23) Williams, Brock R. and others, "The Trans–Pacific Partnership (TPP): In Brief", *Congressional Research Service*, 9 February 2016.
- 24) "The Military Power of the People's Republic of China 2005", *Annual Report to Congress*, United States of America: Department of Defense, 2005, available at: <https://www.globalsecurity.org/military/library/report/2005/d20050719china.pdf>, accessed on: 28/9/2017.

D) Journals and Articles:

- 1) Acharya, Amitav. and Arabinda Acharya, "The Myth of the Second Front: Localizing the 'War on Terror' in Southeast Asia", *The Washington Quarterly*, Vol. 30, Autumn 2007.
- 2) Acharya, Arabinda. "The Second Bush Presidency Priorities and Issues for Asia", Singapore: *Institute of Defense and Strategic Studies*, January 2005.
- 3) Ashraf, Junaid. "Impact of Trump Backing out of TPP: An Opportunity for China in the Region", *Institute for Strategic Studies*, 6 March 2017.
- 4) Ali, Idrees. and Ben Blanchard, "U.S. Warship sails near disputed South China Sea island", *Reuters*, 23 March 2018, available at: <https://www.reuters.com/article/us-usa-china-southchinasea/exclusive-u-s-warship-sails-near-disputed-south-china-sea-island-officials-say-idUSKBN1GZ0VY>, accessed on: 8/4/2018.
- 5) Acharya, Amitav. and See Seng Tan, "Betwixt Balance and Community: America, ASEAN, and the Security of Southeast Asia", *International Relations of the Asia-Pacific*, Vol. 6, No. 1, 2006.
- 6) Ba, Alice. "China and ASEAN: Renavigating Relations for a 21st Century", *Asian Survey*, July/August 2003.

- 7) Baker, Peter. "Trump Abandons Trans-Pacific Partnership, Obama's Signature Trade Deal", *The New York Times*, 23 January 2017, available at: <https://www.nytimes.com/2017/01/23/us/politics/tpp-trump-trade-nafta.html>, accessed on: 3/2/2018.
- 8) Bartsch, Bernhard. and Angela Stanzel, "Sino-US Relations in the Trump Era – A Conflict in the Making?", *Trilogue Salzburg*, 2017.
- 9) Blackwill, Robert D. and Ashley J. Tellis, "Revising U.S Grand Strategy toward China", *Council on Foreign Relations*, No. 72, March 2015.
- 10) Broderick, Kelsey. "Chinese Activities in the South China Sea: Implications for the American Pivot to Asia", *Project 2049 Institute*, May 2015.
- 11) Changda, Nayan. "SouthEast Asia after September 11", Washington: *Woodrow Wilson International Center for Scholars*, 2002.
- 12) Chee, Chan Heng. "George W. Bush and Asia: Retrospect and Prospect", Washington, *Woodrow Wilson International Center for Scholars*, 2005.
- 13) Chen, Sean. and John Feffer, "China's Military Spending: Soft Rise or Hard Threat?", *Asian Perspective*, Vol. 33, No. 4, 2009.
- 14) Choi, Jinwook. "The Second Term Bush Administration and the North Korean Nuclear Crisis", *Pacific Focus*, Vol. XX, No. 1, Spring 2005.
- 15) Chow, Daniel C. and others, "A Legal and Economic Critique of President Trump's China Trade Policies", The Ohio State University: *Center for Interdisciplinary Law and Policy Studies*, No. 393, 19 April 2017.
- 16) Cook, Malcolm. and Ian Storey, "The Trump Administration and Southeast Asia: Limited Engagement Thus Far", *ISEAS Perspective articles*, No. 27, 27 April 2017.
- 17) Cronin, Richard P. "The Second Bush Administration and Southeast Asia", *The Henry L. Stimson Center*, 2007.
- 18) Castro, Renato. "The Impact of Strategic Balance in East Asia on a Small Power's Defense Policy: The Case of the Philippines in the Face of the South China Sea Disput", in "Examining the South China Sea Disputes", *Center for Strategic and International Studies*, September 2015.

- 19) Dalpino, Catharin. "US Security Relations with Southeast Asia in the Trump Administration", *Contemporary Southeast Asia*, Vol. 39, No. 1, April 2017.
- 20) Davenport, Kelsey. "Trump reassures South Korea on Security", *Arms Control Association*, 25/2/2018, available at: <http://www.jstor.org/stable/44155160>, accessed on: 12/3/2018.
- 21) Dian, Matteo. "The strategic value of the Trans-Pacific Partnership and the consequences of abandoning it for the US role in Asia", Italy: University of Bologna, *Macmillan Publishers*, 5 June 2017.
- 22) Durkalec, Jacek. and Marcin Piotrowski, "Trump Administration's Approach to the North Korean Nuclear and Missile Threats", *The polish Institute of International Affairs*, Vol. 975, No. 35, 6 April 2017.
- 23) Febrica, Senia. "Securitizing Terrorism in Southeast Asia: Accounting for the Varying Responses of Singapore and Indonesia", *Asian Survey*, Vol. 50, No. 3, 2010.
- 24) Fukuyama, Francis. "Re-Envisioning Asia," *Foreign Affairs*, 84, No. 1, January-February 2005.
- 25) Fisher, Max." The South China Sea: Explaining the Dispute", *The New York Times*, available at: http://www.nytimes.com/2016/07/15/world/asia/south-china-sea-dispute-arbitration-explained.html?_r=2, accessed on 13/11/2016.
- 26) Gill, Bates. "Pivotal Days: US-Asia-Pacific Alliances in the Early Satges of the Trump Administration", *Chatham House*, June 2017.
- 26) Gill, Bates. "The Pivot, Past and Future", Australian National University: *Strategic and Defence Studies Centre*, 30 November 2016.
- 27) Hamilton, Daniel S. "America's Mega-Regional Trade Diplomacy: Comparing TPP and TTIP", *The International Spectator* 49, March 2014.
- 28) Han, David. "US-ASEAN Relations: Uncertainty and Opportunity", Nanyang Technological University: *RSIS*, No. 50, March 2016.
- 29) Harding, Harry. "Change and Continuity in the Bush Administration's Asia Policy", Washington: *Woodrow Wilson International Center for Scholars*, 2005.

- 30) Hearn, Adrian H. and Margaret Myers, "China and the TPP: Asia-Pacific Integration or Disintegration?", *The Dialouge*, July 2015.
- 31) Hermann, Charles. "Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, Vol. 34, No. 1, March 1990.
- 32) Hoadley, Stephan. "U.S. Free Trade Agreements in East Asia: Politics, Economics, and Security Policy in the Bush Administration", *Journal of current Southeast Asian affairs*, 2007.
- 33) Holland, Steve. and Mai Nguyen, "Trump offers to mediate on South China Sea", *Reuters*, 12 November 2017, available at: <https://www.reuters.com/article/us-trump-asia-vietnam/trump-offers-to-mediate-on-south-china-sea-idUSKBN1DC04H>, accessed on: 22/1/2018.
- 34) Holland, Steve. and Jeff Mason, "If threatened, U.S. will 'totally destroy' North Korea, Trump vows", *Reuters*, available at: <https://www.reuters.com/article/us-un-assembly-trump/if-threatened-u-s-will-totally-destroy-north-korea-trump-vows-idUSKCN1BU0B3>, accessed on: 2/2/2018.
- 35) Holland, Steve. and Christine Kim, "Trump, on possibility of North Korea talks, says: 'Who knows where it leads'?", *Reuters*, 10 January 2018, available at: <https://www.reuters.com/article/us-northkorea-missiles/trump-on-possibility-of-north-korea-talks-says-who-knows-where-it-leads-idUSKBN1EZ09W>, accessed on: 5/2/2018.
- 36) Holmes, Oliver. "Obama backs Vietnam in South China Sea dispute with Beijing", *The Guardian*, 24 May 2016, available at: <https://www.theguardian.com/world/2016/may/24/obama-backs-vietnam-in-south-china-sea-dispute-with-beijing>, accessed on: 9/11/2017.
- 37) Hyun, Kim. "Comparing North Korea Policies of the Obama and Trump Administrations", *Nanzan Review of American Studies*, Vol. 39, 2017.
- 38) Jkenberry, John. "American hegemony and East Asian order", *Australian Journal of International Affairs*, Vol. 58, No. 3, September 2004.

- 39) Joh, Jojin V. "Korea Peninsula Peace Initiative: Prospects and Challenges of President Moon Jae-in's North Korea Policy", *Indian Council of World Affairs*, 31 August 2017.
- 40) Kelly, James A. "George W. Bush and Asia: An Assessment", Washington: *Woodrow Wilson International Center for Scholars*, 2005.
- 41) Kerrey, Robert. and Robert A. Manning, "A Policy Agenda for the New Administration", United States of America, *Council on Foreign Relations*, 2001.
- 42) Khan, Abdul Salaam. "Is Growing China A Real Challenge To The U.S. Power?", *International Journal of Humanities and Social Science*, Vol. 5, No. 10, October 2015.
- 43) Khoury, Elie. "Recent Trends in the South China Sea Disputes", *Institut de Relations Internationales et Strategiques*, No. 16, February 2017.
- 44) Kimball, Daryl A. "Recalibrating U.S. Policy toward North Korea", *Arms Control Association*, Volume 9, Issue 1, February 2017, available at: <https://www.armscontrol.org/Issue-Briefs/2017-02-01/Recalibrating-US-Policy-Toward-North-Korea>, accessed on: 17/11/2017.
- 45) Kurlantzick, Joshua. "The Pivot in Southeast Asia: Balancing Interests and Values", *Council on Foreign Relations*, January 2015.
- 46) Lee, Chia-yi. and Su-Hyun Lee, "Trump's Asia Trip: Inconsistent US Foreign Policy?", Nanyang Technological University: *RSIS*, No. 217, 16 November 2017.
- 47) Lee, Su-Hyun. and Chia-yi Lee, "U.S. Trade Policy in the Trump Era and Its Impact on Asia", Nanyang Technological University: *RSIS*, May 2017.
- 48) Leffler, Melvyn. "September 11 in Retrospect: George W. Bush's Grand Strategy, Reconsidered", *Foreign Affairs*, September/October 2011, available at: <https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-08-19/september-11-retrospect>, accessed on: 28/5/2017.
- 49) Limaye, Satu. "Signs are Taken for Wonders: The Trump Administration and Southeast Asia", *Contemporary Southeast Asia*, Vol. 39, No. 1, April 2017.

- 50) Limaye, Satu P. "Southeast Asia in America's Rebalance to the Asia-Pacific", Yusof Ishak Institute: *Southeast Asian Affairs*, 2013.
- 51) Marston, Hunter. "Obama's South China Sea Strategy Is Working", *The National Interest*, 10 May 2017, available at: <http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/obamas-south-china-sea-strategy-working-16132>, accessed on: 10/11/2017.
- 52) Mauzy, Diane K. and Brian L. Job, "U.S. Policy in Southeast Asia: Limited Re-engagement after Years of Benign Neglect", *Asian Survey*, Vol. XLVII, NO. 4, July/August 2007.
- 53) McCurry, Justin. "North Korea reopens hotline with South hours after Trump button boast", *The Guardian*, 3 January 2018, available at: <https://www.theguardian.com/world/2018/jan/03/north-korea-reopens-communications-channel-seoul>, accessed on: 3/2/2018.
- 54) Mu, Zhonghe. "TPP's Impacts and China Strategies in Response", *Center for International development*, No. 490, January 2014.
- 55) Nguyen, Hang. "The Obama Administration and Southeast Asia: Dynamics of a New Engagement", *Indian Journal of Asian Affairs*, Vol. 29, No. 1/2, June–December 2016.
- 56) Noack, Rick. and Joyce Lee, "The historic Kim–Moon meeting as it unfolded", *The Washington Post*, 27 April 2018, available at: https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2018/04/27/the-historic-kim-moon-meeting-as-it-unfolded/?utm_term=.1fa42c4d4748, accessed on: 1/7/2018.
- 57) Nye, Joseph S. "Soft Power", *Foreign Policy*, No. 80, Autumn 1990, available at: <http://www.jstor.org/stable/1148580>, accessed on: 11/12/2017.
- 58) Nye, Joseph S. "Diffusion and Cyber Power: In the Future of Power in the 21st Century", New York: *Public Affairs Press*, 2011.
- 59) Osborn, Kris. "Why 2018 Could Be the Year China and America Clash in the South China Sea", *The National Interest*, 25 January 2018, available at: <http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/why-2018-could-be-the-year-china-america-clash-the-south-24210>, accessed on: 26/1/2018.

- 60) Paal, Douglas. "The United States and Asia in 2011 Obama Determined to Bring America "Back" to Asia", *Asian Survey*, Vol. 52, No. 1, January/February 2012.
- 61) Parker, Joshua A. and David A. Anderson, "The Reality of the So-Called Pivot to Asia", *Interagency Journal*, Vol. 7, Issue 1, spring 2016.
- 62) Partington, Richard. "Trump tariffs: China retaliates with new levies on US products", *The Guardian*, 4 April 2018, available at: <https://www.theguardian.com/world/2018/apr/04/china-retaliates-to-trump-tariffs-with-new-levies-on-us-products>, accessed on: 8/4/2018.
- 63) Pempel, T.J. "The Unbundling Asia", *Global Asia* 3, No. 4, 2008.
- 64) Phillips, Tom. "Trump praises China and blames US for trade deficit", *the guardian*, 9 November 2017, available at: <https://www.theguardian.com/world/2017/nov/09/donald-trump-china-act-faster-north-korea-threat>, accessed on: 23/12/2017.
- 65) Przystup, James. and Phillip Saunders, "Asia and the Trump Administration: Challenges, Opportunities, and a Road Ahead", Washington: *Institute for National Strategic Studies*, No. 26, June 2017.
- 66) Rahawestri, Mayang A. "Obama's Foreign Policy in Asia: More Continuity than Change", *Security Challenges*, Vol. 6, No. 1, autumn 2010.
- 67) Revere, Evans J. "Facing the Facts: Towards a US-North Korea Policy", *The Brookings Institution*, October 2013.
- 68) Rudolf, Peter. "The United States and the Rise of China: The Strategy of Bush Administration", Berlin: *SWP Research Paper*, April 2006.
- 69) Schott, Jeffrey J. and Sean Miner, "US-China Trade Relations: Projecting the Path Forward", *Peterson institute for International Economics*, 2015.
- 70) Schneider, Marianne. "Trade Policy under President Trump: Implications for the US and the World", Chatham House: *The Royal Institute of International Affairs*, November 2017.

- 71) Southgate, Laura. "The Asia Pivot as Strategy of Foreign Policy: A Source of Peace or a harbinger of Conflict?", Cranfield University: *Centre for International Security and Resilience*, June 2017.
- 72) Stewart, Sarah. and Brent Reininger, "Assessing the Obama Administration's Pivot to Asia", University of Washington: *Jackson School of International Studies*, 2016.
- 73) Storey, Ian. and Malcolm Cook, "The Impending Trump Presidency and Southeast Asia", Singapore: *Yusof Ishak Institute*, No. 63, 21 November 2016.
- 74) Storey, Ian. and Malcolm Cook, "The Trump Administration and Southeast Asia: Enhanced Engagement", *ISEAS Perspective articles*, No. 87, 23 November 2017.
- 75) Straub, David. "The Obama Administration's North Korea Policy: An Assessment", Stanford University: *The Korean Studies Program*, 10 February 2012.
- 76) Thu, Huong Le. "Vietnam is a Promising Partner for the Trump Administration", *Asia Pacific Bulletin*, No. 387, 11 July 2017, available at: https://www.eastwestcenter.org/system/tdf/private/apb387_2.pdf?file=1&type=node&id=36180, accessed on: 23/12/2017.
- 77) Tow, William. "Trump and Strategic Change in Asia", *Australian Strategic Policy Institute*, January 2017 available at: https://www.aspi.org.au/publications/trump-and-strategic-change-in-asia/SI113_Trump.pdf, accessed on: 24/2/2017.
- 78) Townshend, Ashley. "America First: US Asia Policy under President Trump", University of Sydney: *The United States Studies Centre*, March 2017.
- 79) Tsai, Sabrina. "Obama's Second Term in the Asia-Pacific Region: Reflecting on the Past, Looking to the Future", *Project 2049 Institute*, September 2013.
- 80) Wasinski, Marek. and Damian Wnukowski, "Consequences of the U.S. Withdrawal from the Trans-Pacific Partnership", *The Polish Institute of International Affairs*, Vol. 87, No. 3, June 2017.
- 81) Yang, Andrew. "The Military of the People's Republic of China: Strategy and Implementation", *Chinese Council of Advanced Policy Studies*, No. 17, May 2008.

- 82) Yellinek, Roie. "Economic Aspects of President Trump's Visit to Asia", *BESA Center Perspectives*, No. 659, 27 November 2017.
- 83) Zang, Jian. "The South China Sea and China–US Relations: Beijing's Perspective", *National Asian Security Studies Program*, No. 3.1, December 2016.
- 84) Zhang, Baohui. "American Hegemony and China's US Policy", *Asian Perspective*, Vol. 28, No. 3, 2004.

E)Dissertations:

- 1) Cruzcruz, Angel. "The strategic shift to the Asia–Pacific", Master's Thesis, University of Phoenix: Naval Postgraduate School, 2004.
- 2) Derewiany, Andrew. "U.S. Foreign Policy Toward North Korea: 1945 to Present", Bachelor's Thesis, University of Central Florida: The Burnett Honors College, 2011.
- 3) Huxsoll, David B. "Regimes Institutions and Foreign Policy Change", Doctoral Dissertations, Louisiana: Louisiana State University, May 2003.
- 4) Sebok, Filip. "The US Pivot to Asia: A Tool to Contain China?", Bachelor's Thesis, Masaryk University: Faculty of Social Studies, 2014.
- 5) Srpova, Laura. "The U.S.–Japan Alliance: Key Building Stone of Obama's Pivot to Asia?", Master's Thesis, Charles University: Faculty of Social Sciences", 2018.

F)Electronic references:

- 1) Albert, Eleanor. "What Future for the Asia Pivot Under Trump?", Council on Foreign Relations, 14 December 2017, available at: <https://www.cfr.org/expert-roundup/what-future-asia-pivot-under-trump>, accessed on: 11/12/2017.
- 2) Auslin, Michael. "What Future for the Asia Pivot under Trump?", Council on Foreign Relations, 14 December 2016, available at: <https://www.cfr.org/expert-roundup/what-future-asia-pivot-under-trump>, accessed on: 24/2/2017.
- 3) Ayres, Alyssa. "The U.S. Indo–Pacific Strategy Needs More Indian Ocean", Council on Foreign Relations, 25 May 2018, available at: <https://www.cfr.org/expert-brief/us-indo-pacific-strategy-needs-more-indian-ocean>, accessed on 29/ 6/2018.

- 4) Brahmantika, Bara. "Trump and the Death of Pivot to Asia Doctrine", ASEAN Studies Center, 26 January, 2017, available at: <http://asc.fisipol.ugm.ac.id/trump-and-the-death-of-pivot-to-asia-doctrine/>, accessed on: 24/2/2017.

- 5) Campbell, Kurt. and Brian Andrews, "Explaining the US 'Pivot' to Asia", Chatham House, August 2013, available on: https://kritisches-netzwerk.de/sites/default/files/explaining_the_us_pivot_to_asia_-_kurt_campbell_and_brian_andrews_-_the_asia_group_-_august_2013_-_9_pages_0.pdf, accessed on: 25/10/2017.

- 6) Clinton, Hillary. "America's Pacific Century", Foreign Policy, 12 /11/ 2011, available at: http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/cpd/easg/easg_calendar/america27s_pacific_century_2011.pdf, accessed on: 23/2/2017.

- 7) Dalpino, Catharin. "US Policy in Southeast Asia: Fortifying the Foundation", the Stanley Foundation, 2005, available at: <http://www.stanleyfoundation.org/publications/report/SEA05.pdf>, accessed on: 22/2/2017.

- 8) De Luce, Dan. "With Trump Focused on North Korea, Beijing Sails Ahead in South China Sea", Foreign Policy, 16 November 2017, available at: <http://foreignpolicy.com/2017/11/16/with-trump-focused-on-north-korea-beijing-sails-ahead-in-south-china-sea/>, accessed on: 22/1/2018.

- 9) Doan, Xuan Loc. "Trump appears to have forgotten the South China Sea in 2017", Asia Times, 12 January 2018, available at: <http://www.atimes.com/donald-trump-forget-south-china-sea-2017>, accessed on: 6/3/2018.

- 10) Gao, Charlotte. "Trump's Half-Baked Post-Pivot Strategy", The Diplomat, 14 November 2017, available at: <https://thediplomat.com/2017/11/trumps-half-baked-post-pivot-strategy/>, accessed on: 15/12/2017.

- 11) Glaser, Bonnie. "What Future for the Asia Pivot under Trump?", Council on Foreign Relations, 14 December, 2016, available at: <http://www.cfr.org/asia-and-pacific/future-asia-pivot-under-trump/p38581>, accessed: 24/2/2017.

- 12) Goodby, James E. "North Korea: The Problem That Won't Go Away", Brookings, 1 May 2003, available at: <https://www.brookings.edu/articles/north-korea-the-problem-that-wont-go-away/>, accessed on: 20/9/2017.
- 13) Hathaway, Robert M. "George Bush's Unfinished Asian Agenda", American Diplomacy, 2005, available at: http://www.unc.edu/depts/diplomat/item/2005/0406/hath/hathaway_asia.html, accessed on: 19/9/2017.
- 14) Hussain, Nazia. "Sino-ASEAN Relations: Implications of a rising China for ASEAN ", Center for Development and Peace Studies, available at: <http://www.cdpsindia.org/pdf/China-ASEAN.pdf>, accessed on: 11/10/2017.
- 15) Johnson, Keith. "Japan's Own Belt and Road", Foreign Policy, 9 February 2018, available at: <https://foreignpolicy.com/2018/02/09/japan-takes-the-lead-in-countering-chinas-belt-and-road/>, accessed at: 1/7/2018.
- 16) Kennedy, Simon. "Everything You Need to Know about the Trade War", Bloomberg News, 29 June 2018, available at: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-06-29/shots-fired-everything-you-need-to-know-about-the-trade-war>, accessed on: 30/6/2018.
- 17) Kenneth, Gorethy. "Trump Coming to PNG", Post Courier, 28 March 2018, available at: <https://postcourier.com.pg/trump-coming-png/>, accessed on: 30/6/2018.
- 18) Kllimas, Jacqueline. "Trump's North Korea strategy: A lot like Obama's", Politico, 8 August 2017, available at: <https://www.politico.com/story/2017/08/08/trump-obama-north-korea-241389>, accessed on: 9/3/2018.
- 19) Kurlantzick, Joshua. "The Trump Administration's 'Free and Open Indo-Pacific': A Solid Idea, But Difficult to Pull Off", Council on Foreign Relations, 21 February 2018, available at: <https://www.cfr.org/blog/trump-administrations-free-and-open-indo-pacific-solid-idea-difficult-pull>, accessed on: 24/2/2018.
- 20) Lee, Benjamin. "Trump's First 100 Days in Asia", The Diplomat, 28 April 2017, available at: <http://thediplomat.com/2017/04/trumps-first-100-days-in-asia/>, accessed on: 28/5/2017.

- 21) Liberthal, Kenneth . "The American Pivot to Asia", Brookings, 21 December 2011, available at: <https://www.brookings.edu/articles/the-american-pivot-to-asia/>, accessed on: 28/5/2017.
- 22) Meidan, Michal. "The TPP and China: The Elephant That Wasn't in the Room", The Diplomat, 15 October, 2015, available at: <http://thediplomat.com/2015/10/the-tp-and-china-the-elephant-that-wasnt-in-the-room/>, accessed on: 23/2/2017.
- 23) Moss, Trefor. "America's Pivot to Asia: A Report Card", The Diplomat, 5 May, 2013, available at: <http://thediplomat.com/2013/05/americas-pivot-to-asia-a-report-card/>, accessed on: 17/2/2017.
- 24) Office of the United States Trade Representative, "Summary of the Trans-Pacific Partnership Agreement", October 2015, available at: <https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2015/october/summary-trans-pacific-partnership>, accessed on: 26/2/2018.
- 25) Parameswaran, Prashanth." What Will Donald Trump's Asia Policy Look Like?", The Diplomat, 10 November, 2016, available at: <http://thediplomat.com/2016/11/what-will-donald-trumps-asia-policy-look-like/>, accessed on: 9/12/2016.
- 26) Putz, Catherine and Shannon Tiezzi. "Did Hillary Clinton's Pivot to Asia Work?", The Diplomat, 15 April, 2016, available at: <http://thediplomat.com/2016/04/did-hillary-clintons-pivot-to-asia-work/>, accessed on: 23/2/2017.
- 27) Ramos, Valeriano. "The Concepts of Ideology, Hegemony, and Organic Intellectuals in Gramsci's Marxism", ed. Paul Saba, No. 27, March-April 1982, available at: <https://www.marxists.org/history/erol/periodicals/theoretical-review/1982301.htm>, accessed on 16/2/2017.
- 28) Revere, Evans J. "Facing the Facts: Towards a New U.S. North Korea Policy", The Brookings Institution, October 2013, available at: <https://www.brookings.edu/research/facing-the-facts-towards-a-new-u-s-north-korea-policy/>, accessed on: 21/2/2017.
- 29) Rosenblum, Todd. "On North Korea, More Continuity than Change", Atlantic Council, 7 March 2018, available at:

<http://www.atlanticcouncil.org/?view=article&id=38261:on-north-korea-more-continuity-than-change>, accessed on: 8/3/2018.

30) "Russia, China tighten security consultations", China Daily, 2 February 2005, available at:

http://www.chinadaily.com.cn/english/doc/200502/03/content_414721.htm, accessed on: 5/10/2017.

31) Sempa, Francis. "The Pivot to Asia: Sustainment or Appeasement", The Diplomat, 24 August, 2016, available at: <http://thediplomat.com/2016/08/the-pivot-to-asia-sustainment-or-appeasement/>, accessed on: 23/2/2017.

32) Solís, Mireya. "Trump withdrawing from the Trans-Pacific Partnership", Brookings, 24 March 2017, available at: <https://www.brookings.edu/blog/unpacked/2017/03/24/trump-withdrawing-from-the-trans-pacific-partnership>, accessed on: 27/1/2018.

33) Tillerson, Rex. and James Mattis, "We're Holding Pyongyang to Account", US Department of State, 13 August 2017, available at: <https://www.state.gov/secretary/remarks/2017/08/273409.htm>, accessed on: 30/1/2018.

34) Wong, Alex N. "Briefing on The Indo-Pacific Strategy", US Department of State, 2 April 2018, available on: <https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/04/280134.htm>, accessed on: 29/6/2018.

35) "Trans-pacific Partnership: geopolitical implications for EU-US relations", European Parliament: Directorate-General for external policies, 2016, available at: [http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/535008/EXPO_STU\(2016\)535008_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/535008/EXPO_STU(2016)535008_EN.pdf), accessed on: 12/11/2017.

36) "UN Security Council Resolutions on North Korea," Arms Control Association, January 2018, available at: <https://www.armscontrol.org/factsheets/UN-Security-Council-Resolutions-on-North-Korea>, accessed on: 25/6/2018.

37) Wright, Robin. "The Trump-Kim Summit: Reality TV or a New Era?", The New Yorker, 12 June 2018, available at: <https://www.newyorker.com/news/news-desk/the-trump-kim-nuclear-summit-a-baffling-lack-of-details>, accessed on: 4/7/2018.

